

Distr.: General  
5 November 2020  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة 31 تشرين الأول/أكتوبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطة التي قدمها معالي الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، وكذلك البيانات التي أدلى بها معالي السيد جيمس كليفرلي، وزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ ومعالي السيدة ميشيل مونتيغرينغ، وزيرة الدولة في وزارة الخارجية الاتحادية في ألمانيا؛ وممثلو الاتحاد الروسي وإستونيا وإندونيسيا وبلجيكا وتونس والجمهورية الدومينيكية وجنوب أفريقيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين والصين وفرنسا وفيت نام والنيجر والولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق بجلسة التداول بالفيديو بشأن "المرأة والسلام والأمن"، التي عقدت يوم الخميس، 29 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

ووفقا للتقاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس بشأن هذه الجلسة المعقودة عبر التداول بالفيديو، قدمت الوفود والكيانات التالية بيانات خطية مرفق نسخ منها أيضا: الاتحاد الأوروبي، إثيوبيا، أستراليا، إسبانيا، إسرائيل، أفغانستان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، أوكرانيا، أوروغواي، أيرلندا، إيطاليا، البحرين، البرازيل، البرتغال، بلغاريا، بنغلاديش، بولندا، بيرو، تيمور - ليشتي، جامعة الدول العربية، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، السنغال، سويسرا، سيراليون، شيلي، العراق، غانا، غواتيمالا، الفلبين، فيجي، قطر، كندا، كينيا، كوستاريكا، كولومبيا، لايفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليختنشتاين، مالطة، مصر، المغرب، المكسيك، ميانمار، ناميبيا، النمسا، نيبال، هنغاريا، هولندا، اليابان واليونان.

وعملا بالرسالة الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 (S/2020/372)، التي تم الاتفاق عليها في ضوء الظروف الاستثنائية التي سببتها جائحة مرض فيروس كورونا، تنصدر هذه الإحاطة والبيانات بوصفها وثيقة رسمية لمجلس الأمن.

(توقيع) فاسيلي نيينزيا  
رئيس مجلس الأمن



## المرفق 1

## بيان الأمين العام

أشكر الممثلين على هذه الفرصة لأحيطهم علماً بشأن المرأة والسلام والأمن، بعد 20 عاماً من اتخاذ القرار التاريخي 1325 (2000).

إن جائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19) أكبر اختبار يواجه المجتمع الدولي منذ الحرب العالمية الثانية. في آذار/مارس، وجهت مناشدة لوقف إطلاق النار فوراً على الصعيد العالمي حتى نتمكن من التركيز على عدونا المشترك، وهو فيروس كوفيد-19. وقد أسست على هذا النداء في خطابي أمام الجمعية العامة في الشهر الماضي (انظر A/75/PV.3).

وفي القرار 2532 (2020)، الذي أيد وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، أقام مجلس الأمن صلة قوية وثمانية بالخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

أولاً، قال المجلس إن الجائحة سيكون لها أثر سلبي غير متناسب على النساء والفتيات. وهذا ما يثبت أنه صحيح في مناطق النزاعات وفي جميع أنحاء العالم على السواء. تعاني النساء بالفعل من تزايد العنف الجنساني. وهناك دلائل واضحة على أن الموارد تحول عن البرامج المتعلقة بصحة المرأة، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية. ويمكن أن يكون لهذه الجائحة أثر طويل الأجل على مشاركة الفتيات في التعليم وعلى عمالة المرأة. وسيسهم ذلك في استمرار تهديد المرأة في عمليات صنع القرار السياسي وعمليات السلام، وهو ما يضر بالجميع.

ثانياً، أشار المجلس إلى أن المرأة تؤدي دوراً حاسماً في التصدي للجائحة. والمرأة على جميع المستويات تقف على الخطوط الأمامية للتصدي لكوفيد-19، وتهيمن على قطاعات من الاقتصاد تتسم بأهمية حاسمة في الحياة اليومية. وتقدم النساء من القوائم بالرعاية والمرضات والمدرسات والمزارعات وبائعات الأغذية وغيرهن من العمالة الضرورية بتقديم الخدمات التي تبقى المجتمعات المحلية والاقتصادات والمجتمعات عاملة. ويجب أن نعترف بأن هؤلاء النساء من بناء السلام، على الصعيد المحلي، في المجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم. ويجب علينا أيضاً أن ننوه بالنساء اللواتي يتقدمن كل يوم في مناطق النزاع لمساعدة المعرضين للخطر، والتوسط بين المجموعات لتمكين المدنيين من الوصول إلى المساعدات الإنسانية وبناء الثقة وتعزيز الروابط الاجتماعية.

ثالثاً، دعا قرار المجلس إلى أن تشغل المرأة مواقع القيادة وصنع القرار في كل مكان. وقد شهدنا النجاح الملحوظ الذي حققته العديد من القيادات النسائية في احتواء الجائحة مع دعم سبل عيش الناس. وهذا يؤكد حقيقة واضحة، وهي أن المؤسسات والمنظمات والشركات، وكذلك الحكومات، تعمل بشكل أفضل عندما تشمل نصف المجتمع، بدلاً من تجاهله. إن شغل المرأة لمواقع القيادة وصنع القرار ليس معروفاً بمنح للمرأة؛ إنه أمر ضروري لتحقيق السلام والتقدم للجميع. ولا يمكننا أن نأمل في عكس أزمة المناخ أو الحد من الانقراضات الاجتماعية أو تحقيق السلام المستدام بدون المشاركة الكاملة من المجتمع بأسره. وستكون القيادة النسائية في جميع المجالات حاسمة الأهمية لإيجاد الطريق الأسرع والأكثر أماناً لتجاوز الجائحة وبناء مستقبل أكثر سلاماً واستقراراً.

وبعد مرور عشرين عاما منذ اتخاذ القرار 1325 (2000)، حدثت تغييرات هامة في طرق عمل الأمم المتحدة بشأن السلم والأمن الدوليين والموارد التي نستثمرها والخبرات التي ننشرها. وقد غيرت الحركة النسائية وحلفاؤها في الحكومات والمؤسسات الدولية القوانين التمييزية، وقطعت أشواطاً بارزة في التمثيل السياسي والفقهاء القضائي الدولي وأحدثت فرقا في عمليات السلام. لكن المساواة بين الجنسين هي في المقام الأول مسألة سلطة، وأينما ننظر إلى هياكل السلطة نجد أن الرجال يهيمنون عليها. ولا تقود المرأة سوى 7 في المائة من البلدان. وثلاثة أرباع أعضاء أفرقة العمل واللجان المعنية بكوفيد-19 هم من الرجال. ولا يزال الرجال في الأغلب هم من يتخذ القرارات بشأن السلم والأمن الدوليين. وحتى في الوقت الذي نحسن فيه تمثيل المرأة في أفرقة الوساطة التابعة للأمم المتحدة، فإنها تظل مستبعدة إلى حد كبير من الوفود في محادثات السلام والمفاوضات.

ولنستق مثالا حديثا على ذلك. هل النساء ممثلات تمثيلا عادلا في القاعات التي يناقش فيها مستقبل أفغانستان بين الطالبان والحكومة، أو في مالي وهي تشرع في عملية انتقال سياسي؟ هل يسير السودان على الطريق الصحيح للوفاء بحصة 40 في المائة لتمثيل المرأة في البرلمان، المنصوص عليها في الإعلان الدستوري الجديد؟ هل سيحقق جنوب السودان حصة 35 في المائة لتمثيل المرأة في الجهاز التنفيذي، والتي نص عليها الاتفاق المنشط لتسوية النزاع؟ هل الجهات السياسية والأطراف المتنازعة في اليمن تشرك النساء على طاولة المفاوضات؟ وإذا كان الجواب على هذه الأسئلة هو لا، فمن الواضح أننا نواجه عقبات خطيرة في المهمة الماثلة أمامنا.

إن مشاركة المرأة الفعالة والمجدية في الوساطة تحدث فرقا. فهي توسع آفاق السلام والاستقرار والتماسك الاجتماعي والتقدم الاقتصادي.

كما أن كفاءة أداء المرأة لدورها الكامل في عمليات السلام يتطلب إقامة شراكات أقوى بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدول الأعضاء والمجتمع المدني. يجب أن نستخدم كامل الأدوات المتاحة لنا وأن نجد حلولاً مبتكرة لها تأثير سريع وحاسم على تمثيل المرأة. ويمكن للتدابير الخاصة المؤقتة، بما في ذلك الحصص، أن تحدث فرقا كبيرا. لقد شهدت هذا كسياسي في بلدي.

وقد حان الوقت لكي ننظر، نحن الأمم المتحدة والدول الأعضاء، في أفضل السبل التي يمكننا بها استخدام نفوذنا السياسي وتمويلنا ودعمنا لتحفيز تمثيل ومشاركة النساء على قدم المساواة في محادثات السلام وتهيئة الظروف لتحقيق ذلك. يجب إشراك المرأة كأولوية منذ البداية. وإذا تمضي عمليات السلام قدما عبر الإنترنت خلال الجائحة، فإن الجهود المبذولة لتعزيز مشاركة المرأة يجب أن تواكب ذلك.

عندما أصبحت أمينا عاما، كان إنهاء التمييز ضد المرأة داخل الأمم المتحدة من أولى أولوياتي. وقد حققنا التكافؤ بين الجنسين في قيادة الأمم المتحدة في بداية عام 2020، حيث يوجد 90 امرأة و 90 رجلا بوصفهم قادة متفرعين. كما أن لدينا تكافؤ فيما بين المنسقين المقيمين، بما في ذلك في البلدان المتضررة من النزاعات. أما في البعثات الميدانية، فقد قفزت نسبة القيادات النسائية من 21 في المائة إلى 41 في المائة في غضون ثلاث سنوات فحسب؛ وفي بعثاتنا السياسية الخاصة، تشكل النساء الآن 52 في المائة من رؤساء هذه البعثات أو نوابهم. وأنا مصمم على الضغط من أجل تحقيق التكافؤ على جميع المستويات، قبل الموعد النهائي بكثير.

كما أن مشاركة المرأة الكاملة مهمة بالنسبة للأفراد النظاميين. وأُثني على المجلس لاتخاذ أول قرار هذا العام يركز على المرأة في عمليات حفظ السلام. ولا يزال عدد النساء اللاتي تم نشرهن منخفضاً جداً، ولكنهن زِدْنَ زيادة كبيرة في السنوات الخمس الماضية. وهذا أمر هام ليس فقط لأن الأمم المتحدة يجب أن تعكس الشعوب التي تخدمها، ولكن أيضاً لأن المرأة تجلب منظوراتها وخبراتها الخاصة لكل مسألة - بما في ذلك السلام والأمن.

ومن المبادئ الأساسية للخطّة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أن الأسلحة لا تجعلنا أكثر أماناً. وقد أثبتت هذا مرة أخرى جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ففي عام 2019، بلغ الإنفاق العسكري العالمي 1,9 تريليون دولار، على إثر أكبر زيادة سنوية شهدها على مدى عقد من الزمان. وفي الوقت نفسه، تتعرض النساء في بعض البلدان لخطر بدني أكبر حيث ينبغي أن يكون واحة الأمان لهنّ: منازلهن. وقد تكون فرص تعرضهن للعنف معادلة أو أعلى مما هي عليه في منطقة حرب ما. ولم تعمل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلا على زيادة هذا التهديد. وتجاوب الخطّة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن التركيز بلا كلل على النزاعات بين الدول على حساب التدابير الرامية إلى حماية المرأة.

وفي السنوات العشرين الماضية، أظهرت البحوث والممارسات الأكاديمية الصلات الوثيقة بين المساواة بين الجنسين ومنع نشوب النزاعات والسلام. وتدعو الخطّة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إلى النظر على نطاق أوسع في سبل منع نشوب النزاعات، ومنع العنف القائم على نوع الجنس، وإنشاء مجتمعات مسالمة وشاملة للجميع، كبيرة كانت أم صغيرة.

ومع تعافينا من الجائحة، فإننا نواجه خياراً، هو مواصلة السير على طريق زيادة التسلح والنزاع والخسائر بين الأجيال أو العمل على تحقيق المزيد من الإدماج والمساواة ومنع نشوب النزاعات والأزمات بجميع أنواعها. وبالنسبة للحكومات والمؤسسات الدولية في كل مكان، فإن المساواة بين الجنسين هي إحدى السبل الأكيدة لبناء التماسك والثقة الاجتماعيين، وإلهام الناس كي يكونوا مواطنين مسؤولين ومشاركين. وبالنسبة للوسيطات وبناء السلام من النساء والمدافعات عن حقوق الإنسان والعاملات الأساسيات اللاتي يخاطرن بحياتهن لبناء السلام، وبالنسبة لملايين النساء والرجال والفتيات والفتيان الذين يعلقون آمالهم في تحقيق السلام والأمن على مجتمعات أكثر مساواة وعدالة، لا يسعنا الانتظار 20 سنة أخرى لتنفيذ الخطّة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. فلنبداً العمل معاً اليوم.

## بيان وزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جيمس كليفرلي

نحتفل اليوم بإنجاز عظيم، الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000). فقبل عشرين عاما، اعترف ذلك القرار بأن السلام المستدام يعتمد على السلام الشامل للجميع. وقد وفر إطاراً لمعالجة الأثر غير المتناسب الذي يقع على النساء والفتيات على أرض الواقع. ودعا إلى إدماجهن بشكل هادف كعوامل تغيير.

وتفخر المملكة المتحدة، بوصفها قوة عالمية من أجل الخير، بأنها الرائدة فيما يتعلق بالخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن حيث وضعت المسودة الأولى للقرار 1325 (2000). ونحن نعمل مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء العالم لتبادل الممارسات الجيدة والخبرات، مثل دعم النساء الشجاعات اللواتي يخللن النزاعات، ويكافحن التطرف العنيف، ويبنين السلام على مستوى القاعدة الشعبية.

إن المملكة المتحدة، بوصفها نصيرة فخورة للخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، لن تقبل أي تراجع للتقدم في مجال حقوق المرأة الذي تحقق على مدى العشرين عاما الماضية. وهناك 10 قرارات لمجلس الأمن مكرسة للنهوض بهذه الخطوة. ويجب أن نتأكد من أن تؤخذ تلك القرارات بجدية وأن تنفذ بالكامل. ونحن لسنا مستعدين للتخلي عن الإطار الذي وضعناه بشق الأنفس. وهذا هو عين الصواب. فنحن مدينون ليس للمرأة فحسب ولكن أيضا للسلام العالمي. وحقوق المرأة هي حقوق إنسان، وهي ليست مسألة موضع نقاش.

وفيما نتطلع إلى السنوات العشرين المقبلة، يجب أن نفكر مليا في التحديات التي تواجهنا. ولأن الحقيقة هي أننا، على الرغم من أفضل نوايانا، نواجه ثغرة في التنفيذ آخذة في الاتساع. ولكن المملكة المتحدة تعمل جاهدة لسد الثغرة وترحب بالآخرين للانضمام إلينا في ذلك.

ونؤيد تماما مشاركة المرأة مشاركة هادفة في عمليات السلام. ولهذا السبب أنا فخور بأن أعلن عن تخصيص المملكة المتحدة مليون جنيه استرليني لتمويل شبكة الوسيطات في جميع أنحاء الكومنولث. إن عملهن الحيوي يزيد من الإقرار بدور الوسيطات في عمليات السلام، على الصعيدين المحلي والعالمي، مما يضمن لهن الاعتراف والاحترام والدعم الذي تستحقن. كما نواصل دعم مبادرة إلسي بشأن المرأة في عمليات السلام.

ويجب سماع وتقوية أصوات بناء السلام من النساء. ولكن بالنسبة للكثيرين منهن، فإن التكلم عن عملهن الحيوي وتنفيذه ينطويان على مخاطر شخصية كبيرة. لا ينبغي أن تخاطر أي امرأة بسلامتها ليتعافى مجتمعها. ولهذا السبب، فإنني فخور بأن المملكة المتحدة تدعم شبكة العمل الدولية للمجتمع المدني في وضع إطار حماية لبناء السلام من النساء. ويوفر هذا العمل الحيوي إرشادات للدول والمنظمات المتعددة الأطراف بشأن أفضل السبل الكفيلة بمنع الأعمال الانتقامية والتصدي لها. ويسرني أن أعلن أن المملكة المتحدة ستلتزم رسميا بدعم هذا الإطار وتوصياته. وأحث الآخرين على أن يحذوا الحذو نفسه.

ولا يقتصر الأمر على أصوات النساء بل أصوات الأقليات العرقية والدينية والجنسية والمعوقة التي يتم إسكاتها. ولم يتبق سوى عشر سنوات على الموعد النهائي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة - ويجب أن نسمع أصواتاً متنوعة على جميع المستويات.

كما نواجه تهديداً إضافياً من مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). فقد كشف النقاب عن العديد من أوجه عدم المساواة، ولكن التأثير الأكثر تفاوتاً هو الواقع على النساء والفتيات. وسيبقى هذا الأثر لعدة سنوات قادمة ويهدد التقدم الذي تحقق بشق الأنفس في مجال المساواة بين الجنسين. ولهذا السبب، فإنني فخور بأن أعلن عن تعهد المملكة المتحدة، إلى جانب منظمة العمل الجنسانية من أجل السلام والأمن والشركاء، بتقديم 250 000 جنيه استرليني لتمويل البحوث المتعلقة بالآثار الجنسانية لكوفيد-19 في الدول الهشة والمتضررة من النزاعات. وسيساعد هذا البحث الحيوي على ضمان مراعاة احتياجات النساء والفتيات في أي استجابة للأزمات في المستقبل - لأن السلام، في نهاية المطاف، ليس منتجاً نهائياً أو نتيجة نهائية؛ إنه جهد مستمر. لذلك أدعو جميع شركائنا إلى مواصلة الضغط من أجل إحراز تقدم حقيقي في هذه الخطة الحيوية.

لقد حان الوقت لتحويل النوايا إلى أفعال - في السنوات العشرين القادمة، بل وفي العقود المقبلة.

### بيان وزيرة الدولة في وزارة الخارجية الاتحادية الألمانية، ميشيل مونتهفيرنغ

قبل عشرين عاماً كان القرار 1325 (2000) ثورةً صغيرةً. وللمرة الأولى، بين مجلس الأمن الموحد بوضوح أن مشاركة المرأة الكاملة والمتساوية والهادفة مطلوبة لصون السلم والأمن العالميين. والمساواة بين الجنسين لا تتعلق بالعدالة وحقوق الإنسان فحسب، بل تتعلق بالأمن ومنع نشوب النزاعات؛ والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس ليس نتيجة ثانوية حتمية للحرب، بل جريمة يجب المعاقبة عليها وإنهاؤها.

وقد اتخذ القرار 1325 (2000) نتيجة لطفرة استثنائية في مشاركة المجتمع المدني. وكانت الآمال كبيرة. وكان التعهد واضحاً: كان لا بد من أن تُسمع أصوات النساء، ولم يعد مقعدهن على طاولة السلام مرفوضاً. ومن الواضح من المسؤول عن هذه التوقعات: نحن، الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وبعد عشرين عاماً وتسعة قرارات لمجلس الأمن صدرت بشق الأنفس، لا يزال تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أضعف مما ينبغي. ولا تزال النساء مستبعدات من عمليات السلام. ولا تزال حقوقهن ومصالحهن موضع تجاهل في بناء مجتمعات ما بعد النزاع. فلأكن صريحاً: إننا كمجتمع عالمي لم نرق إلى مستوى التزامنا. ولا يزال العنف الجنسي والجنساني المرتبط بالنزاعات يمرّ بلا عقاب في كثير من الأحيان. والأسوأ من ذلك أننا شهدنا في السنوات الماضية تراجعاً عالمياً بشأن حقوق المرأة. إن المبادئ والحقوق التي اتفقنا عليها قبل عقود باتت مجدداً موضع تشكيك.

فلنتوقف لحظة ونفكر في هذا. قبل عشرين عاماً، وافق جميع أعضاء مجلس الأمن على المبادئ المكرسة في الخطة. وأشك في أننا سنتمكن اليوم من تحقيق هذا الإنجاز.

إن ألمانيا مصممة على المضي قدماً في تنفيذ القرار 1325 (2000). وبصفتنا عضواً في مجلس الأمن على مدى العامين الماضيين، جعلنا المرأة والسلام والأمن أولوية رئيسية في عملنا. وقد بادرنّا بتقديم القرار 2467 (2019) لتعزيز حقوق جميع الناجين من العنف الجنسي ومحاسبة الجناة. ويجب ضمان حقوق الإنسان للناجيات، بما في ذلك ما يتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية.

ونحن مقتنعون بأن إشراك المجتمع المدني في مناقشاتنا أمر حيوي. وقد تم اليوم اقتباس أقوال العديد من ممثلي المجتمع المدني، مثل إلواد علمان، التي فازت لتوها بجائزة أفريقيا في برلين. ويؤدي المجتمع المدني دوراً أساسياً في بث الروح في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وقد أعطيناه صوتاً في مجلس الأمن خلال رئاستنا للمجلس. وفي نيسان/أبريل 2019 وتموز/يوليه 2020 وحدهما خاطب المجلس 26 متحدثاً من المجتمع المدني. ويجب على المجلس الآن أن يتابع التوصيات التي تقدم بها. وقد ضغطنا بقوة لإدراج الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في جميع قرارات المجلس. وهدفنا أن يصبح نهج تعميم مراعاة منظور المرأة والسلام والأمن هو القاعدة. وهذا يعني أيضاً أن تجديد الولايات ونظم الجزاءات يتعين أن يراعي الاعتبارات الجنسانية.

وسأكون واضحاً: إننا نتحمل مسؤولية مشتركة عن تنفيذ ما اتفقنا عليه. وذلك دون الانقاص من أي من الالتزامات التي وقعنا عليها. ولدينا كل الأدوات الضرورية في متناول اليد. وما نحتاج إليه هو التنفيذ الكامل للقرار 1325 (2000) وجميع القرارات اللاحقة بشأن المرأة والسلام والأمن.

وفي العام الماضي، دعا وزير الخارجية هايكو ماس إلى التزامات محددة لتنفيذ الخطة قبل الذكرى السنوية العشرين لها. وقدمت خمس وسبعون من الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة مقترحات ملموسة، نُفذ معظمها.

وأود أن أؤكد احترامنا الشديد لجميع الناشطات خارج المجلس، النساء بناة السلام. فهنّ يقمن بعمل رائع في الميدان. ويمكننا، بل ينبغي لنا أن ندعم هؤلاء النسوة. إن الدعم والتمويل والحماية هي الكلمات المفتاحية الثلاث هنا. وسنواصل دعم المجتمع المدني وحماية النساء من بناة السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان للمرأة داخل مجلس الأمن وخارجه. وبوصفنا أعضاء في مجلس إدارة صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني، فإننا نخطط لزيادة دعمنا بالإضافة إلى مبلغ 4 ملايين يورو الذي ساهمنا به بالفعل في العامين الماضيين.



## بيان الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، فيليب كريدلكا

[الأصل: بالفرنسية]

فيما كنا نحتفل الشهر الماضي بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، تذكّرنا أن مجموعة المندوبين الحاضرين البالغ عددهم 850 مندوباً يوم التوقيع على الميثاق في عام 1945 ضمت أربعاً من النساء فقط، وهن: برتا لوتز ممثلة البرازيل، ومينيرفا برناردينو ممثلة الجمهورية الدومينيكية، وفيرجينيا غيلدرسليف ممثلة الولايات المتحدة، و وو يي - فانغ ممثلة الصين. لقد قطعنا شوطاً طويلاً منذ ذلك الحين.

وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر 2000، اتخذ مجلس الأمن القرار 1325 (2000) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن. وهذا النص، الذي يمثل معلماً حقيقياً، يعترف بأهمية إدماج الجانب الجنساني في مبادرات السلام والأمن. وأسفر ذلك عن سلسلة من القرارات بشأن حقوق المرأة في حالات النزاع، مما أسهم إسهاماً واضحاً في الركائز الأربع للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وهي الوقاية، والحماية، والمشاركة، والإغاثة وإعادة التأهيل.

كما مهد الطريق لإنشاء مجموعة متينة من أدوات التنفيذ - إنشاء مكتب الممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع وفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن. وحتى الآن، اعتمد ما يقرب من 90 بلداً خطط عمل وطنية لتنفيذ أهداف استراتيجية المرأة والسلام والأمن، واعتمدت عدة مناطق أطراً إقليمية، مثل خطة عمل الاتحاد الأوروبي لعام 2019 بشأن المرأة والسلام والأمن.

تتفد بلجيكا حالياً خطة عملها الوطنية الثالثة. إن إعمال حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، ومشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة في جميع عمليات صنع القرار، ومكافحة العنف ضد النساء والفتيات، وتعزيز الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، هي أولويات قائمة منذ أمد بعيد في سياسات بلجيكا الداخلية والخارجية.

وفي هذا العام، التزمت بلجيكا بزيادة مساهماتها السنوية في المشاريع التي تستهدف تحديداً مكافحة العنف الجنساني، وبرصد ميزانية خاصة - في ضوء جائحة فيروس كورونا العالمية - لمنع العنف الجنساني والتصدي له. إن العمل في السياق المحلي ضروري في هذا الصدد، ونحن نمنح الأولوية للمرأة والمنظمات التي تقودها المرأة. وتدعم بلجيكا الجهود الأساسية التي يبذلها شركاؤها في هذه المجالات، مثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ولجنة أكسفورد للإغاثة في حالات المجاعة، ومنظمة الخطة الدولية (International Plan)، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها.

وعلى سبيل المثال، تدعم بلجيكا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي هي أحد البلدان الثلاثة المستهدفة في خطة العمل الوطنية البلجيكية، مشاريع في شرق البلاد لتعزيز المنظمات الشعبية التي تعالج قضايا العنف الجنساني، والحقوق الجنسية والإنجابية، وتدريب وتمكين المرأة الريفية، مثل منظمة "أمهات من أجل أفريقيا Mamas for Africa" في كيفو الجنوبية. ونتيجة لذلك، أحرز تقدم كبير. ولكن، كما قال الأمين العام، لا تزال هناك تحديات كثيرة.

ولا تزال المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً في العديد من هيئات صنع القرار العالمية وعمليات السلام. وهذا هو الحال بصفة خاصة في بعض عمليات السلام والأمن، مثل مكافحة الإرهاب ونزع السلاح. ويجب أن نتعلم من الأمثلة الجيدة وأن نستلهمها. فعلى سبيل المثال، مَوْل صندوق بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى مشروعاً بشأن مشاركة المرأة في الحياة السياسية. وبدعم من بلجيكا، أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة فريقاً عاملاً للتأثير على المناقشات المتعلقة بقانون الانتخابات وجعل النص يراعي الفوارق بين الجنسين.

ويجب علينا أن نضغط من أجل المعايير الدنيا، مع ضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة كشريكة على قدم المساواة ومنذ المراحل الأولى من كل عملية سياسية وعملية سلام. إن اتفاق السلام بشأن كولومبيا الموقع في هافانا مثالي في هذا الصدد. ونشدد على أهمية المشاركة المجدية للمرأة في مفاوضات السلام بشأن أفغانستان في الدوحة.

ويجب أن نوفر للمجتمع المدني وسائل للعمل. وفي هذا الصدد، نشعر بالقلق إزاء التهديدات المتزايدة التي تتعرض لها المدافعات عن حقوق الإنسان والصعوبات التي تواجهها صانعات السلام. ومن خلال تمكين قيادات المجتمع المدني والمدافعات عن حقوق الإنسان ومكافحة القوالب النمطية السلبية والعقبات الهيكلية التي يواجهونها، يمكننا أن نضمن أن المرأة يمكنها المشاركة الكاملة في بناء السلام. ويجب أن نُطبق سياسة عدم التسامح مطلقاً إزاء الأعمال الانتقامية ضد نشطاء المجتمع المدني.

وفي ليبيا، على سبيل المثال، يواجه ناشطو المجتمع المدني والسياسيات أعمالاً انتقامية متزايدة. وفي تموز/يوليه، مر عام على اختطاف عضو البرلمان سهام سرقية من منزلها. ولم تلق الدعوات إلى التحقيق في اختطافها وضمان المساواة فيما يتعلق باختطافها آذاناً صاغية. وكانت هذه الهجمات محاولة لتهريب غيرها من النساء والصحفيات والناشطين في مجال حقوق الإنسان المشاركين في الحياة السياسية. ويجب أن نكثف جهودنا لمنع انتهاكات حقوق المرأة ومحاسبة مرتكبي هذه الأعمال. ويمكن للمجلس أن يفرض جزاءات على مرتكبي العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات - في جنوب السودان على سبيل المثال.

ومن أجل تحسين استراتيجياتنا للتنفيذ، يتعين علينا أن نسد الثغرات في جمع البيانات وأن نزيد من معرفتنا بالقضايا الأكثر إلحاحاً بالنسبة للنساء والفتيات.

ويجب على المانحين أن يلتزموا بتكثيف مساهماتهم في تنفيذ التخطيط المراعي للمنظور الجنساني، بما في ذلك عن طريق توفير تمويل مستدام وقوي للمنظمات النسائية.

وقد أظهر المجلس، طوال 20 عاماً من عمله للنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وحدة ملحوظة. فلنواصل السير على هذا الطريق. ويجب أن نمضي قدماً في النهوض بالمساواة بين الجنسين وعدم السماح بتخلف أحد عن الركب.

## بيان الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، جانغ جون

[الأصل: بالإنكليزية والصينية]

أشكر الأمين العام غوتيريش والمديرة التنفيذية ملامبو - نغوكا على إحاطتهما. وأشكر أيضاً مقدمي الإحاطات اليوم على بياناتهم.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة والذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، الذي عقد في بيجين، والذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000)، بشأن المرأة والسلام والأمن. كما أنها الذكرى السنوية الخامسة لاعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030. إن مناسبات الذكرى السنوية هذه تذكير ذو مغزى بالترابط بين تعزيز المساواة بين الجنسين وصون السلام والأمن الدوليين وتحقيق التنمية المستدامة. وينبغي للمجتمع الدولي الاستفادة من هذه المناسبات ليؤكد من جديد التزامه وأن يزيد إسهاماته وأن يضخ زخماً جديداً في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وفي تنمية المرأة.

أولاً، يجب أن نواصل دعم المرأة في الاضطلاع بدور هام في السلام والأمن. فقبل 20 عاماً، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار 1325 (2000)، الذي أعاد النظر في العلاقة بين المرأة والسلام وحددها. وكما قال الأمين العام غوتيريش، كانت تلك هي المرة الأولى التي يُعترف فيها بالنساء ليس باعتبارهن ضحايا للحروب فحسب، بل أيضاً بوصفهن أشخاصاً لهم دور فعال ولديهم خبرة في إيجاد حلول سلمية للنزاعات.

وقد أُحرز تقدم في تنفيذ القرار 1325 (2000) في السنوات الأخيرة وتقوم المرأة بدور متزايد الأهمية في ميدان السلام والأمن. وبينما نتكلم، تعمل الممثلات الخاصات والمبعوثات الخاصات بلا كلل من أجل التسوية السياسية للقضايا الساخنة ويواجهن المخاطر والصعاب، فيما يقوم عدد لا يحصى من حفظة السلام من النساء والمتطوعات بتعزيز المصالحة والتعمير لمساعدة المحتاجين في مناطق النزاع. وينبغي أن نواصل التمسك بروح القرار 1325 (2000) وأن ندعم المرأة في المشاركة على قدم المساواة في عملية السلام بطريقة شاملة وفعالة وفي تقديم إسهامات أكبر.

وعندما يتعلق الأمر بصون السلام والأمن الدوليين، فإن المرأة الصينية لم تكن غائبة قط. فعلى مدى السنوات الثلاثين الماضية، شاركت أكثر من 1 000 امرأة صينية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وهن يقمن بدوريات في كتيبة المشاة التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ويعملن في تطهير حقول الألغام في السرية الهندسية التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ويعالجن المرضى في مستشفيات حفظ السلام التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي أيار/مايو، مُنحت السيدة شين يوان، وهي موظفة كبيرة في مجال إزالة الألغام في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وممثلة بارزة لحفظة السلام الصينيات، شهادة تقدير صادرة عن الأمم المتحدة لعملها في مجال الدعوة إلى المساواة بين الجنسين في الجيش.

ثانياً، يجب أن ننهض بالخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بطريقة كلية ومتوازنة. وتمثل الوقاية، والحماية، والمشاركة، والإغاثة والإنعاش الركائز الأربع للخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ولا يمكننا أن نواصل إحراز تقدم مطرد إلا بتعزيز العمل في هذه المجالات الأربعة بطريقة متوازنة. وينبغي أن نبذل كل جهد ممكن لمنع نشوب النزاعات، مع إيلاء اهتمام خاص للقضاء على الأسباب الجذرية للنزاعات وتهيئة بيئة سلمية للتنمية المرأة. وينبغي لمجلس الأمن أن يضطلع بمسؤوليته الرئيسية المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين وتعزيز التسوية السياسية للقضايا الساخنة وتشجيع جميع الأطراف على الاستجابة لنداء الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، وذلك بالالتزام بتسوية المنازعات عن طريق الحوار والتشاور.

وينبغي لنا أيضاً أن نعزز حماية المرأة وأن نعارض بحزم أي عنف ضد النساء والفتيات وأن نرفض العنف الجنسي بوصفه أسلوباً من أساليب الحرب وأن نكافح الإرهاب بقوة وأن نحمي المرأة من القوى الإرهابية والمتطرفة. وينبغي لنا أن نحترم حق المرأة في الكلام وفي صنع القرار وأن نضمن تمثيلها في مفاوضات السلام وأن ندعم مشاركة المزيد من النساء في الوساطة والحكم على الصعيد الوطني. ويتعين علينا حماية الحقوق والمصالح المشروعة للمرأة أثناء النزاع وبعده وتقديم المساعدة الإنسانية في الوقت المناسب للنساء المتضررات من النزاعات وإيلاء الاعتبار الكامل لاحتياجاتهن الفعلية وللصعوبات الفعلية التي يواجهنها. وستشارك الصين في أعمال فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع للمجلس وستسهم، مع أعضاء آخرين في المجلس، في تنفيذ القرار 1325 (2000) والقرارات اللاحقة.

ثالثاً، يجب أن نعزز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. إن قضية المرأة والنزاع المسلح واحدة من بين 12 أولوية في إعلان ومنهاج عمل بيجين. وينبغي أن يتم النهوض بالخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في سياق الإطار العام لتمكين المرأة وتنميتها، وذلك بالتنسيق مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وينبغي أن نؤكد من جديد التزامنا بإعلان ومنهاج عمل بيجين وأن نستفيد من عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حتى يصبح تمكين المرأة باكورة جهودنا لتنفيذ خطة عام 2030. وبذلك، يمكننا أن نعزز التنمية من خلال تمكين المرأة والنهوض بالسلام من خلال التنمية.

وينبغي أن نرفع مستوى حماية حقوق المرأة ومصالحها وأن نتصدى لتحديات من قبيل العنف والتمييز القائمين على نوع الجنس وأن نكفل صوتاً أقوى للمرأة في الشؤون السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وأن نعزز الاستقرار الاجتماعي وأن نزيل الأسباب الجذرية للنزاع. وينبغي لنا أيضاً أن نزيد الاستثمار في تعليم المرأة ورعايتها الطبية وعملاتها، وما إلى ذلك، وتحسين سبل عيش المرأة والقضاء على الفقر في أوساط النساء وتعزيز تنمية المرأة، جنباً إلى جنب مع التقدم الاجتماعي والاقتصادي بغية إزالة العقبات وتهيئة الظروف المواتية لمشاركة المرأة مشاركة فعالة في عمليات السلام.

وفي ظل تفشي مرض فيروس كورونا في جميع أنحاء العالم، فقد كان له تأثير شديد على الاقتصاد والعمالة وحياة الناس وأدى إلى زيادة التحديات التي تواجه النساء. وفي سياق مكافحة الجائحة وتعزيز الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة، كالنساء والأطفال، حتى تتمكن من التغلب على الأثر السلبي للجائحة بصورة أسرع.

رابعا، يجب أن نعزز التعاون العالمي من أجل النهوض بالمرأة. إن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن جزء لا يتجزأ من القضية العالمية للنهوض بالمرأة، وهي تتطلب بذل جميع البلدان والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وجميع قطاعات المجتمع لجهود مشتركة. وينبغي أن نعزز تعددية الأطراف وأن نوطد سلطة الأمم المتحدة. وينبغي أن يعمل كل من مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وفقا لولاية كل منها وأن يساهم كل منها على النحو الواجب. وينبغي أن نأخذ على محمل الجد أوجه القوة الفريدة للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية وأن نوسع لها المجال كاملا وأن نشجع المبادرات والممارسات الإقليمية القائمة على الظروف الفعلية السائدة في تلك المناطق. ويتعين أن نحترم تماما سيادة البلدان المعنية وملكيتهما وأن ندعمها في النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بما يتماشى مع ظروفها الوطنية وأن نوجه الجماعات النسائية والمجتمع المدني إلى القيام بدور بناء.

وما فتئت الصين تعمل بنشاط على تعزيز التعاون العالمي في مجال النهوض بالمرأة وتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين وقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن ذات الصلة من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة. وقبل خمس سنوات، أعلن الرئيس شي جين بينغ عن سلسلة من المبادرات خلال اجتماع قادة العالم بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك بناء 100 مشروع صحي للنساء والأطفال و 100 من مشاريع "الحرم المدرسي السعيد" وتوفير التدريب المهني لـ 130 000 امرأة في البلدان النامية. وقد تم حاليا تنفيذ هذه المشاريع بالكامل.

وخلال الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، والذي عقد في وقت سابق من هذا الشهر، طرح الرئيس شي مبادرة هامة لعقد اجتماع آخر لقادة العالم بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في عام 2025 وأعلن عن تبرع آخر بقيمة 10 ملايين دولار لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في السنوات الخمس المقبلة وتعهده بمواصلة تمويل جائزة اليونسكو لتعليم الفتيات والنساء.

إن الصين على استعداد لمواصلة العمل مع المجتمع الدولي للنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتشجيع قيام المرأة بدور أكبر في السلام والأمن والتعجيل بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والإسهام في نماء المرأة في جميع أنحاء العالم.

## المرفق 6

## بيان البعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية والإسبانية]

تدين الجمهورية الدومينيكية العمل الإرهابي الجبان الذي وقع في فرنسا. ونعرب عن تعازينا لأسر الضحايا.

وأشكر الرئاسة على عقد هذه الجلسة بشأن المرأة والسلام والأمن وأنه بقيادة الأمين العام والسيدة فومزيلي ملامو - نغوكا في هذا المجال. ونعرب عن تقديرنا أيضا لمقدمي الإحاطات على عرضهم خبراتهم وتوصياتهم أمام المجلس.

لا شك أن المساواة بين الجنسين مؤشر على السلام. ويمثل هذا العام معلما تاريخيا بالنسبة للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ليس فيما يتعلق بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000) فحسب، بل أيضا لأنه يصادف الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين والذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. ويزيد هذا المنعطف من تصميمنا على مضاعفة الجهود من أجل التنفيذ الكامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

ومن المؤسف، كما سمعنا اليوم، أننا لا نزال عاجزين عن تحقيق أهدافنا. وهذا أمر لا يتطلب الدعم السياسي المستمر والتصميم فحسب، بل أيضا العمل المتضافر.

وإذ نتكلم عن التنفيذ الكامل، نود أن نؤكد على ضرورة الاعتراف بالطبيعة المترابطة والمتشابكة والمتداخلة لجميع عناصر الخطة. وفي رأينا، فإن التنفيذ الكامل ينطوي على معالجة الأشكال المتداخلة للتمييز الذي تواجهه الكثير من النساء، فضلا عن إزالة الحواجز الهيكلية التي تحول دون مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات وبناء السلام.

قد ننتقد أو نختلف على سياسات معينة، ولكن من غير المقبول أن يستمر تقويض حقوق المرأة في القرن الحادي والعشرين باسم المعايير الثقافية أو الأعراف التقليدية أو الدينية.

وفي سياقات كثيرة جدا، تتجذر انتهاكات حقوق المرأة في عدم المساواة والتمييز الواسع النطاق ضد المرأة، ومع ذلك فكثيرا ما يتم إخفاؤها. ولا يمكن تجاهل الترابط بين الالتزامات التي تم التعهد بها بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتوصيتها العامة رقم 30.

ويجب أن يحظى المجتمع المدني والمدافعات عن حقوق الإنسان، فضلا عن حيزهن المدني، بحماية الدول وبالدعم المطلق من جانب المجلس والأمم المتحدة حتى يتمكن من القيام بعملهن الحاسم من دون خوف من الانتقام.

ولا تتضمن العديد من اتفاقات السلام أحكاما جنسانية من شأنها أن تعالج على نحو كاف احتياجات المرأة على صعيد الأمن وبناء السلام - وهو سبب آخر يجعل مشاركة النساء والشابات بصورة كاملة ومتساوية وهادفة في عمليات السلام وفي صنع القرار أمرا غير قابل للتفاوض. ويجب أن تكون تلك الأحكام في صميم أي عملية سلام حتى تكون ذات مصداقية ومستدامة.

وعلى سبيل المثال، لا تزال النداءات المتكررة الصادرة عن المنظمات النسائية من أجل نزع السلاح وتحديد الأسلحة لا تجد أذانا صاغية. وينبغي ألا يغفل المجلس عن الآثار المتباينة المرتبطة بنوع الجنس المترتبة عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويجب إشراك المرأة في القرارات والتخطيط فيما يتعلق بهذه الأسلحة وفي الجهود الرامية إلى منع الاتجار غير المشروع بها. ويتطلب منع نشوب النزاعات أيضا تحويل ثقافة الإفلات من العقاب إلى ثقافة للمساءلة، بما في ذلك إنصاف ضحايا العنف الجنسي والعنف الجنساني المتصلين بالنزاعات.

يؤثر مرض فيروس كورونا بشكل غير متناسب على النساء والفتيات، لا سيما في المناطق الهشة والمتأثرة بالنزاعات، مما يهدد بتقويض عقود من التقدم نحو إعمال حقوق المرأة وتحقيق المساواة. ومع ذلك، وعلى الرغم من كل الصعاب، أصبحت النساء من الأطراف المهمة للغاية في التصدي للفيروس في مجتمعاتها المحلية وبلدانها.

ونظّل نشجع على إدراج أحكام جنسانية في تصميم عمليات السلام وتخطيطها وتنفيذها وتقييمها. ومن المهم زيادة عدد النساء من حفظة السلام، وكذلك إدراج بيانات مصنفة حسب نوع الجنس في تقارير البعثات ونشر مستشارين للشؤون الجنسانية ومستشارين في مجال حماية المرأة مع المستوى اللازم من حيث الأقدمية.

وتتشرف الجمهورية الدومينيكية بأن تشارك في رئاسة فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن في هذا العام. والفريق منبر رئيسي لتحسين تنفيذ الخطة على أرض الواقع. ونشجع على الاستخدام الفعال للمعلومات والتوصيات المستمدة منها، مما يمكننا من تحسين رصد وتنسيق أنشطة التنفيذ.

وفي الوقت الذي نواصل فيه مواجهة تحديات في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، من الواضح أن التركيز يجب أن ينصب على تحقيق الأهداف الطموحة لإطارها المعياري الكامل. وينبغي معالجة جميع الأسباب الجذرية للنزاعات، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين والتمييز ضد النساء والفتيات وانتهاكات القانون الدولي والتهديدات الناشئة للسلام والأمن الدوليين، مثل تغير المناخ. ولم يضعف عزمنا على الوفاء بتلك الالتزامات؛ وازداد بدلا من ذلك الشعور بالطابع الملح.

فلنضمن ألا تخرج المكاسب التي تحققت خلال السنوات العشرين الماضية عن مسارها وأن نعمل معا لتعزيزها فيما نمضي قدما.

أخيرا، قالت لنا داناى غوريلا للتو إن مجلس الأمن دعا النساء مرارا إلى عرض خبراتهن وإلى أن يكن مصدرا للإلهام؛ وأتى الدور على المجلس ليظهر أننا نستمع إليهن. إن الرسالة واضحة.

## المرفق 7

## بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسن

أشكر جميع مقدمي الإحاطات على مداخلاتهم.

يتمثل الهدف من مناقشة اليوم في معالجة الإنجازات والتحديات الرئيسية في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وأود أن أركز على النقاط التالية:

إن أساس الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن قائم على حقوق الإنسان. ويُعترف بانتهاكات حقوق الإنسان بوصفها أحد مسببات النزاعات. فالقيود المفروضة على تمتع المرأة الكامل بحقوق الإنسان وعدم المساواة بين الجنسين يزيدان من المخاطر التي تواجهها في النزاعات ويقوضان مشاركتها بصورة كاملة ومتساوية وهادفة في عمليات السلام. وثمة أهمية ماثلة لحصول المرأة على الرعاية والحقوق المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية في النزاعات ويمكن أن ينفذ حياة الناجيات من العنف الجنسي. كما أن تراجع الحقوق الإنسانية للمرأة يضعف الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ولا يمكننا قبول ذلك.

وبالانتقال إلى التنفيذ والمساءلة، فقد تعهدنا جميعاً بالتزامات ملموسة بشأن المرأة والسلام والأمن - على الصعيد الوطني والإقليمي وفي الأمم المتحدة ومجلس الأمن. وسجلنا في الوفاء بها متفاوت. إننا نرحب بالخطوات الرامية إلى زيادة المساءلة عن تنفيذ الإجراءات المتصلة بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وقد كان ذلك أحد أسباب قرار إستونيا الانضمام إلى اتفاق جيل المساواة بشأن المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني كعضو حفاز. كما إننا نعد خطة العمل الوطنية الثالثة لإستونيا بشأن المرأة والسلام والأمن. ونرحب بتقرير الأمين العام (S/2020/946) وتوصياته.

إن من المهم جداً أن نجعل المرأة والسلام والأمن جزءاً لا يتجزأ من كل مناقشة وحصيلة للمجلس. وقد اتخذ المجلس قراراً واضحاً في ذلك الصدد. غير أنه غير قادر في كثير من الأحيان على أن يرقى إلى مستوى قراره في تجديد الولايات والقرارات الخاصة ببلدان محددة. كما نحتاج إلى تحسين متابعتنا للمداورات والتوصيات المنبثقة عن فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن.

وفيما يتعلق بالمشاركة، فإن البيانات واضحة: يزيد إشراك المرأة من فرص استدامة السلام، وبالتالي فعالية عمل المجلس. ومع ذلك لم تشكل المرأة في المتوسط أكثر من 13 في المائة من المفاوضين و 6 في المائة من الموقعين على عمليات السلام الرئيسية بين عامي 1992 و 2019، ولا تزال هذه النسبة منخفضة. ولا بد للمجلس من أن يدعم هذا الأمر بشكل واضح نظراً لتقلص الحيز السياسي والمدني والمادي لمشاركة المرأة.

ومن المهم التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة، ولا سيما الدور الرئيسي لمنظمات المجتمع المدني وبناء السلام من النساء. فما كان للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أن يتحقق ولا كان من الممكن جعلها حقيقة ماثلة من دونهن. فينبغي لتعاون مختلف النساء في المجتمع المدني مع المجلس أن يكون أوسع نطاقاً وأكثر جدوى. إننا بحاجة إلى إرادة سياسية وعمل مشترك للوقوف في وجه التهديدات والأعمال الانتقامية ضد المدافعات عن حقوق الإنسان. وقد تحققت الأمم المتحدة من أن 102 من المدافعات عن حقوق الإنسان والصحفيات والنقابيات قُتلن بسبب عملهن، خلال السنوات الأربع التي سبقت عام 2019؛ وفي الواقع، هذا أقل من العدد الحقيقي.



ومن حيث الموارد، نحتاج إلى أن نتبع التعهدات بالتمويل. وذلك يشمل، بالنسبة لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبعثاتها السياسية، دعم المستشارين في مجال حماية المرأة والمستشارين المعنيين بالشؤون الجنسانية وموظفي شؤون حقوق الإنسان. ويعني كذلك ما يكفي من موارد وخبرة في الشؤون الجنسانية في جميع أفرقة الخبراء المعنية بالجزاءات. وعلاوة على ذلك يستلزم تقديم الدعم للمنظمات والمبادرات النسائية.

وقد فاقمت جائحة مرض فيروس كورونا من كل واحد من تلك التحديات.

وأشار الأمين العام إلى أن إنجازات ملحوظة تحققت في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن غير أن ذلك التقدم كان بطيئاً للغاية وضئيلاً للغاية، مع انتكاسات وسهولة في التراجع. إننا نعيد التأكيد اقتناعاً، بوصفنا عضواً في مجلس الأمن الذي اتخذ القرار 1325 (2000) قبل 20 عاماً، بأننا بحاجة إلى تجويد عملنا وأنه لا يمكننا أن نتراجع عن الالتزامات الواضحة التي تعهدنا بها.

## المرفق 8

## بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أشكر الأمين العام وجميع المتكلمين الآخرين على عروضهم. وأشيد بروسيا على جعلها حقوق المرأة أولوية من أولويات رئاستها لمجلس الأمن.

ما زلنا، بعد عشرين عاما من اتخاذ القرار 1325 (2000)، بعيدين عن تحقيق الأهداف المحددة. وليس هذا وقت للاحتفال.

فقد تم تقويض التقدم في هذا المجال بسلسلة من الأزمات التي كانت المرأة ضحية لها بصورة منتظمة. ويشكل التراجع تهديدا مستمرا في كل نزاع أو أزمة، بما في ذلك الجائحة الحالية. ولم يعد الوقت للاعتراف بل للعمل. ويجب على مجلس الأمن ألا يتسامح مع أي تراجع. ولذلك، من الضروري أن نحافظ على كل قرار من قراراتنا، وقبل كل شيء، أن نعمل معا لتنفيذها.

وعلى الرغم من أن النساء غالبا ما يكنّ من العناصر الفاعلة الرئيسية في الاستجابة للأزمات، فإنهن لا يزلن غير ممثلات بما يكفي في جميع عمليات السلام وما بعد الأزمات. وقد أحرز تقدم في أفغانستان واليمن وليبيا ومالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية بصفة خاصة. غير أن المفاوضات والوسطاء لا يجدون المكانة التي يستحقونها. ولكن صادقين. إن الظروف مؤاتية لهذا؛ وتتمثل المسألة ببساطة في الاستفادة منها استفادة قصوى. ولذلك السبب تمول فرنسا تدريباً للنساء المدنيات والعسكريات بالتعاون مع إدارة عمليات السلام وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والمنظمة الدولية للفرانكفونية.

وفي نفس الوقت يجب أن نواصل العمل بحزم ضد آفة العنف الجنسي والجنساني. إن منع هذا العنف ليس خيارا بل مطلبا. فيجب قمع هذا العنف.

إن إمكانية الوصول إلى الحقوق الجنسية والإنجابية والرعاية الصحية تعاق كما إن جائحة مرض فيروس كورونا زادت من حدة الصعوبات في ذلك الصدد. إننا نأسف لتسييس هذه المسائل، الأمر الذي يؤدي إلى إغفال المصالح الفضلى للنساء والفتيات. وفرنسا تدين جميع أنواع الخطاب القائم على التحيز الجنسي أو كره النساء أو كره المثليين وتؤيد اتخاذ إجراءات لصالح الضحايا من خلال تقديم مساهمة كبيرة للصندوق العالمي للمتعافين من آثار العنف الجنسي الذي أنشأه الدكتور موكويج والسيدة مراد.

إن تنفيذ القرار 1325 (2000) يتطلب جهدا من الجميع. ولهذا السبب فإن خطط العمل الوطنية تكتسي أهمية بالغة، وفرنسا بصدد وضع اللمسات الأخيرة على خطتها الثالثة. فقد عززت إدماج القضايا الجنسانية في معونتها الإنسانية والإنمائية من أجل تقديم الدعم الموجه للمرأة في حالات النزاع وما بعد النزاع. وستطلق فرنسا هذا العام تمويلا بقيمة 120 مليون يورو لدعم المنظمات النسائية، ولا سيما في البلدان النامية.

وأخيرا، أود أن أذكر بأن فرنسا ستستضيف، بالشراكة مع المكسيك وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، منتدى المساواة بين الأجيال في حزيران/يونيه 2021. وسيتم، في تلك المناسبة، إطلاق ميثاق المرأة والسلام والأمن من أجل البناء على الالتزامات القائمة وجمع تمويل جديد.

وتشيد فرنسا بجميع المدافعين عن حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في جميع أنحاء العالم، وستواصل جعل التنفيذ الكامل للقرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن محورا رئيسيا لعملها في مجلس الأمن.

## بيان الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، ديان تريانسياه دجاني

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى روسيا على تنظيم هذه المناقشة الهامة ونحن نحتفل بالذكرى مرور 20 عاما على الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

كما أشكر الأمين العام والمدير التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على بيانيهما وكذلك جميع مقدمي الإحاطات على عروضهم المقنعة.

اتخذ المجلس، قبل عشرين عاما، القرار 1325 (2000) الذي يعزز دعوتنا من أجل مشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة وذات مغزى في عمليات السلام. إن جدول أعمال المرأة والسلام والأمن منبر هام لزيادة مشاركة المرأة وقيادتها. ومن خلال الاستثمار في المرأة، نستثمر في السلام.

واليوم، يظل دور المرأة في حالات النزاع حاسما في خضم جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) والتوترات المعقدة في جميع أنحاء العالم. وعلى هذه الخلفية، أود أن أركز بياني على ثلاث نقاط أساسية.

أولا، ينبغي زيادة تعزيز مشاركة المرأة فيما يتعلق بالسلام والأمن. فينبغي لنا ألا نشعر بالرضا عن النفس على ما حققناه على مدى السنوات العشرين الماضية.

وكما ذكر الأمين العام، فإن النسبة المئوية للنساء المشاركات في عمليات السلام الرئيسية في العالم لا تزال منخفضة - 13 في المائة فقط من المفاوضين و 6 في المائة من الوسطاء.

ونحن بحاجة إلى المزيد من النساء في مواقع صنع القرار والمزيد من النساء كمفاوضات ووسيطات. ولذلك تواصل إندونيسيا دعم إشراك المزيد من النساء الوسيطات والمفاوضات. والهدف من ذلك ليس هو إضفاء مزيد من الشرعية على عمليات السلام فحسب، بل أيضا ضمان استدامة السلام نفسه.

وفي آذار/مارس الماضي، أطلقت وزيرة الخارجية لدينا شبكة التضامن النسائي بين أفغانستان وإندونيسيا خلال زيارتها لأفغانستان. وتهدف هذه الشبكة إلى زيادة دور المرأة الأفغانية في عمليات السلام.

وتقوم إندونيسيا أيضا بإنشاء شبكة جنوب شرق آسيا للمفاوضات والوسيطات من أجل السلام. وستشجع تلك الشبكة المزيد من النساء في المنطقة على المشاركة بنشاط في عملية الوساطة في النزاع.

ثانيا، ينبغي مواصلة تعزيز دور النساء من حفظة السلام، ليس بزيادة الأعداد فحسب، بل أيضا عن طريق كفالة بيئة تمكينية لهن في الميدان وتعزيز قدرتهن من خلال التدريب. وتشكل مهارتهن الواسعة أصولا قيمة لضمان السلام، بما في ذلك حماية ضحايا العنف الجنسي في حالات النزاع.

ومن ثم، بادرت إندونيسيا بتقديم 2538 (2020)، الذي اتخذ في آب/أغسطس الماضي، بوصفه أول قرار يحدد تحديدا على الدور القيم الذي تقوم به المرأة في جهود حفظ السلام. وقد أثبتت النساء من حفظة السلام قدرتهن في مجال صون السلام وكذلك في المشاركة المجتمعية، كما أشارت إلى ذلك مقدمة الإحاطة السيدة ناتاليا إيميليانوفا وغيرها. ونأمل أن يكون هناك مزيد حفظة السلام من النساء في الميدان نتيجة لذلك القرار.

واليوم، هناك 157 امرأة من حفظة السلام من عناصر العسكرية وأفراد الشرطة الإندونيسيات يعملن في مختلف المهام. وخلال جائحة كوفيد-19، كان حفظة السلام من النساء لدينا يعملن بنشاط على تعزيز التنقيف الصحي في المجتمعات المحلية ومساعدة السكان المحليين على تهيئة بيئة صحية.

ثالثاً، إن اتباع نهج متعدد أصحاب المصلحة أمر أساسي لمشاركة المرأة في الحفاظ على السلام. وشراكة السلطات الوطنية مع المجتمعات المحلية والمجتمع المدني أمر أساسي لضمان تنفيذ مشاركة المرأة في عمليات السلام والأمن. ومنذ عام 2014، أدرجت إندونيسيا هذا النهج في خطة العمل الوطنية لدينا بشأن تعزيز تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في النزاعات الاجتماعية. كما كان هذا النهج مفيداً للغاية في منع التطرف ومكافحة الإرهاب من خلال التواصل مع المجتمعات المحلية. والآن، يوجد في إندونيسيا ما يقرب من 30 من قرى السلام التي تعزز دور المرأة ومشاركتها من أجل الحد من احتمال ظهور التطرف العنيف والإرهاب في المجتمع.

واستشرافاً لآفاق المستقبل، تتطلع إندونيسيا إلى تصير الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن قوة تحويلية تؤدي إلى زيادة الفعالية في بناء السلام واستدامة السلام نفسه.

ونؤيد بقوة التنفيذ الكامل للقرار 1325 (2000). ولن نتوقف إندونيسيا في هذا الوقت، بل سنواصل المشاركة بنشاط في مبادرات الدول الأعضاء والمبادرات المتعددة أصحاب المصلحة لاستكمال النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وأود أن أكرر ما قاله الأمين العام بأننا لا نستطيع الانتظار 20 سنة أخرى. ويجب أن نبدأ الآن. وأكرر رسالة وزيرة الخارجية لدينا، السيدة ريتو مارسودي، أننا باستثمارنا في المرأة نستثمر في السلام.

## بيان نائب الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، نيناردو أوغي

[الأصل: بالفرنسية]

لقد ذكرنا كل متكلم من المتكلمين اليوم في بياناتهم الممتازة بضرورة مواصلة تحدي الوضع الراهن. والواقع أن عددا قليلا جدا من النساء يشاركن مشاركة هادفة في عمليات السلام، ولا تزال النساء والفتيات الضحايا الرئيسيين لعواقب النزاعات في جميع أنحاء العالم. إن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، في بلد مثل بلدي ومنطقة تعاني من أزمات متعددة، ليست مجرد مفهوم؛ بل هي عنصر أساسي لصون السلام ومنع نشوب النزاعات.

لقد مرت عشرون سنة على اتخاذ القرار 1325 (2000)، ورغم إحراز بعض أوجه التقدم، لا يزال الطريق طويلا. ولا تزال المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا إلى حد كبير في عملية صنع القرار. ويعمل بلدي النيجر على تغيير تلك الاتجاهات. وفي تشرين الأول/أكتوبر الماضي، زادت النيجر حصة النساء في المناصب المنتخبة من 15 في المائة إلى 25 في المائة، كما زادت نسبة التعيينات في المناصب الرفيعة المستوى داخل الدولة من 25 في المائة إلى 30 في المائة.

وهنا في مجلس الأمن، يجب علينا أيضا أن نفعل المزيد. إن المشاورات مع منظمات المجتمع المدني هامة ويجب متابعتها على النحو المناسب. وبعد خمس سنوات من عمليات استعراض السلام والأمن في عام 2015، لم يحرز التقدم سوى في نصف التوصيات المقدمة إلى الأمم المتحدة بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

ومن الواضح أن هناك حاجة لمواصلة متابعة تلك التوصيات بصورة أكثر منهجية وتنفيذها على نحو أكثر فعالية. ولا تزال النيجر مصممة على دعم النساء العاملات في مجال بناء السلام اللواتي نعتبر دورهن أساسيا في عملنا. ولهذا السبب قمنا خلال رئاستنا في الشهر الماضي بدعوة العديد من أعضاء المجتمع المدني، بمن فيهم أربع شابات، لتقديم عروض أمام المجلس.

ولا يمكن سد الفجوة بين طموحنا والتزاماتنا وواقعنا ما لم ندعم بشكل كاف العمل الحيوي الذي تقوم به النساء العاملات في مجال بناء السلام. ولا تزال المنظمات النسائية تعاني من نقص التمويل. ومن المؤسف للغاية أن 0,2 في المائة فقط من مجموع المعونة الثنائية المقدمة للتدخلات في المناطق المعرضة للخطر ومناطق النزاع تستفيد منها بصورة مباشرة المنظمات النسائية. ونتفق جميعا على أن هناك حاجة إلى تخصيص المزيد من الأموال للمنظمات النسائية العاملة في مجال بناء السلام، ولا سيما المنظمات العاملة على مستوى القواعد الشعبية في المجتمعات المحلية.

ويشدد وفد بلدي على ضرورة معالجة العوامل المتصلة بنوع الجنس التي تزيد من حدة النزاعات والكيفية التي تتقاطع بها مع أوجه الضعف القائمة، على سبيل المثال في الحالة في بلدان الساحل، حيث من الواضح أن إجراء المزيد من التحليل والعمل بشأن تقاطع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ومساائل المناخ أمر بالغ الأهمية. وهذا مجرد مثال واحد. ونعتقد أن رصد تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وإجراء تحليلات منتظمة من أهم الخطوات التي يمكن أن نتخذها نحو وضع السياسات وتنفيذها على نحو أكثر فعالية.

ونرحب في هذا الصدد بوضع إطار الاتحاد الأفريقي للنتائج القارية لرصد تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وهذا الإطار، الذي يشكل خطوة رئيسية نحو التنفيذ، يجب دعمه وإعادة إنتاجه في سياقات أخرى.

واسمحوا لي أن أضيف أن معالجة بعض أوجه عدم المساواة الهيكلية والتمييز القائم ضد النساء والفتيات لا تزال ذات أهمية قصوى لمنع نشوب النزاعات. والحصول على التعليم من أضمن الطرق للقيام بذلك. وخلال المناقشة المفتوحة التي جرت في الشهر الماضي تحت رئاستنا، اعتمد مجلس الأمن بيانا رئاسيا (S/PRST/2020/8) يقر بالطابع الجنساني للهجمات على المدارس ويطالب بحماية أكبر لجميع الأطفال، ولا سيما الفتيات. وقد طالبنا بإيلاء مزيد من الاهتمام لكيفية تأثير النزاعات على الشابات والفتيات، لا سيما بالنظر إلى تزايد حالات العنف الجنسي والجنساني. والتدابير المتخذة في ذلك الصدد يجب أن تراعي الأبعاد الجنسانية للنزاعات وكيف تزيد من أوجه عدم المساواة القائمة.

في حين أن النساء كثيرا ما يصبحن الضحايا الرئيسية في حالات النزاع، فهن أيضا يشكلن الدافع لإجراء تغييرات كبيرة. وقد رأينا الدور الذي تضطلع به الشابات في السودان، ومؤخرا في أجزاء أخرى من القارة الأفريقية. وبانيات السلام من الشابات يوسعن إلى حد كبير من الحيز المدني. ومن الضروري توفير قدر أكبر من الحماية للمدافعات عن حقوق الإنسان، اللواتي يواجهن أعمالاً انتقامية خطيرة بسبب العمل الحيوي الذي يقمن به. وفي هذا الصدد، تؤيد النيجر إطار حماية النساء في عملية بناء السلام التي تمولها المملكة المتحدة، وهي ملتزمة بتعزيز شبكة الأمان القانونية والسياسية الوطنية لدينا للنساء العاملات في مجال بناء السلام.

بدأت النيجر تحذو حذو 30 بلدا أفريقيا آخر، في تنفيذ خطة عمل وطنية من أجل تحقيق السلام والأمن للمرأة، وقد وُضعت الخطة بعد عملية تشاور شارك فيها الرجال والنساء من جميع أنحاء البلد. وهذا صك هام، ونهيب بالبلدان الأخرى التي لم تعتمد خطة بعد أن تفعل ذلك.

أخيراً، فإن جوانب الضعف الجنسانية التي أبرزها مرض فيروس كورونا لا تشدد إلا على الاستبعاد المنهجي الذي تواجهه المرأة في العديد من المجالات. وفي هذا السياق، يقدم وفدي التوصيات التالية.

أولاً، ثمة حاجة إلى تخصيص المزيد من الموارد للمنظمات المحلية لبانيات العاملات في مجال السلام والأمن.

ثانياً، بوصفنا بلدا مساهما بقوات، يدعو وفدي، إلى زيادة فعالية مشاركة المرأة في عمليات وبعثات حفظ السلام. وتحرص جدا النيجر على تعزيز الاتجاه نحو مشاركة المرأة في قوات الشرطة. كما ندعو إلى تعزيز نظم الإنذار المبكر.

على نفس المنوال، لا بد من معالجة انخفاض عدد النساء نسبيا في المناصب الرفيعة المستوى في المؤسسات السياسية ومؤسسات السلم والأمن، فضلا عن التمثيل الجغرافي غير المتوازن للمرأة في المناصب القيادية. ولذلك، ندعو إلى مشاركة المرأة مشاركة كاملة، على أساس متساوٍ ومجدٍ، في جميع العمليات التي فوضتها الأمم المتحدة.

ثالثاً، من المهم للغاية أن تستمر اتفاقات السلام في إدراج أحكام خاصة بالمرأة. إننا ندرك الدور الرئيسي للمرأة في عمليات السلام، ولكننا نأسف لأن اتفاقات السلام الموقعة بين عامي 1990 و 2018 لا تتضمن أحكاماً خاصة بالمرأة إلا بنسبة 20 في المائة من تلك الاتفاقات.

أخيراً، اسمحوا لي أن أبدي بضع ملاحظات تتعلق بالإطار المعياري القائم بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وهي خطة قوية، ولكن، كما شدد عليه العديد من المناقشات السابقة والراهنة، فإن ما نفتقده هو التنفيذ الفعال للخطة.

في الختام، أود أن أشيد بآلاف النساء اللواتي الرائدات في وضع هذه الخطة. وفيما يتصل بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن فإننا ندين بالفضل للمدافعات عن السلام وبانيات السلام، ولا سيما من بلدان الجنوب، اللواتي طالبن بالتغيير، بل جازفن أحياناً بأرواحهن من أجل إحلال السلام وإعادة الإعمار والعدالة الاجتماعية - وببساطة، من أجل دعم حقوق الإنسان الخاصة بهن. ولا تقتصر مسؤوليتنا فقط على الحفاظ على المكاسب التي تحققت بشق الأنفس منذ اتخاذ القرار 1325 (2000)، بل أيضاً تعزيزها وتنفيذها بالكامل على جناح السرعة.

## المرفق 11

## بيان الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا

[الأصل: بالروسية]

نعرب عن تقديرنا للأمين العام، أنطونيو غوتيريش، على تقييمه للتقدم المحرز في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. كذلك استمعنا باهتمام شديد إلى البيانات التي أدلت بها وكالة الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة فومزيل ملامبو - نغوكوا؛ وسفيرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة للنوايا الحسنة داناي غوريرا؛ وامرأة من أفراد حفظ السلام في قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، والسيدة ناتاليا إيميليانوفا؛ وممثلة المجتمع المدني زرقا يفتلي. وتسهم جهودهن المشتركة في تحقيق السلام والأمن وفي تعزيز دور المرأة في عمليات حفظ السلام.

يصادف هذا الشهر مرور 20 عاما على عقد أول مناقشة مفتوحة لمجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن واتخاذ القرار 1325 (2000). ويشهد هذا العام أيضا الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين، الذي يشكل في الواقع خريطة طريق لتحقيق المساواة بين الجنسين وتحسين وضع المرأة.

لقد أصبحت المناقشات المفتوحة بشأن هذه المسألة تقليدا لمجلس الأمن، وهي تثير اهتماما كبيرا لدى الدول، لأنها تشكل منبرا لمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ قراراته وسبل تعزيز فعالية الجهود المبذولة في هذا المجال على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. ونأسف لأنه لم يتسن هذا العام عقد اجتماعات وجهها لوجه بسبب القيود المتصلة بالوباء.

في السنوات العشرين التي انقضت منذ اتخاذ القرار 1325 (2000)، وضع مجلس الأمن نهجا مشتركة لتنفيذ هذه الوثيقة وغيرها من الوثائق المتعلقة بمسألة المرأة والسلام والأمن. ويركز النهج على أربعة عناصر وهي: الوقاية والحماية والمشاركة والحفاظ على السلام في حالات النزاع المسلح. وقد تم وضع الإطار التنظيمي اللازم، وإقامة تعاون دولي.

إن عمل المرأة ومشاركتها المباشرة في منع نشوب النزاعات المسلحة وتسويتها، كما سمعنا مباشرة اليوم، كلها تمكن من زيادة استدامة العلاقات القائمة على الثقة مع السكان المحليين، وتساعد على منع وقوع حالات العنف ضد المرأة والطفل والتحقيق فيها، وتسهم في فعالية تدابير المتابعة لتأهيل الضحايا وإعادة إدماجهم. وتشترك روسيا مع الأمم المتحدة في تدريب النساء الأجنيات في مراكز التدريب المعتمدة، بما في ذلك مركز دوموديدوفو، وهو جزء من وزارة الداخلية. واليوم، تبلغ نسبة النساء بين حفظة السلام الروس في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام حوالي 17 في المائة.

كما ورد في تقرير الأمين العام (S/2020/946)، فإن النسبة المئوية للنساء المشاركات في عمليات حفظ السلام، بما في ذلك في المفاوضات، تتزايد باطراد. وهذه الدينامية مشجعة جدا.

ومن المجالات المهمة التي يجب بذل الجهود فيها ضمان إمكانية وصول المرأة إلى الموارد والتكنولوجيا والقطاع المصرفي في سياق انتعاش الدول بعد انتهاء النزاع على نحو مستدام. ونعتقد أنه ينبغي إيلاء اهتمام متزايد للمسائل المتصلة بتنمية المرأة، والتغلب على الفقر، ووصول المرأة على التعليم في البلدان المتأثرة بالنزاعات المسلحة. فالأسرة تمثل قيمة خاصة وتجب حمايتها.



بغية تعزيز الفعّال للخطّة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، يجب أن نركّز على المهام الملحّة وأن نتجنب أي ازدواجية في جهود الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام.

وفي هذا السياق، أود أن أبلغ المجلس باعتزام روسيا الانضمام إلى عمل فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، الذي أنشئ في عام 2015. وهدفنا هو الإسهام بشكل بناء في عمل الفريق على أساس عملية اتخاذ قرارات ديمقراطية غير مسبقة وشفافة، وهو أمر لا مندوحة منه لإقامة حوار بين الدول يتسم بالاحترام المتبادل في هذا الموضوع الحيوي.

ويجب أن يعمل مجلس الأمن بشكل جماعي. ونأمل أن يتمكن في عام الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000) من إقامة الدليل على وحدته.

## المرفق 12

## بيان نائبة الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، حليمة ديشونغ

أود أن أشكر الاتحاد الروسي على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة السنوية المفتوحة الهامة. كما نشكر جميع مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم القيمة.

كان اتخاذ القرار 1325 (2000)، قبل 20 عاما، بمثابة إعادة تأكيد للمطالب التي طال أمدها من أجل القضاء على عدم المساواة بين الجنسين كشرط مسبق لتحقيق التنمية الشاملة للجميع والسلام المستدام. وتتماشى الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، منذ وضعها، مع الهدف الرئيسي الذي أنشئ من أجله مجلس الأمن - وهو صون السلم والأمن الدوليين من خلال كفالة العدالة، وتعزيز سيادة القانون، وضمان الحريات الأساسية للجميع دون تمييز. وبمناسبة الذكرى السنوية العشرين، تفخر سانت فنسنت وجزر غرينادين بالانضمام إلى الدول الأعضاء في الإقرار والاحتفال بالإطار القوي الذي أرساه القرار 1325 (2000) وما تلاه من وثائق المجلس بشأن المرأة والسلام والأمن. ونشيد بالنساء والمجتمع المدني، وهم أوائل واضعي تلك الخطة، ونسترعي الانتباه إلى الإطار التوجيهي الأوسع نطاقا الذي أنشئ بموجب التوصية العامة رقم 30 للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة وإعلان ومنهاج عمل بيجين.

غير أنه يجب علينا اليوم، مع نقص تمثيل المرأة في عمليات حفظ السلام وبناء السلام، وتصاعد مستويات العنف الجنسي والجنساني في العديد من حالات النزاع، والنقص الكبير في تمويل السياسات وخطط العمل الجنسانية الإقليمية والوطنية، وتعرض المجتمع المدني النسائي لتهديدات متزايدة بالعنف، وتزايد أعداد المشردين من النساء والأطفال، والأثر الجنساني لمرض فيروس كورونا في البلدان والمناطق المتضررة من النزاع، أن نعالج على وجه السرعة الثغرات الكبيرة في تحويل الإطار المعياري القائم إلى إجراءات.

وللقيام بذلك، يجب على مجلس الأمن كفالة أن تسترشد جميع المداولات والوثائق الختامية والعمليات والإجراءات بالتحليل الجنساني والالتزام بتحقيق العدالة بين الجنسين. ولا يمكن تحقيق المساواة بين الجنسين، التي يعبر عنها جزئيا من خلال المشاركة والقيادة الكاملة والمتساوية والهادفة لمختلف النساء في صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام، إلا بالقضاء على جميع أشكال العنف والتمييز القائمين على نوع الجنس. والواقع أن تقرير الأمين العام (S/2020/946) يشير إلى الحاجة الملحة إلى إزالة الحواجز الهيكلية والتمييز المتقاطع الذي تتعرض له المرأة، دعما للمساواة بين الجنسين في المشاركة والقيادة.

ويجب أن تصبح جهود الدعوة المتواصلة التي تبذلها المنظمات النسائية والإرادة السياسية التي أدت إلى مشاركة المرأة الكولومبية مشاركة كبيرة في الآليات الرسمية لرصد اتفاق السلام وتتبع تنفيذ أحكامه المتعلقة بنوع الجنس هي القاعدة، وليس الاستثناء، في جميع البلدان والمناطق المتضررة من النزاع. وبالمثل، نشيد بجهود مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي في عمله مع حكومة هايتي بشأن مسائل مثل أعمال الشرطة المراعية للمنظور الجنساني وولايات العنف الجنسي والجنساني. ونتوقع أن نسمع المزيد فيما يتعلق بتلك المسألة في الإحاطة التي سيقدمها مفوضو الشرطة يوم الأربعاء المقبل.

ولا يزال نموذج التمويل الحالي للنهوض بالمساواة بين الجنسين غير قابل للتنبؤ وغير كافٍ. وننوه بدعوة الأمين العام إلى الامتثال لتوصيات فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالتمويل من أجل المساواة

بين الجنسين، وتحديدًا لأنها تتعلق بزيادة التمويل للمنظمات النسائية، وتمويل خطط العمل الجنسانية، والترويج الواسع النطاق للميزنة الجنسانية، ودور صندوق بناء السلام في تعزيز مبادرات بناء السلام المراعية للاعتبارات الجنسانية والعمر. وفي ذلك الصدد، نحث الجهات المانحة على الامتثال للحد الأدنى من التزاماتها بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان المتضررة من النزاعات، بما في ذلك من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين.

ولا يمكن أن يكون هناك سعي إلى تحقيق السلام العالمي يتجاهل الأشكال الجنسانية لانعدام الأمن التي تهدد نصف سكان العالم. وعلينا أن نصرّ بالمثل على أنه لا يمكن السعي إلى تحقيق التنمية بدون المساواة في القيادة ومشاركة مختلف النساء.

## المرفق 13

## بيان الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، جيري ماتجيبلا

نشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على بيانه، ونرحب بالإحاطات التي قدمتها السيدة فومزيل ملامبو - نغوكا، وكيلة الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)؛ والسيدة داناي غوريلا، سفيرة النوايا الحسنة للهيئة؛ والسيدة ناتاليا إيميليانوفا، المستشارة المعنية بالعنف الجنسي والجسدي في قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي؛ والسيدة زرقا يافتالي، رئيسة مؤسسة البحوث القانونية للمرأة والطفل.

ونشارك الآخرين في إبراز أن عام 2020 عام هام، إذ نحتفل بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000)، والذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين، والذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، والذكرى السنوية العاشرة لإنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والذكرى السنوية الخامسة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، من بين أمور أخرى. كما أنه عام استعراض مبادرة إسكات البنادق بحلول عام 2020 في القارة الأفريقية. وكل مناسبات الذكرى السنوية تلك مترابطة ومتصلة بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام.

نود أيضا أن نغتتم هذه الفرصة لنرحب ونقرّ بما أعلنته المديرة التنفيذية للهيئة من أولويات واضحة ستهيمن على عقد العمل. وسيزيد ذلك من دفع الزخم لتنفيذ قرارات مجلس الأمن العشرة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تنفيذاً كاملاً.

ونرحب أيضاً بالتقدم المحرز في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن منذ اتخاذ القرار 1325 (2000)، قبل 20 عاماً، تحت القيادة الممتازة لناميبيا (انظر S/PV.4213)، التي ستفتتح أيضاً مركزها الدولي للمرأة من أجل السلام في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2020. وسيكون ذلك مؤسسة إقليمية ودولية قيمة نحو تعزيز جهودنا الرامية إلى التنفيذ الكامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ومع ذلك، فإننا ندرك أيضاً الحاجة إلى الإسراع بالتنفيذ الكامل للخطة، لا سيما من خلال التصدي للعقبات التي تحول دون تحقيق أهدافها.

وتأسف جنوب أفريقيا للأثر السلبي لجائحة مرض فيروس كورونا على النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، لا سيما فيما يتعلق باللاجئات والمشردرات داخليا. وفي ذلك السياق، نغتتم هذه الفرصة لنشيد بالعمل الذي يضطلع به العاملون في مجال الأنشطة الإنسانية والرعاية الصحية، فضلا عن غيرهم من العاملين في الخطوط الأمامية، في مجال التخفيف من حدة الجائحة، وأغلبهم من النساء. ونسلم أيضا بأن أثر الجائحة على الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن لم يُستشف بعد بشكل كامل.

ومع ذلك، من الضروري في هذه المرحلة أن نحيط علما أيضا بأن جائحة مرض فيروس كورونا لم يطرح تحديات فحسب، لكنه أيضا أوجد فرصا من حيث كيفية متابعة الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، لا سيما في النهوض بركائز المشاركة والتمثيل. ويتصل ذلك باستخدام وسائل افتراضية لتوسيع مشاركة المرأة في مختلف عمليات السلام. ولئن كانت المشاركة الافتراضية قد أوضحت لنا أن إدماج المرأة أمر ممكن، فإنه لا ينبغي استخدامها لاستبعاد المرأة من التفاعل الطبيعي.

ويعتبر بلدي الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أداة تمكين للمرأة للانخراط بنشاط في مختلف عمليات السلام، لا سيما في مجالات منع نشوب النزاعات وصنع السلام وبناءه. وفي هذا الصدد، تلتزم جنوب أفريقيا بالمساهمة في تقليص الفجوة في تمثيل المرأة الناقص في الوساطة والمفاوضات والمناصب القيادية. وسنواصل بناء قدرات المفاوضات والوسيطات من خلال توفير التدريب السنوي لهن على الصعيدين المحلي والقاري.

نحن فخورون بأن كثيراً من النساء اللاتي استفدن من هذه البرامج التدريبية يشاركن بنشاط في عمليات السلام في بلدانهم. ومن بين هؤلاء نساء من جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان، على سبيل المثال لا الحصر.

تود جنوب أفريقيا أيضاً أن تكرر الإعراب عن دعمها لاستراتيجية الأمين العام للتكافؤ بين الجنسين على نطاق المنظومة واستراتيجية التكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين للفترة 2018-2028 لإدارة عمليات السلام، التي كان لها أثر كبير في زيادة عدد النساء الممثلات في قيادة الأمم المتحدة، وكذلك في عمليات السلام. ويسرنا أن القرار 2538 (2020) الذي اتخذ مؤخراً، وهو أول قرار لمجلس الأمن بشأن المرأة في حفظ السلام، يضاف إلى العدد المتزايد من الأطر المعيارية المتعلقة بالمرأة في حفظ السلام. هذا أمر هام بالنسبة لنا، لأن جنوب أفريقيا لا تزال البلد الرائد في مساهمته بجنديات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، حيث تشكل الإناث 15,1 في المائة من قوات جنوب أفريقيا المنتشرة.

ونواصل الاعتراف بالدور المحوري الذي تؤديه جهات المجتمع المدني الفاعلة في تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على الصعيدين المحلي والوطني، ولهذا السبب نشجع على تعزيز التعاون بين الحكومات والمجتمع المدني في النهوض بالخطة.

ونواصل حث الدول الأعضاء، تمشياً مع القرار 2493 (2019) الذي اتخذ بالإجماع قبل عام، على تهيئة بيئات آمنة وتمكينية للمجتمع المدني والقيادات النسائية في المجتمعات المحلية والنساء بناة السلام والمدافعين عن حقوق الإنسان للقيام بعملهم في النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من دون تهديدات أو تخويف أو أذى بدني. وما زلنا نشعر بالجزع إزاء استمرار العنف الجنسي ضد النساء والأطفال في البلدان التي تشهد نزاعات والبلدان الخارجة من نزاعات. وغني عن القول إن هناك حاجة إلى زيادة المساءلة عن حالات العنف الجنسي في المجتمعات التي تشهد نزاعاً وفي المجتمعات الخارجة من نزاعات. وفي هذا الصدد، تكرر جنوب أفريقيا دعمها لعمل مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع.

وتود جنوب أفريقيا أن تؤكد الدور المحوري للمنظمات الإقليمية في النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ولذلك تطلب أن تقدم تقارير الأمين العام في المستقبل تفاصيل عن جهود المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي ومنظماته دون الإقليمية، لتعزيز تلك الخطة.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على التزام جنوب أفريقيا بالنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ويسرنا أن نعلن أننا اعتمدنا مؤخراً خطة عملنا الوطنية الأولى. وهذه خطوة أساسية بالنسبة لنا لمواصلة ضمان المشاركة المجدية للمرأة على جميع مستويات عمليات السلام بطريقة ينظمها ويرصدها ويقيّمها بانتظام جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

## المرفق 14

## بيان البعثة الدائمة لتونس لدى الأمم المتحدة

أود أن أشكر الاتحاد الروسي على عقد هذه المناقشة المفتوحة احتفالاً بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار التاريخي 1325 (2000)، بشأن المرأة والسلام والأمن. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام وجميع مقدمي الإحاطات على تعليقاتهم المستنيرة.

أقر مجلس الأمن في قراره 1325 (2000) بأهمية مشاركة المرأة مشاركة كاملة في منع نشوب النزاعات وبناء السلام، مع تسليط الضوء على أوجه الضعف الخاصة التي تعاني منها النساء والفتيات في حالات النزاع وما بعد النزاع، وأهمية تلبية احتياجاتهن الخاصة في مثل هذه الحالات.

وقد أحرز تقدم كبير على مدى السنوات العشرين الماضية في تنفيذ القرار 1325 (2000) والقرارات اللاحقة بشأن المرأة والسلام والأمن. وبذلت الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية، فضلاً عن المجتمع المدني والحركات الشعبية، جهوداً لا حصر لها.

بيد أننا رأينا عن كثب، فيما نحتفل بالذكرى السنوية العشرين وسط جائحة عالمية أدت إلى تفاقم عدم المساواة بين الجنسين، كيف أن الطموحات والأهداف التي وضعت قبل عقدين من الزمن لا تزال بعيدة المنال اليوم.

ينبغي ألا يكون هذا الاحتفال فرصة لتقييم المنجزات السابقة فحسب، بل وتذكيراً أيضاً بأن اتخاذ القرار 1325 (2000) لم يكن نهاية لمسيرة المرأة الطويلة نحو المساواة، على الرغم من التقدم المحرز. بل إنه وضع حجر الأساس لمواصلة الجهود الرامية إلى إعمال حقوق المرأة وتمكينها، الأمر الذي يتطلب الآن زيادة جهودنا الجماعية نحو التنفيذ.

ينبغي أن يكون هذا التنفيذ شاملاً في المقام الأول، وأن يكون متكاملًا عبر الركائز الأربعة للخطة على أساس الاتساق بين الجوانب السياسية والأمنية والإنمائية وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وسيادة القانون. وفي ذلك الصدد، من الأهمية بمكان أن نؤكد من جديد التزامنا بزيادة التنفيذ الذي يعزز الروابط المتبادلة مع إعلان ومنهاج عمل بيجين، خاصة وأن هذا العام يصادف أيضاً الذكرى الخامسة والعشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وينبغي لذلك أن يندرج أيضاً في جهودنا الأوسع نطاقاً لإعمال حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، بما في ذلك من خلال التنفيذ الكامل لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وعلاوة على ذلك، لا يمكن لجهودنا الجماعية في التنفيذ أن تكون فعالة ما لم تُدرج في نهج متعدد فيه الجهات صاحبة المصلحة يشمل مختلف الجهات الفاعلة. وفي هذا الصدد، من المهم الاعتراف بالمساهمات القيمة للمجتمع المدني والجماعات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان في تعزيز وتنفيذ ورصد الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وانطلاقاً من هذه الروح، أنشأت تونس لجنة وطنية مكلفة بتنفيذ القرار 1325 (2000)، تضم ممثلين عن الهياكل الحكومية والهيئات الدستورية وهيئات المجتمع المدني ذات الصلة، حيث يتجاوز تمثيل المرأة 50 في المائة. وتوج عمل هذه اللجنة المتعددة الأطراف المعنية باعتماد خطة عمل وطنية شاملة

ومتعددة الأبعاد في آب/أغسطس 2018، تلتها 14 خطة عمل قطاعية منسقة تغطي مجالات محددة، مثل إنفاذ القانون والأمن والصحة ومنع التطرف العنيف.

وقد كان لجائحة فيروس كورونا عواقب مدمرة على النساء والفتيات، لا سيما في حالات النزاع وما بعد النزاع. وما لم يتم التصدي لها على النحو الواجب فإن أثرها سيظل يتفاقم، مما يهدد بعرقلة التقدم الذي حققناه حتى الآن، بل وبالعكس مساره. تكافح منظمات المجتمع المدني من أجل مواصلة أنشطتها في الوقت الذي تخضع فيه للقيود بسبب الجائحة، كما يجري تحويل مواردها نحو الاستجابة العاجلة للأزمة. ويتعين على الدول الأعضاء أن تكفل استمرارية آليات التمويل اللازمة لدعم العمل وتعزيز قدرات المنظمات التي تدعم قيادة المرأة وتمكينها ومشاركتها على جميع مستويات صنع القرار.

ويتعين علينا أن مواصلة تنفيذ الإطار المعياري القائم بشأن المرأة والسلام والأمن من أجل معالجة أسباب ومظاهر عدم المساواة بين الجنسين التي تزيد من ضعف النساء والفتيات في مواجهة النزاع. ويجب إيلاء اهتمام خاص للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. ويتعين علينا أن نشجع نهجاً يركز على الناجين ويعترف بأن النساء والفتيات لا يشكلن فئة متجانسة وأنهن يحتجن إلى تدابير استجابة مناسبة وفقاً لاحتياجاتهن وسياقاتهن المختلفة. وعلينا أيضاً أن نضع حداً للإفلات من العقاب حتى تُحقق العدالة للضحايا ونمنع ارتكاب مثل هذه الجرائم الشنيعة في المستقبل. وأخيراً، نحن بحاجة إلى معالجة العوامل الكامنة للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات من خلال تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان وجعل التشريعات الوطنية متسقة مع القواعد والمعايير الدولية.

وتلتزم تونس بمواصلة مناصرة الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على الصعيد الوطني من خلال تنفيذ خطة عملنا الوطنية، وإدماج منظور يراعي الجنسانية في استراتيجياتنا وسياساتنا الوطنية، وإقامة شراكة وقيادة حقيقتين للمرأة في جميع المجالات العامة والخاصة. ونكرر أيضاً التزامنا بالاستفادة من الجهود الدولية المتجددة في أولويات ومبادئ بناء السلام التي تسعى إلى حماية حقوق المرأة وضمان مشاركتها الكاملة والمتساوية والمجدية في جهود السلام وعمليات صنع القرار.

## المرفق 15

## بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، كيلي كرافت

أشكر الأمين العام غوتيريش على التزامه الثابت بهذه المسألة الهامة. وأشكر مقدمي الإحاطات الآخرين الذين قدموا لنا أفكاراً هامة بشأن التقدم المحرز منذ اتخاذ القرار 1325 (2000)، وحددوا - وهو الأهم - أوجه القصور التي يجب علينا جميعاً معالجتها.

لم تكن الولايات المتحدة قط أكثر التزاماً بأهداف القرار 1325 (2000)، حيث تقوم إدارة ترامب بدور رائد في النهوض بالخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وعندما وقّع الرئيس ترامب قانون المرأة والسلام والأمن في عام 2017، أصبحت الولايات المتحدة أول بلد في العالم يصدر تشريعات وطنية شاملة، تدون التزامه.

وفي حزيران/يونيه الماضي، أصدر الرئيس ترامب استراتيجية الولايات المتحدة بشأن المرأة والسلام والأمن التي تحدد إجراءات جديدة وملموسة لتسريع جهود الولايات المتحدة. وتتعترف الاستراتيجية بالدور المحوري الذي تؤديه المرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف وبناء السلام والاستقرار بعد انتهاء النزاع. وهي تبدأ بتمكين القيادات النسائية بتوفير ما يلزمهن من إمكانية الوصول والمهارات والنفوذ كي يصبحن فعالات. لقد كان صوت المرأة قوياً دائماً؛ وهن بحاجة فحسب إلى الإصغاء لهن.

وهذا الأمر أكثر وضوحاً وإلحاحاً في عمليات حفظ السلام. وقد شهدت بشكل مباشر أهمية النساء من حفظة السلام أثناء زيارتي لجنوب السودان. وفي بيئة كثيراً ما تكون المرأة فيها ضحية للنزاع وحيث تتحمل عبء إعالة الأسر التي حطمها القتال، تبدي النساء من حفظة السلام التعاطف ويقدمن دعماً مهماً للأشخاص الذين يخدمهن لبناء القدرة على الصمود حتى يتمكنوا من التعافي من العنف.

وعندما نزيد عدد النساء من حفظة السلام، نرى أيضاً تحسناً في الأداء وعدداً أقل من حوادث الاستغلال والانتهاك الجنسيين من قبل قوات حفظ السلام، فيما تزيد احتمالات إقدام النساء على الإبلاغ عن العنف الجنسي والجسدي.

ومن أجل زيادة عدد النساء في عمليات حفظ السلام، يجب على الحكومات أن تقلل من الحواجز التي تعترض التحاقهن بهذه العمليات وأن توفر فرصاً قيادية للنساء في أدوار الأمن القومي. وينبغي للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة أن تعتمد وتعزز سياسات لتحقيق هذه الأهداف.

ويجب على جميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة أيضاً أن تنفذ سياسة الأمم المتحدة القائمة على عدم التسامح مطلقاً من خلال التصدي بسرعة ومصداقية لادعاءات إساءة المعاملة. وتشيد الولايات المتحدة بجهود الأمم المتحدة لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. غير أنه يجب القيام بالمزيد، بما في ذلك إعادة الأفراد والوحدات الذين يرتكبون هذه الجرائم الفظيعة إلى أوطانهم وضمان محاكمتهم. إن الضحايا يستحقون العدالة.

وتشعر الولايات المتحدة بقلق عميق إزاء الادعاءات الأخيرة المتعلقة بأعمال استغلال وانتهاك جنسيين على نطاق واسع من قبل موظفين يُزعم أنهم يعملون لدى منظمات دولية ووكالات إغاثة خاصة في



جمهورية الكونغو الديمقراطية في إطار التصدي للإبولا. ونتابع هذه المسألة عن كثب ونتوقع أخذ هذه الادعاءات على محمل الجد وأن تُتخذ الخطوات اللازمة والمناسبة لمعالجة الحالة.

كما تعزز استراتيجية الولايات المتحدة حماية الحقوق الإنسانية للنساء والفتيات وتمنح الضحايا صوتاً وتتيح لهن إمكانية الحصول على المساعدة الإنسانية وتوفر الحماية من العنف الجنسي، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان، في جميع أنحاء العالم. وتعزز الاستراتيجية التزام الولايات المتحدة بالوقاية وتركيزها على المساواة.

كما تعمل الولايات المتحدة بنشاط مع الشركاء في جميع أنحاء العالم لدعم جهودهم الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار في المجالين السياسي والأمني. وفي كولومبيا، ثمة ترحيب متزايد بمشاركة المرأة في عمليات السلام ويجري إدراج وجهات نظرها في الاتفاقات المتفاوض عليها. وفي أفغانستان، كما ذكرت زرقا يافتالي، تشغل النساء الآن مناصب هامة داخل الحكومة ويشاركن في محادثات السلام التي تجري بوساطة الولايات المتحدة، ولكنهن يتعرضن للتهديد ويتعين علينا جميعاً دعمهن. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، رأينا بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تُرقي النساء إلى مناصب قيادية كجزء من مشروع يهدف إلى استعادة التماسك الاجتماعي بين المجتمعات المحلية الغارقة في النزاع.

كما ندعم إدراج صياغة تتعلق بالمرأة والسلام والأمن في ولايات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وعلى الرغم من محاولات بعض الأعضاء عرقلة هذه الجهود، فقد أدخلنا صياغة تشجع مشاركة المرأة مشاركة ذات مغزى في مفاوضات السلام والعمليات السياسية الأخرى. وفي المستقبل، نأمل أن تراعي الولايات دائماً مصالح المرأة وأن تعزز دورها النشط في السلام والأمن.

واليوم، تدعو الولايات المتحدة جميع الدول الأعضاء، أي نحن جميعاً، إلى اعتماد وتنفيذ خطط عمل واستراتيجيات وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن. والولايات المتحدة مستعدة لدعم الدول الأعضاء في ذلك الجهد. وعملت إندونيسيا على النهوض بالمرأة خلال فترة عضويتها في المجلس، وهي تنشر حالياً أكثر من 150 امرأة في بعثات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم. ويمكن أن يكون تقدم كينيا في تنفيذ الخطة نموذجاً للشركاء في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم. ونتطلع جميعاً إلى العمل بشكل أوثق مع كينيا بشأن هذه المسألة وجميع قضايا السلام والأمن العالميين.

ويجب علينا معاً أن نجعل الدفاع عن النساء والفتيات وحماية سلامتهن وأمنهن وتشجيعهن حتى يتمكن من المشاركة في النهوض بالسلام والأمن الدوليين من بين أولوياتنا. ويجب أن نفعل ذلك ليس لأنه الشيء الصحيح الذي ينبغي عمله فحسب، ولكن أيضاً لأننا نعلم أن عالمنا سيكون أكثر أمناً وازدهاراً عندما يتم دعم النساء والاستماع إليهن.

## المرفق 16

## بيان الممثل الدائم لفيت نام لدى الأمم المتحدة، دينه كوي دانغ

أشيد بالرئاسة الروسية لعقد هذه المناقشة المفتوحة. وأشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2020/946)، ووكالة الأمين العام المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وغيرها من مقدمي الإحاطات على أفكارهم الثاقبة.

نرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ القرار التاريخي 1325 (2000) والقرارات اللاحقة ذات الصلة. ويجري إدماج دور المرأة والمسائل المتصلة بها، بما في ذلك العنف الجنسي والمساواة بين الجنسين، بشكل متزايد في الآليات والأنظمة ذات الصلة. ويشجعنا ما ورد في التقرير عن أن قرابة 70 في المائة من قرارات مجلس الأمن تضمنت، في الفترة بين عامي 2017 و 2019، إشارات صريحة إلى قضايا المرأة والسلام والأمن، في حين أن هذه النسبة لم تتجاوز 15 في المائة خلال فترة السنوات الخمس الأولى عقب اتخاذ القرار 1325 (2000). كما أننا نشهد زيادة مشاركة المرأة في جميع المجالات، من منع نشوب النزاعات إلى بناء السلام وعمليات السلام وجهود إعادة الإعمار.

ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. وكما جاء في تقرير الأمين العام، فإن التقدم المحرز بطيء للغاية ومحدود جدا ومن السهل عكس مساره. وفي هذا الصدد، أود أن أبرز النقاط التالية لتعزيز تنفيذ جدول الأعمال هذا.

أولا، ندعو جميع الدول إلى دعم دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي والوقف الفوري للأعمال العدائية في جميع أنحاء العالم لتعزيز الإجراءات الدبلوماسية والمساعدة على تهيئة الظروف المواتية للمساعدة الإنسانية وإشاعة الأمل في نفوس الناس، بمن فيهم النساء والفتيات، وهن الأقل منعة أمام النزاعات وجائحة مرض فيروس كورونا.

ثانيا، لا يمكن أن يستمر السلام إلا إذا أمكن منع نشوب النزاعات ومعالجتها من جذورها. ولذلك، نشدد على أهمية منع نشوب النزاعات والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وبناء السلام والإنعاش والتعمير بعد انتهاء النزاع. وينبغي تنفيذ قضايا المرأة والسلام والأمن تنفيذا كاملا خلال هذه العمليات.

ثالثا، يتعين علينا إزالة الحواجز المستمرة وممارسة ضغوط بغية إحداث تحول جذري من أجل مشاركة المرأة مشاركة هادفة في جهود صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام، مع ضمان مشاركة المرأة مشاركة تامة كشريكة على قدم المساواة منذ المراحل الأولى في كل عملية سلام وعملية سياسية.

أخيرا وليس آخرا، فإن التقدم يتوقف في المقام الأول على الدول، ولكن أيضا على شراكات الدول، لا سيما مع أمم متحدة أفضل تنسيقا ولديها الموارد الكافية. وتحقيقا لهذه الغاية، ندعو مجتمع المانحين الدوليين إلى مواصلة تقديم ما لا يقل عن 15 في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان المتضررة من النزاعات لاستخدامها في النهوض بالمساواة بين الجنسين.

تعترف فيت نام، من جانبها، اعترافا كاملا بالدور الرئيسي للمرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها، واستدامة السلام والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. ولم تكافح المرأة الفيتنامية من أجل حرية البلد واستقلاله فحسب، بل عملت أيضا بجد وقدمت إسهامات كبيرة في التعافي والتنمية الوطنيين. وعندما تقتضي الحالة ذلك، يمكن للنساء الفيتناميات أن يشكلن أيضا عناصر فعالة لتحقيق السلام، كحفظه سلام. وعلاوة

على ذلك، قامت المنظمات النسائية في فييت نام، بما فيها الاتحاد النسائي، بدور نشط في التعافي بعد الحرب، وإزالة الألغام، وتقديم المساعدة لضحايا العامل البرتقالي وأسر المحاربين القدامى، على سبيل المثال لا الحصر. وما فتئت فييت نام تقي أيضا بالتزاماتها وتعهداتها بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومنهاج عمل بيجين.

ختاماً، تكرر فييت نام الإعراب عن استعدادها للانضمام إلى جهود المجتمع الدولي والتزامها بها لضمان إسماع صوت المرأة، ومعالجة شواغلها واحتياجاتها، وتعزيز دورها وإسهاماتها في السلام والأمن والاعتراف بها في نفس الوقت.

## المرفق 17

## بيان نائب الممثل الدائم لأفغانستان لدى الأمم المتحدة، محمد نعيمى

اسمحوا لي أولاً أن أشكر البعثة الدائمة لروسيا على تنظيمها هذه المناقشة المفتوحة اليوم. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام، أنطونيو غوتيريش؛ ومديرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، فومزيلي ملامبو - نغوكا؛ وسفيرة النوايا الحسنة للهيئة، داناى غوريلا؛ والمستشارة المعنية بالعنف الجنسي والجنساني في قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، ناناليا إيميليانوفا؛ ورئيسة مؤسسة البحوث القانونية للمرأة والطفل، زرقا يافتالي، على إسهاماتهم القيمة بشأن ضرورة مواصلة اتخاذ إجراءات ملموسة نحو إدماج المرأة في جميع جوانب السلام والأمن، بما في ذلك القوات المسلحة، والاستجابات الإنسانية، وعمليات السلام، وجهود منع نشوب النزاعات وتسويتها، وبناء السلام.

وقبل عشرين عاماً، أقر مجلس الأمن بأن النساء والفتيات يتأثرن بالنزاعات بشكل مختلف عن الرجال، كما أقر بالدور الهام الذي تقوم به المرأة في مجال منع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام. وتحدى القرار 1325 (2000) الدول الأعضاء أن تتجاوز الأقوال إلى أفعال. ومنذ اعتماد مجلس الأمن لهذا القرار في عام 2000، أحرزت المرأة في أفغانستان تقدماً كبيراً عبر مجموعة من المؤشرات. والقرار 1325 (2000)، الذي اتخذ في نفس الوقت الذي سقطت فيه حركة طالبان تقريباً، كان ولا يزال ذا أهمية خاصة بالنسبة للشعب الأفغاني. وعندما تولت حكومة أفغانستان لما بعد طالبان زمام السلطة، كانت التصنيفات العالمية تشير إلى أن المرأة الأفغانية تواجه واحداً من أصعب الأوضاع في العالم من حيث حرياتها المدنية، والحماية من العنف، والحصول على الرعاية الصحية والتعليم، والمشاركة في الحياة العامة. ولذا فإن التنفيذ الكامل للقرار 1325 (2000) شكل أولوية رئيسية لحكومة أفغانستان خلال العقدين الماضيين من إعادة الإعمار.

ولكفالة التنفيذ الكامل للقرار 1325 (2000) وتمشيا مع أهداف القرار، أطلقت حكومتنا في عام 2015 خطة عملها الوطنية الخاصة بالقرار 1325 (2000). وكانت أفغانستان من بين أوائل البلدان الآسيوية التي اعتمدت خطة عمل وطنية بهذا الصدد. وقد سعت الخطة إلى زيادة دور المرأة في عملية السلام والاعتراف بما للنزاع المسلح من أثر على المرأة، من أجل توفير جهود الإغاثة والإنعاش المناسبة. وقد بدأت المرحلة الثانية من خطة العمل الوطنية للقرار 1325 (2000) في آب/أغسطس 2019، وتؤكد من جديد جهود حكومتنا للحفاظ على حقوق المرأة ودورها في جميع مراحل عملية السلام.

وعملت حكومتنا على إحراز تقدم كبير في إدماج المرأة في جميع مستويات مؤسساتنا، مستفيدة من الإطار القانوني للمادة 22 من الدستور، التي تشدد على "المساواة في الحقوق والواجبات أمام القانون" لجميع مواطني أفغانستان. وقد نفذنا عملية إصلاح للقطاع الأمني تراعي الاعتبارات الجنسانية، وعملنا على إزالة الحواجز التي تحول دون دخول المرأة في جهاز الأمن، بما في ذلك التحيزات والتقاليد السلبية. واليوم، تعمل أكثر من 3 000 امرأة كأفراد شرطة و 2 000 امرأة في الجيش الوطني الأفغاني. وللمرة الأولى في تاريخنا، تشغل امرأتان منصبى نائبى وزيرى الدفاع والداخلية، وبناء على أمر رئاسي تم التوقيع عليه في تموز/يوليه من هذا العام، عينت جميع الولايات الـ 34 نساء في منصب نائب الحاكم. وتؤدي المرأة أيضاً دوراً أكبر بكثير في النظام القضائي، ولكل ولاية امرأة تترأس مكتب منع العنف ضد المرأة.

وعلى الرغم من التقدم المحرز، فإن العديد من هذه المكاسب التي تحققت بشق الأنفس مهددة اليوم، وهناك تحديات هائلة يتعين التصدي لها. فالنساء والأطفال، ولا سيما الفتيات، هم ضحايا الهجمات الإرهابية ويشكلون ثلث الخسائر في صفوف المدنيين. وستكون الجهود المستمرة لحماية وتعزيز إنجازاتنا حاسمة نظرا لمواطن الضعف الجديدة الناجمة عن مرض فيروس كورونا ونتائج مفاوضات السلام الجارية مع طالبان.

وفيما يتعلق بمحادثات السلام الجارية، على وجه الخصوص، ثابرت الحكومة على التزامها بعملية سلام شاملة تجعل المرأة في صميم المفاوضات، وتكفل أن أي نتيجة يتم التوصل إليها ستحترم احتراماً كاملاً الإنجازات التي تحققت خلال العقدين الماضيين وتبني عليها وتعزيزها، ولا سيما الحقوق الدستورية للنساء والفتيات والأقليات. وقد عُقد مؤتمر لتوافق الآراء الوطني للمرأة من أجل السلام في شباط/فبراير 2019، وعُقد اجتماع تشاوري للمجلس الأعلى (لويا جيرغا) من أجل السلام في شهر نيسان/أبريل من العام نفسه. وفي هذا الاجتماع الأخير، شكلت النساء نسبة تصل إلى 30 في المائة من المشاركين البالغ عددهم 3 000، وترأسن لجاناً مختلفة. ودعا هذان الاجتماعان كلاهما إلى مشاركة المرأة في فريق التفاوض. وقد لبّت الحكومة طلبهما، حيث يضم فريق التفاوض الحالي أربع نساء. وستظل مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتكافئة وذات مغزى على جميع مستويات عملية السلام من بين أولويات الحكومة. وفي هذا الصدد، نشكر المجتمع الدولي على دعمه الثابت للمرأة الأفغانية وإسهامه في الحكومة الأفغانية.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً التزام أفغانستان الراسخ بتعزيز وحماية حقوق النساء والفتيات، بما في ذلك خطة العمل الوطنية للقرار 1325 (2000)، فضلاً عن مواصلة جهودها الرامية إلى النهوض بحقوق المرأة وإدماجها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار والازدهار في أفغانستان.

## المرفق 18

## بيان البعثة الدائمة لألبانيا لدى الأمم المتحدة

تنتهي ألبانيا على جهود العديد من الدول الأعضاء والشركاء لوضع أطر معيارية والتزامات راسخة بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، كما يتضح من زيادة عدد خطط العمل الوطنية لتنفيذ القرار 1325 (2000). غير أننا نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن التنفيذ الفعال غير ممكن من دون تخصيص الموارد المناسبة.

فهم أن نحتفل بإحراز التقدم ولكن من المهم بنفس القدر أن ندرك التحديات التي نواجهها. ويتعين علينا أن نولي اهتماماً خاصاً لمشاركة المجتمعات على المستوى الشعبي وأن نبرهن على إحراز تقدم في حياة الناس. وعلينا أن نعطي المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية والمدافعون عن حقوق الإنسان، صوتاً مسموعاً في مجلس الأمن. فخيرتهم ودرائتهم أمر حاسم لفهم ما ينبغي تحسينه بشكل أفضل. وتحقيقاً لتلك الغاية، نحتاج إلى إشراك المزيد من النساء في الوساطة وضمان المشاركة الفعالة للمرأة في منع نشوب النزاعات وفي بناء السلام على حد سواء.

وتعتز ألبانيا بالإبلاغ عن بعض الإنجازات الهامة بشأن مشاركة المرأة مشاركة هادفة في عمليات صنع القرار الهامة. وتحدد خطة عملنا الوطنية الأولى لتنفيذ القرار 1325، 2018-2020، خطة قوية ومفصلة مع استراتيجيات واضحة للتنفيذ والتمويل والرصد والتقييم ومسارات الإبلاغ. وألبانيا من بين سبعة بلدان فقط في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لديها خطط عمل وطنية محددة التكاليف ومدرجة في الميزانية. كما حرصنا على إدراج المجتمع المدني في الركائز الرئيسية لخطة العمل الوطنية.

وهي تركز أساساً على زيادة مشاركة المرأة في القوات المسلحة في بعثات حفظ السلام خارج البلد؛ وتعيين أفراد من الإناث في مناصب قيادية في الشرطة والقوات المسلحة وتعزيز قدرات المرأة في مجال إدارة شؤون الشرطة والقوات المسلحة؛ وإنشاء نظام للإبلاغ عن تنفيذ خطة العمل الوطنية؛ وأنشطة توعية مع النساء الأعضاء في البرلمان وممثلات الحكومات المحلية بشأن قرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن؛ وتقديم دورات تدريبية بشأن المساواة بين الجنسين في العمليات العسكرية، ومعالجة حالات ما بعد انتهاء النزاع ومنع العنف ضد النساء والفتيات والتصدي له.

وتلتزم ألبانيا بزيادة مشاركة المرأة مشاركة هادفة في عمليات منع الأزمات والسلام، فضلاً عن تحسين الحماية من العنف الجنسي وجميع أشكال العنف الأخرى. وتحقيقاً لتلك الغاية، زادت ألبانيا من المشاركة المجدية للمرأة في قطاع الأمن، مع مراعاة المنظور الجنساني في السياسات والخطط الهيكلية لوزارة الدفاع والقوات المسلحة. وقد أدرجنا الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بوصفها إحدى أولويات رئاستنا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لعام 2020، الأمر الذي ضخ زخماً جديداً في عمل المنظمة بشأن المرأة والسلام والأمن.

وستتاصر ألبانيا الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في كامل نطاق عملها إذا ما انتخبت عضواً في مجلس الأمن في العام المقبل. فنحن نعتقد اعتقاداً راسخاً أن المرأة عامل تغيير إيجابي وأنه يجب عليها أن تشارك بنشاط في جميع جهود السلام والأمن.

وفي الختام، أعيد التأكيد على أن فرص بناء السلام وإدامته تزداد كثيرا بمجرد انخراط المرأة انخراطا كاملا. فلا يسعنا أن نفقد 50 في المائة من طاقتنا البشرية ومواهبنا وأفكارنا. ومن شأن المشاركة المجدية للمرأة أن تعزز جهودنا المشتركة من أجل اتباع نهج أكثر شمولاً وشفافية وفعالية تجاه السلام والأمن.

## المرفق 19

## بيان البعثة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

تؤيد الأرجنتين البيانين المقدمين باسم أصدقاء القرار 1325 (المرفق 27) ومجموعة أصدقاء المسؤولية عن الحماية.

وأود في البداية أن أشكر وفد الاتحاد الروسي على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش؛ والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة فومزيلي ملامبو - نغوكا؛ وسفيرة النوايا الحسنة للهيئة، السيدة داني غويرا؛ والمستشارة المعنية بالعنف الجنسي والجنساني في قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، السيدة ناتاليا إيميليانوفا؛ ورئيسة مؤسسة البحوث القانونية للمرأة والطفل، السيدة زرقا يافتالي، على بياناتهم.

وفي إطار الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000) والاحتفال بمرور 25 عاما على إعلان ومنهاج عمل بيجين، تؤكد الأرجنتين من جديد التزامها بوضع وتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وقد جعلت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) من الواضح أنه لن يكون ممكنا منع نشوب النزاعات أو التوصل إلى حلول سلمية أو بناء سلام مستدام من دون كفالة المساواة بين الجنسين والتمكين الكامل للنساء والفتيات على اختلافهن. وتحقيقا لتلك الغاية، من الضروري زيادة حضور المرأة على جميع مستويات صنع القرار. فمن شأن زيادة مشاركة المرأة تعزيز إسهام عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة في الميدان.

إن الأرجنتين تدين إدانة قاطعة الإيذاء والعنف الجنسي والجنساني ضد النساء والفتيات واستغلالهن وتؤيد سياسة عدم التسامح إطلاقا التي تتبعها الأمم المتحدة في هذا المجال. وكذلك ندين العنف الجنسي والجنساني في حالات النزاع وما بعد النزاع. ويساورنا قلق بالغ إزاء تزايد العنف ضد النساء والفتيات خلال جائحة كوفيد-19. ونكرر تأكيد دعمنا، في هذا الصدد، للجهود الرامية إلى القضاء على العنف الجنسي والجنساني ضد النساء والفتيات وندعو إلى توفير الوسائل اللازمة لضمان مساءلة المسؤولين عن هذا العنف ومعاقبتهم.

واعتبارا من عام 2020، وتزامنا مع الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ مجلس الأمن للقرار 1325 (2000)، شرعت الأرجنتين في اتباع سياسة نشطة للغاية تهدف إلى إعطاء زخم جديد للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ومنحها الأولوية. وبهذا الفهم، عمل بلدنا بجد في الأشهر الأخيرة بشأن الجوانب الموضوعية التالية من هذه الخطة.

أولا، اعتمدت خطة العمل الوطنية الأرجنتينية لتنفيذ القرار 1325 (2000) في عام 2015 بهدف تحديد الحواجز الهيكلية التي تعوق مشاركة المرأة في ميدان السلام والأمن وزيادة مشاركتها في المناصب القيادية في جميع المجالات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وبدأت خلال النصف الأول من عام 2020 عملية تقييم الخطة الأولى واختتمتها في 22 تموز/يوليه وأجري أول حوار مشترك بين الوزارات لتقييم خطة العمل الوطنية لتنفيذ القرار 1325 (2000). وفي هذا السياق، تعاونت مختلف الوزارات تعاوناً



وثيقاً في إعداد خطة العمل الوطنية الثانية لتنفيذ القرار 1325 (2000). وكذلك تم العمل مع بلدان منطقتنا والمناطق الأخرى التي لديها خطط عمل وطنية أيضاً بهدف تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة في وضع وتنفيذ هذه الخطط.

ثانياً، أنشئت الشبكة الاتحادية للوسيطات بمنظور جنساني وضمت 49 وسيطة في عام 2018. وفي أيلول/سبتمبر 2020، عقدت هذه الشبكة اجتماعاً، تشاطرت خلاله الوسيطات الـ 49 الإجراءات المتخذة خلال النصف الثاني من عام 2019 وفي عام 2020. وبالإضافة إلى ذلك، عُرضت خريطة طريق تتضمن الأنشطة المزمع الاضطلاع بها في عامي 2020 و 2021، مثل المشاركة في الاجتماع السنوي للتحالف العالمي للشبكات الإقليمية للنساء الوسيطات وتبادل الممارسات الجيدة والخبرات مع شبكات الوسيطات الأخرى.

ثالثاً، واصلت وزارة الدفاع تعزيز وجود المرأة في بعثات السلام والمساعدة الإنسانية، فضلاً عن مشاركتها في هيئات صنع القرار عن طريق إشراك موظفات عسكريات من فيلق القيادة. كما اضطلعت بأنشطة مختلفة تتعلق بالنشر والترويج والتدريب لزيادة مشاركة المرأة السياسية في السلام والأمن وعمليات التفاوض بشأن السلام وإدارة النزاعات وحيز صنع القرار في كل مجال من هذه المجالات. وكذلك أجرت دراسات استقصائية سنوية تتعلق بمسائل ما بعد النشر لرصد وجود انتهاكات لحقوق الإنسان على أساس النوع الجنساني وتنفيذ المعلومات المقدمة قبل النشر، من بين مواضيع أخرى، من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع أنشطة بناء السلام وبعثات المساعدة الإنسانية، بما في ذلك أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذت إجراءات، مثل وضع خطة شاملة لتعزيز السياسات الرامية إلى منع العنف المنزلي واكتشافه والتصدي له بهدف حماية الحقوق الإنسانية للنساء والفتيات في البلدان التي تمر بحالات نزاع وتلك الخارجة من النزاع (بما في ذلك أولئك المقيمت في مخيمات اللاجئين والمشردين)، خاصة في مواجهة العنف الجنساني والعنف الجنسي، وتعزيز بيئة من الأمن والرفاه.

رابعاً، واصلت وزارة الأمن تكثيف جهودها لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتحقيق نتائج أفضل على نحو متزايد فيها. وفيما يتعلق بعمليات السلام التي يشارك فيها عنصر شرطي، جرى الحفاظ على عدد النساء المشاركات في بعثات الأمم المتحدة للسلام طوال عام 2020. وفي الواقع، زادت نسبة الأفراد من النساء ضمن العدد الإجمالي للقوات الأرجنتينية المنشورة أو بقيت عند نفس المستوى في البعثات التي تشارك فيها الأرجنتين بعنصر شرطي، وذلك حتى شهر آذار/مارس عندما تسببت بعض القيود على التنقل في التأثير على عمليات الاستبدال المقررة.

وعلاوة على ذلك، نجحت الوزارة في عام 2020 في زيادة نسبة النساء اللائي يتلقين تدريبهن السابق للنشر في مركز التدريب على عمليات السلام التابع للدرك الوطني الأرجنتيني إلى 30 في المائة من المجموع. وبالمثل، تم تكييف وتحديث الهياكل الأساسية لمواصلة توفير السكن وتحسين الظروف في المركز، وكان 50 في المائة من المدربين الدائمين في المسائل المتصلة بعمليات السلام في المركز من النساء.

وكذلك، على المستوى المؤسسي، أنشأت وزارة الأمن في عام 2020 المديرية الوطنية للسياسة الجنسانية وواصلت جهودها في التدريب والتعليم المستمر بشأن المسائل الجنسانية لكل من أفراد قوات

الشرطة وقوات الأمن وموظفي الوزارة والمراكز المتكاملة المعنية بالشؤون الجنسانية التابعة لقوات الشرطة والأمن الاتحادية الأربع.

وعلاوة على ذلك، وعلى الصعيد الدولي، تروج الأرجنتين لإنشاء شبكة للوسيطات في المخروط الجنوبي بمنظور جنساني وتعمل مع البلدان الأخرى تحقيقاً لهذه الغاية، وذلك من أجل تعزيز دور المرأة في بناء السلام في المنطقة. كذلك، فإن الأرجنتين عضو في مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن في الأمم المتحدة؛ وشبكة مراكز التنسيق الوطنية، التي تم إطلاقها في أيلول/سبتمبر 2016؛ ومبادرة إلسي التي تهدف إلى زيادة مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام.

ختاماً، تعيد الأرجنتين تأكيد التزامها القوي بالمساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات على اختلافهن، علاوة على تعزيز مشاركة المرأة على جميع مستويات صنع القرار في مجال السلم والأمن الدوليين.

### بيان الممثل الدائم لأرمينيا، مهير مارغاريان

أود أن أشكر رئاسة الاتحاد الروسي على تنظيم جلسة مجلس الأمن للاحتفال بالذكرى السنوية التاريخية لاتخاذ القرار 1325 (2000)، بشأن المرأة والسلام والأمن. كما نشكر الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والمتكلمين الآخرين على ملاحظاتهم الشاملة التي توضح أهمية مشاركة المرأة مشاركة مجدية في تعزيز السلام والأمن. ونثني على الإسهام الشخصي للأمين العام غوتيريش وقيادته في تعزيز تكافؤ الفرص للمرأة في جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة.

لقد كان القرار 1325 (2000) أساسيا في تعزيز جهود المجتمع الدولي لتعزيز دور المرأة في منع نشوب النزاعات وبناء السلام وصنع السلام. كما وضع إطارا معياريا لضمان حماية النساء والفتيات في حالات النزاع. وتُنشئ الذكرى السنوية لاعتماد القرار زخما كبيرا لزيادة التدابير العملية الرامية إلى مكافحة جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات في النزاعات وتلبية احتياجاتهن الخاصة فيما يتعلق بالحماية.

وتولي أرمينيا الأولوية للنهوض بخطة المرأة والسلام والأمن في إطار سياساتها وبرامجها الوطنية الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين والمشاركة السياسية والعامة للمرأة وتمكينها اقتصاديا. وقد أدى اعتماد خطة العمل الوطنية بشأن تنفيذ القرار 1325 (2000) إلى جعل السياسات الوطنية أكثر اتساقا وتنسيقا لتحقيق هذه الغاية.

وتولي خطة العمل الوطنية أهمية كبيرة للمشاركة الشاملة لجميع النساء المتضررات من النزاع في ناغورنو كاراباخ في جهود السلام والأمن. ومن بين مجالات تركيزها حماية حقوق النساء والفتيات المتضررات من النزاع وتوفير حماية خاصة للنساء والفتيات المشرذات ودعم حقوقهن الاجتماعية والاقتصادية.

وبعد عشرين عاما من اتخاذ القرار 1325 (2000)، وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز في تعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام ودعم حقوقها في حالات النزاع وإشراكها في قطاع الأمن، فإنها لا تزال تتأثر بشكل غير متناسب بالنزاعات وحالات الطوارئ الإنسانية المعقدة، بما في ذلك في منطقتنا.

وتتعد هذه المناقشة على خلفية الهجوم الواسع النطاق الذي كان مخططا له مسبقا ضد شعب أرتساخ الذي تشنه أذربيجان بدعم عسكري مباشر من تركيا وتورط مقاتلين إرهابيين ومرتبقة أجانب. وقد اقترن العدوان العسكري بقصف عشوائي وضربات بالمدفعية والقذائف للعاصمة ستيباناكيرت، وغيرها من المستوطنات والهياكل الأساسية الحيوية في ناغورنو كاراباخ، مما أسفر عن مقتل عشرات المدنيين وإصابة المئات بجروح، بمن فيهم العديد من النساء والأطفال.

وقد أدت أعمال الجيش الأذربيجاني إلى انتهاكات جسيمة لقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وتسببت الهجمات التي تستهدف المباني السكنية والمستشفيات والمدارس وغيرها من أهداف الهياكل الأساسية الحيوية في حدوث أزمة إنسانية أثرت على النساء والفتيات باعتبارهن أكثر الفئات ضعفا. وفي 28 تشرين الأول/أكتوبر، شنت القوات المسلحة الأذربيجانية ضربات محددة الأهداف على المناطق السكنية في ستيباناكيرت وشوشي، مما تسبب في وقوع خسائر في صفوف السكان المدنيين، ودمر بالكامل مستشفى ستيباناكيرت للأمومة، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني والقانون العرفي.

إن أعمال أذربيجان الشنيعة، التي ترتكب في خضم وباء فيروس كورونا، تهدف إلى حرمان الناس من الحصول على الخدمات الأساسية وإلى محو الجهود التي بذلت منذ عقود لمكافحة الأمراض وخفض وفيات الأطفال وتحسين صحة الأم - وبالتالي، تكشف عن الهدف الإجرامي لقيادة أذربيجان، وهو جعل الحياة في أرتساخ مستحيلة. وعلاوة على ذلك، فإن قرار القيادة السياسية - العسكرية في أذربيجان باستهداف جناح للأممومة كان موقعه معروفاً جيداً لدى الجيش يدل بوضوح على وجود نية الإبادة الجماعية "لتدمير مجموعة عرقية أو إثنية أو دينية أو غيرها، جزئياً أو كلياً" بمنع ولادة مجموعة إثنية معينة في أرتساخ.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يدين بحزم وبشكل قاطع العدوان المستمر من جانب أذربيجان - بمشاركة تركيا والمقاتلين الإرهابيين الأجانب - وأن يقدم دعمه للجهود التي تبذلها مجموعة مينسك للرؤساء المشاركين التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار يمكن التحقق منه، وهو أمر حاسم لضمان حماية المدنيين، بمن فيهم النساء والفتيات، من العنف واستعادة حقوقهم غير القابلة للتصرف.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً التزام أرمينيا الراسخ بزيادة تبسيط عملية تمكين المرأة في برنامجها الإصلاحية وتعزيز مشاركتها النشطة في الحياة السياسية والعامة بوصفهما شرطين أساسيين هامين لتعزيز السلام والاستقرار.

## بيان وزيرة الخارجية وشؤون المرأة في أستراليا، مارييس باين

يسرني بصفتي وزيرة الخارجية ووزيرة شؤون المرأة أن أعرض البيان الوطني لأستراليا أمام مجلس الأمن بشأن هذا المعلم الهام: الذكرى السنوية العشرون لاتخاذ القرار 1325 (2000). ونرحب بدعوة الأمين العام إلى العمل بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ونشكر روسيا على استضافتها هذه المناقشة. لقد كانت النداءات التي وجهتها الناشطات لإنهاء النزاعات محورية في وضع الخطة، مع الاعتراف بالدور الحاسم للمرأة في التفاوض من أجل بناء السلام والحفاظ عليه.

ولا تزال الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وجيهة الآن كما كانت قبل 20 عاما. ونشيد بالدور الحاسم الذي تقوم به النساء باعتبارهن مستجيبات في الخطوط الأمامية ونحن نعمل معا ضد مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ومع ذلك، لا يمكننا أن نغفل الآثار السلبية والهامة على المرأة خلال هذه الأزمة. إن تزايد مستويات العداء ضد المرأة، بما في ذلك العنف السياسي والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات وعنف العشير، له آثار مدمرة على الضحايا والناجيات. وهذه ليست مجرد اعتداءات على النساء؛ بل هي هجمات على الحكم الرشيد والديمقراطية. فهي تقوض قدرة المجتمعات المحلية على الصمود أمام النزاع والتطرف. وإذ نتطلع إلى إعادة البناء على نحو أفضل، يجب أن نستفيد من قدرات الجميع، ولا سيما النساء.

وعلى الصعيد الوطني، نلتزم بتحسين عدد وتأثير النساء في دوائر الأمن الوطنية، بما في ذلك من خلال تحقيق أهداف الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين وتمويل مبادرة إلسي لزيادة المشاركة المجدية للنساء النظاميات. ونشيد بقوة الأمم المتحدة في قبرص لتمثيلها القوي للمرأة في فريق قيادتها، بما في ذلك اللواء شيريل بيرس في أستراليا بصفتها قائدة للقوة.

وفي منطقتنا، نقدر تقديرا قويا شراكتنا مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا فيما يتعلق بالمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك دعم فييت نام لاستضافة المؤتمر العالمي المعني بالمرأة والسلام والأمن والمشاركة في استضافة الحوار الثاني بين الرابطة وأستراليا بشأن المرأة والسلام والأمن.

وعلى الصعيد الدولي، وباعتبارنا من بين أكبر عشرة مانحين لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، جددنا دعمنا للمرفق العالمي وصندوق السلام والشؤون الإنسانية للمرأة للنهوض بمشاركة المرأة، والشراكات الأكاديمية، والمنظمات الشعبية التي تقودها النساء وتركز على مكافحة كوفيد-19.

وتضطلع أستراليا بدور رئيسي في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياسة مكافحة التطرف العنيف، بما في ذلك عن طريق المشاركة في رئاسة الفريق العامل المعني بمكافحة التطرف العنيف التابع للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب ووضع مجموعة أدوات للسياسات لتوجيه التنفيذ المراعي للاعتبارات الجنسانية.

ويسرنا أن نقدم الدعم لتطبيق PeaceFem من خلال مشروع "نحو السلام الشامل"، وهو أداة رقمية مبتكرة لتبادل الاستراتيجيات المتعلقة بعمليات السلام المراعية للاعتبارات الجنسانية مع الممارسين.

وتواصل أستراليا أيضا استخدام صوتها على الساحة العالمية. وباعتبارنا عضوا في مجلس حقوق الإنسان، نهض باستمرار بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في عملنا.

وكما يستنتج الأمين العام في تقريره (S/2020/946)، يجب أن نتجاوز الخطط والأرقام لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة بين الجنسين والنزاعات، بما في ذلك المعايير الضارة والهياكل غير المنصفة. ويجب علينا أن نعزز حقوق المرأة ونحميها، بما في ذلك الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، وأن نلتزم بمشاركة المرأة مشاركة هادفة في بناء السلام والتصدي للأزمات والوقاية منها. وإذ نتكيف مع واقع كوفيد-19، فإن أستراليا تؤكد للجميع أننا ما زلنا ملتزمين بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تنفيذًا كاملاً.

## بيان البعثة الدائمة للنمسا لدى الأمم المتحدة

نشكر روسيا على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة.

تؤيد النمسا البيان المقدم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي (المرفق 38) والبيان المقدم من ممثل كندا بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المعنيين بالمرأة والسلام والأمن (المرفق 27).

تري النمسا أن المناقشة المفتوحة لهذا العام جاءت في أوانها تماما، حيث أننا لا نحتفل فقط بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000) بل نحتفل أيضا بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين. وينبغي أن نغتتم هذه الفرصة لتقييم التنفيذ وتحديد التحديات التي أمامنا.

أود أن أشكر الأمين العام على تقريره السنوي (S/2020/946) الذي يؤكد، في جملة أمور، الصلات بين جدول أعمال المرأة والسلام والأمن وجهود نزع السلاح على الصعيد الدولي، بما في ذلك نزع السلاح النووي - وهو موضوع تنصده النمسا في دبلوماسيتها المتعددة الأطراف. وفي السنوات الأخيرة، أدى الأثر الجنساني في مجال الأسلحة التقليدية إلى إحياء الاهتمام المتزايد. فعلى سبيل المثال، تتأثر المرأة بشكل غير متناسب بالآثار الطويلة الأجل التي يتردد صداها في استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. ولذلك تشجع النمسا المجلس على اتباع نهج شامل للأمن الإنساني في جميع مداولاته.

على الرغم من دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي استجابة لوباء فيروس كورونا (COVID-19)، فإن الأعمال القتالية، ماضية بشكل معيب، وأطراف النزاعات المسلحة تتجاهل باستمرار التزاماتها بموجب القانون الإنساني في ما يتعلق بحماية المدنيين. وفي القرار 1325 (2000)، أقر مجلس الأمن بأن النساء والفتيات يعانين بشكل غير متناسب عندما تتجاهل أطراف النزاعات المسلحة القانون الإنساني الدولي. وتدعو النمسا في هذا الصدد أعضاء مجلس الأمن إلى أن يُدمجوا بصورة منهجية الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في جميع مناقشاته وولاياته الخاصة ببلدان محددة لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبعثاتها السياسية. ونرحب بالجهود التي يبذلها فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن في هذا الصدد.

علاوة على ذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن يتطرق إلى حالات النزاعات الداخلية التي يُستخدم فيها العنف القائم على نوع الجنس بشكل منهجي لاستهداف المدافعين عن حقوق الإنسان، تماما كما هو الحال في بيلاروس في الوقت الراهن. وعموما، فإن انتشار الإفلات من العقاب على ارتكاب العنف الجنسي في حالات النزاع يبعث على السخط ولم يعد من الممكن الاستهانة به. بل علينا اتخاذ إجراءات أشد للمعاقبة على هذه الجرائم. وفي هذا السياق، نشيد بجهود الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة برامبلا باتن، وفريقها في الدعوة إلى مزيد من المساءلة، لا سيما من خلال التعاون الوثيق مع المحكمة الجنائية الدولية.

وقد أدت جائحة كوفيد-19 وعواقبها الاجتماعية والاقتصادية إلى زيادة مواطن الضعف الراهنة، وعرضت للخطر مكاسب المساواة بين الجنسين التي تحققت بشق الأنفس. وفي جميع أنحاء العالم، شهدنا زيادة مثيرة للقلق في العنف القائم على نوع الجنس. وفي الوقت نفسه، وبسبب الإغلاق، تبين أن المساعدة الفعالة التي تقدمها المنظمات النسائية ذات القواعد الشعبية أضحت أكثر صعوبة. ولذلك فإننا، بالتعاون

الوثيق مع منظمات المجتمع المدني، نعزيز على الصعيد الوطني، سياساتنا الرامية إلى مكافحة جميع أشكال العنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك أعمال العنف المرتكبة على الإنترنت.

تؤمن النمسا إيماناً قوياً بالقوة التحويلية للمجتمع المدني في النهوض بالخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وسنتابع من خلال التعاون الدولي دعماً مالياً للهيئة، وصندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني، ولا سيما الشركاء من المجتمع المدني، لمواصلة تنفيذ جميع ركائز الخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وذلك بالتعاون مع الدول الأعضاء الشريكة. وننتي على الشبكة العالمية للنساء العاملات في مجال بناء السلام، وجميع المنظمات الشريكة لها على مستوى القاعدة الشعبية لنقل الخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من قاعة مجلس الأمن إلى الصعيد الميداني من خلال البرامج المحلية ووضع خطط عمل وطنية.

ولكي تُسمع أصوات أول المستجيبين، نظمت النمسا المنتدى العالمي للمرأة الذي انعقد في فيينا في شباط/فبراير، بالتعاون مع شركائنا من صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني، والشبكة العالمية للنساء العاملات في مجال بناء السلام. إن المناقشات حول الأولويات والتحديات التي شارك فيها أكثر من 70 ممثلاً لمنظمات نسائية محلية ينتمون إلى 17 بلداً، وهي مناقشات تتعلق بالتنفيذ الكامل والفعال للخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن قد أسفرت تلك المناقشات عن مجموعة من التوصيات الملزمة، التي ينبغي أن نأخذها في الحسبان في عملنا في المستقبل.

بعد عشرين عاماً من اتخاذ القرار الرائد 1325 (2000)، أصبحنا مقتنعين بأن تركيز المجتمع الدولي ينبغي أن ينصب الآن على تنفيذه الكامل والفعال. حتى نحقق ذلك لا نحتاج بالضرورة إلى قرارات جديدة، بل إلى الوفاء بوعدنا. ولذلك نرحب بمختلف المبادرات التي أخذت زمامها ألمانيا والمملكة المتحدة، للتعبيل بالتنفيذ من خلال التزامات محددة زمنياً. ونتطلع إلى إطلاق ميثاق المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني في إطار منتدى المساواة بين الأجيال. وقد أصبحنا مقتنعين أكثر من أي وقت مضى بأن المرأة تمثل عوامل تغيير من أجل السلام والأمن. فلنتابع بنشاط تعهداتنا للمضي قدماً وفي جهد جماعي نحو تنفيذ الخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.



## بيان البعثة الدائمة للبحرين لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

أود في البداية أن أتقدم بالشكر إلى وفد الاتحاد الروسي على عقد هذه المناقشة السنوية بشأن المرأة والسلام والأمن، وهي مناقشة تكتسي أهمية بالغة في ظل تفشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) التي تتفاقم في سياق النزاعات وتداعياتها المضاعفة على المرأة.

أشكر أيضاً السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، والسيدة فومزيلي ملامبو نكوكا، وكيلة الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، على إحاطتهما القيمتين.

يصادف هذا العام الاحتفال بمناسبات مهمة تُعنى بالمرأة والأمن والسلام وهي الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء منظمة الأمم المتحدة، والذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد إعلان ومنهج عمل بيجين، والذكرى العشرين لاتخاذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) الذي ينص على المشاركة المتساوية للرجال والنساء على كافة المستويات، وبالأخص على مستوى صنع القرار وإشراك المرأة في عمليات بناء السلام والحفاظ عليه في ظل الكوارث والنزاعات التي قد تلم بالبشرية.

في ظل الأزمة العالمية المستجدة، ثمة حاجة ملحة أكثر من أي وقت مضى لتوطيد دعائم السلام، ونجدد في هذا الصدد تأييد مملكة البحرين للدعوة التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة في الأشهر الأولى من الجائحة لوقف عالمي فوري لإطلاق النار، وتسخير الجهود الدولية لمواجهة فيروس كوفيد-19.

إن مملكة البحرين، بقيادة جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، تضع في أولوياتها الرئيسية الوطنية الحفاظ على أقصى درجة من الأمن الاجتماعي بما يدعم مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار والشأن العام، ودورها بوصفها شريكا على قدم المساواة في التعامل مع التحديات والفرص الراهنة والمستقبلية، وذلك من خلال الاكتفاء الذاتي والتفوق العلمي، والتقنية الرقمية.

إن مملكة البحرين إدراكاً منها بأهمية تحقيق التوازن بين الجنسين الذي يخدم التنمية المستدامة، بلغت مرحلة متقدمة من العمل تركز على نظام شامل لإدارة عمليات الإدماج وتكافؤ الفرص بين الجنسين، ويشتمل هذا النظام على خطط وبرامج وآليات تركز على دعم وإدماج احتياجات وتطلعات المرأة لتواصل تقدمها على كافة الصعد، الوطنية، والإقليمية، والعالمية.

أطلق المجلس الأعلى للمرأة، برئاسة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، قرينة ملك مملكة البحرين، مبادرات نوعية لتقديم كل ما يلزم من دعم لاحتياجات المرأة البحرينية، سواء على الخطوط الأمامية، أو على صعيد الاستفادة من الحزم المالية والقرارات الحكومية المساندة لظروف المرأة الأسرية والاقتصادية، بما يعزز الجهود الوطنية المكثفة لمواجهة الجائحة، ويحافظ على مكتسباتها، ويعزز مساعي مملكة البحرين في مجال تقدم المرأة انسجاماً مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وبالاقتتران مع الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها الدولية الواردة في إعلان ومنهج عمل بيجين، فضلاً عن قرار مجلس الأمن 1325 (2000).

وحرصاً من مملكة البحرين على تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة في مجال دعم المرأة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، أعلن المجلس الأعلى للمرأة العام الماضي عن الفائزين والفائزات بجائزة الأميرة

سببكية بنت إبراهيم آل خليفة العالمية لتمكين المرأة في دورتها الأولى، حيث أكدت سموها على أن هذه الجائزة "هي خلاصة فكرية ومعرفية لخبرتنا الوطنية في مجال مشاركة المرأة ومتابعة تقدمها في مملكة البحرين، وهو ما أسهم في وضع هذه المبادرة تحت تصرف المجتمع الدولي من خلال هيئة الأمم المتحدة للمرأة."

وانطلاقاً من إيمان مملكة البحرين بأهمية التعليم في تمكين الفتيات والنساء خاصة المتضررات في مناطق النزاعات، فقد بادرت المملكة بإنشاء عدد من المدارس في مخيمات اللاجئين السوريين في دول الجوار السوري، وكذلك في قطاع غزة.

وعلى صعيد آخر، تعمل مملكة البحرين للقضاء على جميع الممارسات وسد الفجوات التي تعيق تقدم المرأة مثل مكافحة الاتجار بالأشخاص، حيث حافظت على موقعها ضمن الفئة الأولى بتقرير وزارة الخارجية الأمريكية المعني بمكافحة الاتجار بالأشخاص للعام الثالث على التوالي، ومواصلة انفرادها بهذه المرتبة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وختاماً، فإننا نؤكد على دعم مملكة البحرين لكافة الجهود الدولية المبذولة من أجل نهوض وتقدم المرأة وتحقيق التوازن بين الجنسين في جميع المجالات التنموية والإنسانية، بما يضمن استجابة شاملة للتصدي والتعافي الشامل من تداعيات جائحة مرض فيروس كورونا ويعزز إسهاماتها كشريك فاعل في الأمن والسلام والعدالة المستدامة.

### بيان الممثلة الدائمة لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة، رباب فاطمة

أود أن أشكر الرئاسة الروسية على ترتيبها هذه المناقشة الهامة بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وعلى قيادتها الممتازة لمجلس الأمن هذا الشهر. وإذ نحتفل بالذكرى السنوية العشرين للقرار التاريخي 1325 (2000)، أهنيء المجلس وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على إسهامهم في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

أشكر الأمين العام على بيانه (المرفق 1)، وأحيط علماً بتقريره لعام 2020 عن المرأة والسلام والأمن (S/2020/946). كما أشكر مقدمي الإحاطات على تشاطر أفكارهم الثاقبة معنا اليوم.

تؤيد بنغلاديش البيان الذي قدمته كندا باسم مجموعة أصدقاء القرار 1325 (المرفق 27).

وأود أن أشير إلى الدور الرائد الذي اضطلعت به بنغلاديش، بوصفها عضواً غير دائم في مجلس الأمن، في اتخاذ القرار 1325 (2000)، بشأن المرأة والسلام والأمن، في تشرين الأول/أكتوبر 2000. فخلال رئاسة بنغلاديش في آذار/مارس 2020، بقيادة السفير أنوار ك. شودري، أصدر البيان الصحفي SC/6816 في 8 آذار/مارس 2000 - اليوم الدولي للمرأة - الذي يقر بدور المرأة في صنع السلام وحفظ السلام. وأدى ذلك في نهاية المطاف إلى اتخاذ القرار 1325 (2000).

وقد حدثت تغييرات نوعية هامة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بمشاركة حفظة السلام من النساء. وقد تبين أن مشاركة المرأة تجعل حفظ السلام أكثر إنسانيةً وقوةً واستدامةً. إذ إن لدى حفظة السلام من النساء مستوى مختلف من التواصل مع النساء والأطفال والأسر، ويمكنهن أن يجلبن تجارب حياتية ووجهات نظر مختلفة إلى المجتمعات التي يخدمنها.

ومع تغير طابع النزاعات والمسؤوليات الأوسع نطاقاً التي يضطلع بها حفظة السلام، تزداد فائدة النساء اللاتي يرتدين الزي العسكري، مع القيام بأدوار محددة أكثر ملائمة لحفظة السلام من النساء. كما أن لبنغلاديش دوراً رائداً في نشر النساء في بعثات حفظ السلام.

إن ردود الفعل التي نحصل عليها من حفظة السلام من النساء من بلدنا لا تؤدي إلا إلى تعزيز اقتناعنا بعدم إمكانية الاستغناء عن دورهن في عمليات حفظ السلام. ويساهم حفظه السلام من النساء في الحد من العنف القائم على نوع الجنس وفي منع نشوب النزاعات في المناطق حيث يخدمن. إذ يوفرن إحساساً أكبر بالأمن، لا سيما للنساء والأطفال، الذين كثيراً ما يبلغون حفظة السلام من النساء عن معاناتهم ومآسِيهم ويشاطروهن إياها. وهذا يبني ثقة أكبر بين المجتمعات المضيفة وحفظة السلام، مما يؤثر تأثيراً هاماً على نجاح عمليات السلام.

وقد أثبتت حفظة السلام من النساء فعاليتهم الهامة في حالات ما بعد النزاع حيث يتفشى العنف الجنسي ولا يُعالج في معظم الأحيان. وفي مناسبات عديدة، قامت الضحايا، اللواتي عادة ما تسكتهن المعايير المجتمعية، باستجماع شجاعتهن وتكلمن مع حفظة السلام من النساء. ونعلم جميعاً أن كسر حاجز الصمت هو الخطوة الأولى في المسيرة نحو تحقيق العدالة.

وتماشياً مع التزام بنغلاديش الراسخ بتعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، اعتمدت في عام 2019 أول خطة عمل وطنية بشأن القرار 1325 (2000). وتقر خطة عملنا الوطنية بالآثار السلبية

للنزاعات على النساء والفتيات وتعطي الأولوية للمساواة بين الجنسين في جميع جوانب مشاركتنا في السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك حفظ السلام وبناء السلام.

وبنغلاديش، بوصفها بلداً رائداً مساهماً بقوات وأفراد شرطة، هي أيضاً من السابقين في إرسال حفظة السلام من النساء، حيث تم نشر ما يزيد على 1 700 منهن في مختلف البعثات. كما أننا نتخذ تدابير لنشر المزيد من الضابطات لتحقيق الهدف الذي حددته الأمم المتحدة والمتمثل في بلوغهن نسبة 15 في المائة من ضباط الأركان والمراقبين العسكريين في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونناصر، إلى جانب شركاء آخرين، أولويات المرأة والسلام والأمن في إطار مبادرة العمل من أجل حفظ السلام.

ونؤيد بقوة استراتيجية التكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين للفترة 2018-2028 التي تتبعها إدارة عمليات السلام، وجهود الأمين العام الرامية إلى كفالة المساواة بين الجنسين في التعيينات في المناصب العليا في ظل استراتيجية التكافؤ بين الجنسين على نطاق المنظومة. ومع ذلك، من الواضح أن هناك الكثير مما ينبغي عمله في زيادة ليس فقط عدد حفظة السلام من النساء في الميدان، وإنما أيضاً النساء اللاتي يشغلن مناصب قيادية في مفاوضات السلام. ونأمل مخلصين أن يعين الأمين العام أيضاً، تماشياً مع التزامه بتحقيق المساواة بين الجنسين في تمثيل المرأة في المناصب العليا في منظومة الأمم المتحدة، نساء كقائدات للقوات/ممثلات خاصات للأمين العام في العمليات الميدانية والبعثات السياسية.

وتتطلب زيادة دور المرأة القيادي في حفظ السلام اتباع نهج كلي إزاء دورها في السلام ككل، على صعيد القدرات المدنية والعسكرية. وينبغي للمرأة أن تشارك على قدم المساواة وبشكل مُجدٍ في جميع مراحل عملية السلام، من صنعها إلى تنفيذه على أرض الواقع. ومن الضروري أيضاً أن يُكّن مدربات تدريباً كافياً للنهوض بمسؤوليات أعلى. وفي السياق نفسه، فإن ضمان حيزٍ وبيئة ملائمين للمرأة في إطار البعثات هو أيضاً شرط أساسي هام لوجود مزيد من النساء في عمليات حفظ السلام.

إن تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن هو مفتاح تحقيق جميع العناصر المذكورة أعلاه. ولئن كانت الحكومات الوطنية تحتاج إلى التعجيل بجهودها من خلال وضع خطط عملها الوطنية وتنفيذها، فإن للمجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، دوراً هاماً أيضاً. ويجب أن يتم استيعاب الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن عبر منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما في برامج الأمم المتحدة القطرية. فلنكتف جهودنا الجماعية لتحقيق تلك الغاية. وفي هذا الصدد، تؤكد بنغلاديش أهمية زيادة التمويل المطرد والمرن والمنسق من أجل التنفيذ الكامل للقرار 1325 (2000) والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وتبذل بنغلاديش قصارى جهدها لضمان تمكين المرأة ومشاركتها في جميع مجالات حياتنا. وإذا نسعى إلى زيادة تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، نرغب في التعلم من أفضل الممارسات في جميع أنحاء العالم، ونحن على استعداد لتبادل خبراتنا مع الآخرين.

## بيان الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة، رونالدو كوستا فيليو

إن المناقشة الحالية حاسمة وحسنة التوقيت، ولهذا تشكر البرازيل السفير فاسيلي نيبينزيا والاتحاد الروسي على هذه المبادرة وتهنئتهما بها.

يمثل الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000) محطة تاريخية وإنجازاً ينبغي أن تفخر به هذه الهيئة. وكدليل على طابع المجلس الرائد، حَسُبْنَا القول إنه منذ ذلك الحين، اتخذ مجلس الأمن 10 قرارات متتابعة، وأيد أحدثها التشكيل الحالي للمجلس في ظل الرئاسة الإندونيسية، التي نهئها أيضاً. ومن المؤكد أن القرار 2538 (2020) يمثل خطوة هامة، وهو أول قرار يُكرّس حصراً لحفظة السلام من النساء.

والدافع وراء الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن هو في المقام الأول مهمة صون السلم والأمن الدوليين. إن النساء حفظة السلام والوسيطات هن فاعلات قيمات في صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام. ومن الحقائق الثابتة أنه كلما تزايد عدد النساء المفاوضات والوسيطات وحفظة السلام والشرطيات كانت الفرصة أفضل لإبرام اتفاقات السلام واستمرارها لوقت أطول ونجحت بعثات حفظ السلام.

كما تستطيع النساء من الخوذ الزرق الوصول إلى قطاعات أكبر من السكان المحليين. ويفضي عنصر التنوع الإضافي إلى زيادة الكفاءة في تنفيذ الولاية، ويشجع وجودهن في الميدان على الإبلاغ عن حالات العنف الجنسي.

وتقر مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام بأهمية الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بوصفها إحدى ركائزها. ولا يزال على جميع الجهات المعنية بحفظ السلام، وبخاصة البلدان المساهمة بقوات، أن تنفذ التزاماتها.

ومن المجالات التي يجب توسيع نطاق التقدم فيها تحقيق أهداف استراتيجية التكافؤ النظامي بين الجنسين للفترة 2018-2028. وتلتزم خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن في البرازيل بزيادة نسبة النساء عن المستويات الحالية في صفوف الجيش والشرطة في عمليات حفظ السلام لتحقيق أهداف الاستراتيجية، التي يسعدنا أن نبلغ عن نجاحها في عدة حالات هذا العام.

كما أن خدمة اثنتين من النساء حفظة السلام البرازيليات تجعل بلدهما فخوراً بشكل خاص. لقد حازت كل من المقدمين مارسيا براغا وكارلا أراوجو على جائزة الأمم المتحدة لداعية العام للمساواة بين الجنسين في صفوف العسكريين لما قامتا به من عمل مبتكر في مجال تعزيز الأفرقة المختلطة والسعي إلى الحد من العنف الجنسي في جمهورية أفريقيا الوسطى. وهذا التكريم يعدّ دليلاً على كفاءة هاتين الضابطتين، فضلاً عن التزام البرازيل بكفالة مشاركة أوسع للمرأة في حفظ السلام.

وفيما يتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، تلتزم البرازيل التزاماً تاماً بسياسة الأمين العام القائمة على عدم التسامح مطلقاً، التي نتوخواها كنقطة انطلاق وإطار مفاهيمي متسق للتصدي لهذه الآفة التي طال أمدها في سياق حفظ السلام. إن البرازيل فخورة بسجل إنجازات حفظة السلام في أدائهم على مدى أكثر من 70 عاماً تحت راية الأمم المتحدة. وقد انضم الرئيس جايير بولسونارو مؤخراً إلى منتدى القادة المعني بمنع

أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها في عمليات الأمم المتحدة الذي أنشأه الأمين العام، وذلك استمراراً لالتزامنا الثابت بهذه المسألة.

يحتفل المجتمع الدولي بالذكرى السنوية لاتخاذ القرار 1325 (2000) في منعطف صعب للغاية. ويجب أن نعزز تصميمنا على إتقان آليات الدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب النزاعات وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام. ويجب أن تقوّي الجهود الدولية المبذولة لمكافحة الجائحة من عزمنا الجماعي على التصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، لذا نهني المجلس على اتخاذ القرار 2532 (2020) الذي يدعو إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي للسماح بتقديم المعونة الإنسانية أثناء انتشار الجائحة.

وعلاوة على ذلك، يجب أن نعتبر أن جائحة فيروس كورونا، من بين مختلف آثارها على السلم والأمن الدوليين، توجد بيئة أصعب للمتعافيات من آثار العنف الجنسي. ويجب على المجلس أن يظل يقظاً دائماً فيما يتعلق بمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع وما بعد النزاع، ولا سيما في هذه الأوقات العصيبة.

وإذ نواصل الاحتفالات بالذكرى السنوية العشرين للقرار 1325 (2000)، تود البرازيل أن تشيد بجيرانها في الأمريكتين على الجهود التي بذلوها العام الماضي لوضع منظور إقليمي بشأن المرأة والسلام والأمن. وفي هذا الصدد، نهني جهود شبكة مراكز التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن في ظل رئاسة كندا وأوروغواي، ونسلط الضوء على تصميمنا على مواصلة العمل مع شركائنا الإقليميين للنهوض بالخطّة في الأمريكتين.

وهذه مناسبة ميمونة أيضاً للمجتمع الدولي، وللمجلس الأمن بصفة خاصة، للتفكير في الإنجازات التي تحققت على مدى العقدين الماضيين وفي العقبات التي لا تزال تواجه الخطّة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن فيما نمضي قدماً. ويمكن للدول الأعضاء أن تعول على البرازيل بوصفها من أشد المدافعين عن تلك الخطّة.

## بيان البعثة الدائمة لبلغاريا لدى الأمم المتحدة

تؤيد بلغاريا البيان المقدم من الاتحاد الأوروبي (المرفق 38).

إن هذا العام عام أساسي بالنسبة لحقوق النساء والفتيات. فقد احتفلنا بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين في تشرين الأول/أكتوبر. وعلاوة على ذلك، يصادف عام 2020 أيضاً مرور عقدين على اتخاذ القرار المحوري 1325 (2000). وتجسد هاتان المناسبتان بعض النقاط البارزة في التقدم المحرز خلال الربع الأخير من القرن. ولكنهما تذكراننا أيضاً بأننا بحاجة إلى تقييم التنفيذ في مجال حقوق المرأة وتمكينها، ولا سيما من حيث المشاركة في ركيزة السلام والأمن، حيث أننا نحتاج دائماً إلى اتباع منظور جنساني عند النظر في أثر النزاعات المسلحة والعنف.

ولهذا العام أيضاً أهمية بارزة بالنسبة لبلغاريا، حيث انضممنا في آذار/مارس إلى توافق الآراء العالمي بشأن المساواة بين الجنسين بوصفها الرائز الرئيسي للسلام، وذلك باعتمادنا أول خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن للفترة 2020-2025. تُشير تلك الخطوة الحاسمة التزام بلدي بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وقد ثبت أن لتأثير مرض فيروس كورونا جانباً جنسانياً بلا شك. ففي حين فاقمت الجائحة التحديات الأمنية، فقد زادت أيضاً من المخاطر التي تتعرض لها النساء في الوضع الهش، ولا سيما العنف الجنساني والعائلي، وأدت إلى محدودية فرص الحصول على الخدمات الأساسية، مثل الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والحماية الاجتماعية، والتعليم، والتغذية، وإمكانية الحصول على المياه النظيفة، بما في ذلك مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي والنظافة الصحية.

وتعترف بلغاريا بالإنجازات التي تحققت في ميدان المرأة والسلام والأمن في السنوات العشرين التي انقضت منذ اتخاذ القرار 1325 (2000)، وهي تقف داعماً قوياً لمشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة، لا سيما في إطار عمليات السلام. بيد أننا نعترف بأنه لا تزال هناك ثغرات في التنفيذ، حيث أن تمثيل المرأة لا يزال ناقصاً إلى حد كبير عندما يتعلق الأمر بصنع القرار والعمليات المتصلة بالسلام والأمن. وفي هذا الصدد، ترخّب بلغاريا باتخاذ القرار 2538 (2020)، الذي يسترشد بمبادئ القرار 1325 (2000)، ويهدف إلى تعزيز العمل بشأن المرأة والسلام والأمن. يؤيد القرار بقوة جميع الجهود الرامية إلى كفالة المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة على جميع المستويات، بدءاً من منع نشوب النزاعات إلى إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع، والسلام والأمن، فضلاً عن منع وقوع العنف الجنسي في النزاعات والقضاء عليه.

وبولي بلدي أهمية كبيرة لمنظمات المجتمع المدني ويعترف بدورها الحاسم في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وفي وضعها. وفي هذا الصدد، ينبغي بأشد العبارات إدانة الأعمال الانتقامية والتهديدات ضد المدافعات عن حقوق الإنسان والنساء العاملات في مجال بناء السلام والقيادات السياسية النسائية والناشطات، مع التصدي لتقلص حيز المجتمع المدني.

ولا تزال بلغاريا ملتزمة بتعزيز المساواة بين الجنسين وحماية وإعمال حقوق الإنسان للنساء والفتيات. ونرى أننا لسنا بالضرورة بحاجة إلى قرارات جديدة من مجلس الأمن لتحقيق ذلك الهدف. وفي هذه المرحلة، ينبغي لنا أن نتابع تنفيذ وعودنا من خلال التنفيذ الكامل والفعال للقرار 1325 (2000)، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية ونتائج مؤتمراته الاستعراضية.

## بيان البعثة الدائمة لكندا لدى الأمم المتحدة باسم مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

نقدم هذا البيان باسم مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن، وهي شبكة غير رسمية تضم 63 دولة عضوا تمثل جميع المجموعات الإقليمية الخمس للأمم المتحدة - الأرجنتين، الأردن، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، أفغانستان، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بنغلاديش، بوتسوانا، بولندا، تنزانيا، جامايكا، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، الدانمرك، رواندا، زامبيا، السلفادور، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، السويد، سويسرا، شيلي، غانا، غينيا، فرنسا، الفلبين، فنلندا، الكاميرون، كرواتيا، كندا، كولومبيا، كينيا، لاوس، لكسمبرغ، ليبيريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالي، المغرب، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان - والاتحاد الأوروبي. وترحب المجموعة بآخر تقرير للأمين العام، فضلا عن التوصيات الواردة فيه (S/2020/946).

بينما نحتفل بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000)، نقر المجموعة بالتقدم المحرز، وكذلك الفرص المتاحة للتوسع كثيرا في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والحاجة إلى ذلك. وتحت المجموعة الدول الأعضاء على التنفيذ التام لأحكام جميع قرارات مجلس الأمن السابقة ذات الصلة بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وعلى تعزيز جهودها المبذولة في هذا الصدد. وتشدد المجموعة على أهمية ضمان الوفاء بالالتزامات المقطوعة وعلى أن ترافقها أطر مناسبة للمساءلة.

ونقر المجموعة بالدور الحاسم للمجتمع المدني في وضع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وفي تنفيذها الجاري، وتشيد به. والآن أكثر من أي وقت مضى، يجب أن نفتح المجال لسماع الأصوات الهامة للمجتمع المدني ووجهات نظره النقدية والنظر فيها والعمل على أساسها، بما في ذلك في مجلس الأمن. وتدين المجموعة بأشد العبارات الممكنة أعمال التخويف والتهديد والعنف المستمرة ضد النساء من حفظة السلام والقيادات السياسية النسائية والقيادات المجتمعية النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان، وهي الأعمال التي تتزايد في كثير من الحالات. وهذا العنف غير مقبول، ويجب أن يتوقف. وتحت المجموعة جميع الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها لتحقيق هذه الغاية وتحت كذلك جميع الدول الأعضاء على التنديد بشكل لا لبس فيه بالأقوال والأفعال التي تغذي التمييز والوصم والعنف على أساس جنساني، بما في ذلك في الفضاء الرقمي.

وترحب المجموعة بالجهود التي يبذلها مجلس الأمن حاليا لإشراك نساء من خلفيات متنوعة في مناقشاته على نحو أكثر منهجية، وتحت أعضاءه على إدماج المرأة والسلام والأمن إدماجا كاملا في جميع أعماله ومقرراته، بما في ذلك ما يتعلق بالحالات الخاصة ببلدان بعينها ولايات البعثات. وترحب المجموعة بالمثل بالجهود المتواصلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة وتدعو إدارات الأمم المتحدة وكياناتها، بما في ذلك كبار مسؤوليها، إلى الوفاء بالتزاماتها الأساسية العشرة الواردة في تقرير الأمين العام لعام 2019 (S/2019/800). وتشدد المجموعة على أن مشاركة المرأة في مفاوضات السلام ليست مرغوبة فحسب؛ بل إنها ضرورية لتحقيق سلام أكثر استدامة. ومن ثم، تدعو المجموعة الأمم المتحدة إلى أن تهدف إلى جعل مشاركة المرأة بصورة كاملة وهادفة وعلى قدم المساواة شرطا في جميع أفرقة الوساطة وفي عمليات الانتقال



السياسي وعمليات السلام التي تقودها المنظمة أو تشارك في قيادتها. كما تشجع المجموعة الدول الأعضاء ومجلس الأمن على متابعة التوصيات الموجهة إليها في تقارير الأمين العام.

وكما أبرز تقرير هذا العام، تؤكد المجموعة على أن مفتاح ترجمة جدول الأعمال هذا إلى واقع يتمثل في زيادة التمويل لقضايا المرأة والسلام والأمن وكفالة استمراره ومرونته وإمكانية التنبؤ به. وعلى الرغم من بعض الأمثلة الإيجابية، نشعر بالقلق إزاء الركود النسبي في تمويل المنظمات النسائية، لا سيما بالمقارنة مع تريليونات الدولارات التي تُنفق سنوياً على السلام والأمن. وقد ازدادت الحالة المالية لكثير من المنظمات النسائية ضعفاً نتيجة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ولا بد من بذل المزيد من الجهود لدمجها.

تحل الذكرى السنوية العشرون لاتخاذ القرار 1325 (2000) في وقت لا تزال فيه جائحة كوفيد-19 تسبب معاناة هائلة في جميع أنحاء العالم، مع تفاقم آثارها على النساء والفتيات، بما في ذلك زيادة العنف والآثار على السلامة وسبل العيش واستبعاد المرأة من تصميم وتنفيذ ورصد جهود الاستجابة. وما زلنا نشعر بالغضب إزاء التقارير التي تفيد بتزايد العنف الجنسي والجسدي ضد النساء والفتيات في خضم كوفيد-19، بما في ذلك في حالات النزاع المسلح وما بعد انتهاء النزاع، مما يقوض المكاسب الهشة التي تحققت في مجال المساواة بين الجنسين والحقوق الإنسانية للنساء والفتيات. وإذ تشير المجموعة إلى مسؤوليات أطراف النزاعات المسلحة عن الاحترام الكامل للقانون الدولي الواجب التطبيق على حقوق النساء والفتيات وحمايتهن، فإنها تكرر مرة أخرى نداء الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي في سياق التصدي لكوفيد-19، ونؤكد أهمية اتخاذ تدابير قائمة على حقوق الإنسان ومراعية للاعتبارات الجنسانية لمكافحة الجائحة.

وفي هذا السياق الصعب بشكل خاص، تزداد ضرورة أن نغتنم عام الذكرى السنوية هذا، الذي يصادف أيضاً الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين، لندعو المجتمع الدولي إلى مضاعفة جهودنا لضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة وهادفة وعلى قدم المساواة في جميع جوانب السلام والأمن وكفالة تعزيز حقوق المرأة وحمايتها وسد الثغرات في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

## بيان البعثة الدائمة لكندا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

إن عام الذكرى السنوية هذا لا مثيل له. فبينما كنا نخطط للاحتفال بالتقدم المحرز منذ اتخاذ القرار 1325 (2000) قبل 20 عاماً، فإن من المفارقات أن عام 2020 أثبت مدى هشاشة هذا التقدم.

وفي بعض الحالات، تأكلت المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في النهوض بالمساواة بين الجنسين والإدماج في بضعة شهور فقط، بسبب مرض فيروس كورونا وعدم كفاية الاستجابة للجائحة. وتعاني النساء والمجتمعات التي تعاني من العنصرية والتهميش على نحو غير متناسب من تغير أولويات الحكومات وتزايد العنف المنزلي والجنسي والجنساني ومحدودية فرص الحصول على الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية ومن انعدام الأمن الاقتصادي.

في الوقت نفسه، تظهر النساء من بناء السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان مرة أخرى أنهن قائدات أساسيات في حالات الطوارئ ويؤدين أدواراً رئيسية في تلبية الاحتياجات الأساسية، والدفاع عن حقوق الإنسان، ومنع نشوب المزيد من النزاعات وعدم الاستقرار.

وشهدنا هذا العام أيضاً مظاهر صارخة، وغالباً ما كانت عنيفة للعنصرية، تنكراً بمدى تجذر التمييز والعنف والعنصرية القائمة على نوع الجنس. وقد أصبح أوضح أكثر من أي وقت مضى أننا بحاجة إلى تغيير هيكلي عميق.

وفيما تطور كندا سياستها الخارجية النسوية وتنفذ خطة عملنا الوطنية الثانية بشأن المرأة والسلام والأمن، فإننا نسعى جاهدين لمعالجة أوجه عدم المساواة المستمرة بين النساء والرجال والفتيات والفتيان، وتحويل علاقات القوة والنظم والهيكل الاجتماعي والسياسية والقانونية والاقتصادية التمييزية.

وتشدد كندا على أن تركيزنا الجماعي يجب أن ينصب على معالجة الثغرات الحرجة في التنفيذ الكامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وفي هذه الذكرى السنوية العشرين، تعول النساء والفتيات علينا لزيادة عزمنا، وليس التقليل منه. ويشمل ذلك دعم وحماية بانينات السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان، ودعم الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، ووضع خطة أكثر شمولاً للجميع.

ونشيد بمجلس الأمن على دعوته نشطاء المجتمع المدني لتبادل خبراتهم مع أعضاء المجلس. ويجب الآن ترجمة التوصيات إلى قرارات مستتيرة من أجل العمل. إن الاستماع إلى بانينات السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان يضمن مواءمة سياساتنا وبرامجنا وتدخلاتنا مع الحقائق على أرض الواقع.

وكندا، بوصفها رئيسة مشاركة لشبكة منسقي شؤون المرأة والسلام والأمن، إلى جانب أوروغواي، قد استمعت مباشرة إلى بانينات سلام من جميع أنحاء العالم. وقد شرحن بوضوح، أنه ينقصهن الدعم المالي المستدام والموثوق به أكثر من أي شيء آخر. ولمعالجة هذه الفجوة الهامة، زادت كندا من مساهماتها المالية، بما في ذلك في صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني ومبادرة صندوق المساواة - وهما يشكّلان أول منبرين عالميين من نوعهما يجمعان بين الحكومات والقطاعات الخيرية والقطاع الخاص والجهات الفاعلة في المجتمع المدني لإيجاد مصدر مستدام لتمويل المنظمات والحركات النسائية لسنوات قادمة.

لكننا بحاجة للقيام بالمزيد. ولهذا السبب، ستطلق كندا عددا من المبادرات الجديدة، بما في ذلك حافظة تمويل مخصص تركز على بانيات السلام، مع التركيز على دعم الجهود على مستوى القواعد الشعبية.

ويسر كندا أيضا أن تشارك في قيادة ائتلاف العمل من أجل الحركات والقيادة النسوية، وكعضو حفاز في ميثاق المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني - وهما مبادرتان هامتان في إطار منتدى جيل المساواة. ونتطلع إلى العمل مع الشركاء لتسريع التقدم.

ويجب أن نحاسب أنفسنا وكل منا الآخر على تحويل الأقوال إلى أفعال. ويشمل ذلك الالتزامات التي قطعتها كيانات الأمم المتحدة العاملة في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات والأزمات بالتشاور مع مختلف الجهات النسائية الفاعلة في المجتمع المدني والشراكة معها من أجل الاسترشاد بها في التحليل والتخطيط والبرمجة. وإذا ما نفذت هذه الالتزامات، فإنها تبشر بتحسين النتائج من أجل تحقيق السلام المستدام.

وعلىنا جميعا أن ننتبع جهودنا، وأن نقيم نتائجنا وأن نتعاون في مجال تبادل أفضل الممارسات. وينبغي ألا نقلل في هذا الصدد من شأن قوة خطط العمل والمبادرات القائمة على الأدلة والموجهة لتحقيق أثر.

فعلى سبيل المثال، أطلقت كندا، بوصفها رائدة في الدعوة إلى العمل من أجل الحماية من العنف الجنساني في حالات الطوارئ، خريطة طريق الدعوة إلى العمل للفترة 2021-2025. ومع زيادة التركيز على المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات، والتوطين، والنقاطية (الطابع المترابط للتصنيفات الاجتماعية)، والصلة بين التنمية والسلام والأمور الإنسانية، توفر لنا خريطة الطريق فرصاً لتقديم التزامات قوية تتماشى مع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وفي إطار مبادرة إلسي بشأن المرأة في عمليات السلام، مولت كندا والنرويج وضع أداة لتقييم الحواجز، لمساعدة المؤسسات الشرطية والعسكرية على تعزيز إدماجها ونشرها للنساء النظاميات. وقد أعلن عن هذه الأداة، مع توفير التمويل من خلال صندوق مبادرة إلسي التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لاستكمال هذه التقييمات. ومن بين الأولويات زيادة المشاركة المجدية للنساء النظاميات في عمليات الأمم المتحدة للسلام.

إن الإدماج في صميم الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، سواء في عمليات السلام أو على مستوى القاعدة الشعبية أو على طاولة المفاوضات أو في عمليات صنع القرار؛ ولا يمكن أن يتعايش السلام المستدام مع عدم المساواة والاستبعاد. وتعتقد كندا أنه من خلال العمل معا، مع الاستثمارات الذكية لطاقتنا ومواردنا، والتركيز الواضح على أهدافنا، يمكننا أن نحقق التغيير التحويلي الذي بدأه القرار 1325 (2000)، وسنحققه.

## المرفق 29

## بيان الممثل الدائم لشيلي لدى الأمم المتحدة، ميلينكو إستيبان سكوكنك تابيا

[الأصل: بالإسبانية]

إن شيلي عضو في مجموعة أصدقاء القرار 1325، وهي تؤيد البيان المقدم باسم المجموعة (المرفق 27). ونود أن نبدي بعض الملاحظات الإضافية بصفتنا الوطنية.

لقد أدت آثار جائحة فيروس كورونا، إلى جانب التحديات العالمية الأخرى، إلى زيادة تعقيد حالات النزاع والأزمات الإنسانية وبناء السلام التي كانت صعبة بالفعل. وبعد مرور عشرين عاما على اتخاذ القرار التاريخي 1325 (2000)، وفي ظل سياق عالمي متزايد التعقيد، أصبحت الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أكثر أهمية من أي وقت مضى. وقد علمتنا هذه الخطة دروسا رئيسية بشأن الأثر المتباين لحالات الأزمات على المرأة، وأهمية وضع المرأة في مركز جهود الاستجابة والتعافي وبناء السلام.

ويشكل القرار 1325 (2000) والقرارات اللاحقة بشأن المرأة والسلام والأمن إطارا معياريا وسياسيا أساسيا لحماية حقوق المرأة من العنف والإيذاء والتمييز القائمين على أساس نوع الجنس في حالات الأزمات والنزاعات. كما أنها توفر خريطة طريق لتعزيز مشاركة المرأة على جميع المستويات وفي جميع مراحل الأزمات والاستجابة لحالات الطوارئ - ويشمل ذلك المؤسسات والعمليات والبعثات ذات الصلة، فضلا عن مشاركة المرأة المحلية في عمليات التفاوض وبناء السلام وفي صنع القرارات المتعلقة بالسلام والأمن على جميع المستويات.

ونؤكد من جديد التزام شيلي بهذه الخطة، مع التسليم بأهمية الأدوات التي وضعت في إطارها. وكنا من أوائل البلدان في منطقتنا التي وضعت في عام 2009 خطة عمل وطنية لتنفيذها. وفي عام 2015، أطلقنا خطة العمل الوطنية الثانية، التي تضمنت مؤشرات للرصد والتقييم في ضوء الأهداف والالتزامات، وفقا لتوصيات الأمين العام.

إن شيلي شديدة التأثر بالكوارث الطبيعية، التي تؤثر، مثل حالات الطوارئ الأخرى، تأثيرا غير متناسب على المرأة. ونحن في الوقت الراهن بصدد وضع خطة عملنا الوطنية الثالثة، بالنظر إلى أهمية الدروس المستفادة من الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والأدوات التي تم تطويرها في إطارها، لمواجهة حالات الطوارئ والكوارث.

ويتجلى العنصر الآخر في هذه الخطة الذي نعتبره يكتسي أهمية خاصة في تطوير شبكات إقليمية للوسيطات، وإنشاء التحالف العالمي للوسيطات في عام 2019. وهي تعكس تطلعات المرأة والتزامها ومشاركته وقدراتها القيادية في عمليات السلام.

ومنطقتنا في أمريكا اللاتينية والكاريبي لا تملك بعد شبكة من هذا القليل تربط بين النساء الوسيطات في مجالي السلام والأمن وبانيات السلام. ولهذا السبب، رحبنا بمبادرة الأرجنتين وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في أمريكا اللاتينية لإنشاء شبكة من الوسيطات للمخروط الجنوبي، ونشارك فيها بنشاط.

ونؤكد من جديد ضرورة التصدي لآفة العنف الجنسي والجنساني والقضاء عليها، بما في ذلك في حالات النزاع، وكذلك في سياق الجائحة، ويجب أن نكفل محاسبة المسؤولين على أعمالهم.

وفي الختام، نجدد التزامنا بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ونعيد تأكيد محوريتها وأهميتها للسلم والأمن الدوليين ومنع نشوب النزاعات وعمليات السلام وبناء السلام.

### بيان الممثل الدائم لكولومبيا لدى الأمم المتحدة، غييرمو فرنانديس دي سوتو فالديراما

إن الذكرى السنوية العشرين للقرار 1325 (2000) فرصة لإعادة تأكيد التزامنا السياسي بالمساواة بين الجنسين. وإذ تدرك كولومبيا أن تحقيق مجتمع سلمي شامل للجميع يجب أن يقوم على تعزيز التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة من أجل تحقيق مبادئ الشرعية وروح المبادرة والإنصاف، فقد ظلت تشكل مثالا حيا على القرار 1325 (2000).

فما فتئت كولومبيا تعمل على تنفيذ المنظور الجنساني الوارد في اتفاق عام 2016 النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، ولا سيما من خلال تحقيق المؤشرات الجنسانية الـ 51 لإطار التنفيذ الذي وضعته الحكومة.

وقد شدد الرئيس إيفان دوكي ماركيس على إبراز تلك المؤشرات الـ 51 باعتبارها السبيل لتنفيذ ذلك النهج بطريقة شاملة. فمشاركة المرأة في بناء السلام أولوية لحكومة بلدي، إذ أنها تسهم في التحولات المقترحة في سياسة "السلام في إطار الشرعية" فيما يتعلق بالاستقلال الاقتصادي وإيجاد مجالات عمل كريمة وغير ذلك من الشروط من أجل إنهاء دورة العنف التي تنتهك حقوق المرأة. وذلك ينطبق بصفة خاصة على المرأة الريفية.

ومشاركة المرأة أساسية على الصعيد الوطني وعلى صعيد الأقاليم. فعلى الصعيد الوطني، أنشئت الهيئة الخاصة للمنظور الجنساني في السلام، التي تمثل فيها المنظمات النسائية والمنابر النسائية من مختلف قطاعات وخلفيات الحركة الاجتماعية في كولومبيا. وعلى صعيد الأقاليم، شاركت أكثر من 65 000 امرأة في صياغة خطط تنموية مع التركيز على المناطق.

ويعمل بلدي على التحول الثقافي والمؤسسي من أجل مكافحة العنف ضد المرأة. وفي مواجهة العنف الجنساني، يجب علينا أن نغير ممارسات التسامح الاجتماعي والمؤسسي من أجل كفالة سلامة النساء ومنع تكرار العنف. ولذلك من المهم وضع مبادئ توجيهية لإعداد بروتوكولات لمنع التحرش الجنسي والعنف الجنساني وتوفير الرعاية لضحاياهما. وقد ظللنا نعمل على ذلك على أساس مشترك بين المؤسسات.

وبالإضافة إلى ذلك، تعمل كولومبيا على تعزيز الفرص الاقتصادية القانونية للمرأة في المجالات التي عادة ما تسيطر عليها الاقتصادات غير المشروعة، ولا سيما الاتجار بالمخدرات والتعدين غير القانوني.

إن تأثير العنف ضد المرأة، من حيث العنف الجنسي والتشريد القسري، معترف به على الصعيد العالمي، ولكن لم يُذكر إلا القليل جدا عن العنف الاقتصادي والمتعلق بالملكات الذي تعاني منه النساء المعرضات لسيطرة الجماعات المسلحة غير المشروعة والاقتصادات غير المشروعة. ولذلك فإننا نصر على أن كفالة أمنهن يمكن أن تسهم في تمكينهن واستقلالهن الاقتصادي.

وسأكون مقصرا إذا لم أذكر أثر الجائحة فيما يتعلق بالعنف الجنساني. فالحكومة تعمل، تحقيقا لتلك الغاية، على إيجاد سبل للتخفيف من أثر مرض فيروس كورونا، بما في ذلك وضع مبادئ توجيهية محددة لمنع ذلك العنف والتعامل معه.

والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أولوية بالنسبة لحكومة بلدي، وسنواصل تبادل الدروس المستفادة والتحديات التي نواجهها من أجل مواصلة إحراز التقدم في جعل هذه الخطة حقيقة واقعة.

## المرفق 31

## بيان نائبة الممثل الدائم لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة، ماريتسا شان فالفيدي

أعرب عن خالص تقديري للاتحاد الروسي على عقد المناقشة المفتوحة اليوم. وكذلك أشكر الأمين العام على جهوده الدؤوبة لمعالجة تنفيذ هذا القرار الهام، وأرحب بمقدمي إحاطات اليوم.

لقد كان اتخاذ القرار 1325 (2000) لحظة بارزة في تاريخ الأمم المتحدة، مثلت تحولاً معيارياً واسع النطاق في كيفية حديثنا عن المرأة في سياق السلم والأمن الدوليين. وقد دعا القرار 1325 (2000) الدول الأعضاء إلى إعطاء المرأة في مكان الصدارة في عمليات السلام والأمن، والتوقف عن الحديث عن النساء كضحايا فحسب، وإنما البدء، بدلاً من ذلك، في إجراء مداولات بشأن أهمية دور المرأة ومشاركتها. وقد أسس القرار 1325 (2000) لخطة جسورة أقر فيها بالمساواة بين الجنسين كأساس للمجتمعات السلمية والشاملة.

ولكن لا تزال هناك فجوة كبيرة بين كلماتنا الطيبة واتفاقاتنا ومناقشاتنا وأحداثنا، من ناحية، وأفعالنا من ناحية أخرى. ونتيجة لذلك، فإن التغيير - كما ذكر الأمين العام في العام الماضي - يأتي بوتيرة بطيئة للغاية بالنسبة للنساء والفتيات اللواتي تعتمد حياتهن عليه وعلى فعالية جهودنا الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين.

ولذلك، ترحب كوستاريكا بالتشديد على تنفيذ التزاماتنا المشتركة وتحقيق كامل طموحات الإطار القائم للقرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بدلاً من إصدار المزيد من النصوص. وتود كوستاريكا أن تركز على مسألة معينة في ذلك الصدد.

لم يكن الغرض الأصلي للقرار 1325 (2000) مجرد النهوض بأحوال النساء المجندات، وإنما جني الثمار التي تنتج عندما تصبح المرأة مشاركة على قدم المساواة في جميع المداولات والحلول بشأن السلام والأمن. ويشمل ذلك تمثيل المرأة في الاجتماعات الدولية والمنتديات المتعددة الأطراف التي تتناول تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار.

وقد أظهرت البحوث أن من المرجح في اجتماعات المعاهدات والعمليات الدولية التي تتناول مسائل نزع السلاح والأسلحة، أن يكون ربع المشاركين فقط من النساء. ويرجح أن تدلي النساء بأقل من خمس البيانات المقدمة. وفي كثير من الحالات، يتألف نصف جميع الوفود الوطنية بالكامل تقريباً من الرجال، على الرغم من أن المرأة كثيراً ما تعاني من ضرر غير متناسب أو متفاوت من جراء تطوير الأسلحة واستخدامها والاتجار بها.

ومن الأهمية بمكان مواجهة نقص تمثيل المرأة وأنماط التهميش الأخرى في تلك المنتديات إلى جانب أهداف أخرى، مثل ضمان مشاركة من تضرروا بشكل مباشر من تجارة الأسلحة وانتشارها، والنظر بشكل كامل في عواقبها الإنسانية. وتشجع كوستاريكا الدول على أن تكثف جهودها، وفقاً لالتزاماتها بموجب القرار 1325 (2000)، لتحقيق هذا الطموح الواعد، وتعيد تأكيد التزامنا بتعزيز قيادة المرأة ومشاركتها الكاملة والمتساوية والكبيرة في جميع عمليات نزع السلاح - بما في ذلك الاجتماعات التي تعقد عن طريق الإنترنت - وبتعزيز التحليلات والنهج التي تأخذ في الحسبان الأثر الجنساني للأسلحة ومنظومات الأسلحة. ويظل تمكين المرأة وزيادة مشاركتها من بين أكثر الأدوات تأثيراً في النهوض بالسلام والأمن العالميين.

### بيان البعثة الدائمة للجمهورية التشيكية لدى الأمم المتحدة

تؤيد الجمهورية التشيكية البيانين المقدمين باسم الاتحاد الأوروبي (المرفق 38) ومجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن (المرفق 27).

نحتفل هذا العام بعدة ذكريات سنوية هامة ذات صلة بنوع الجنس. فقد احتفلنا بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين خلال الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى الذي عقدته مؤخرا الجمعية العامة.

وقبل عشرين عاما، أصبح القرار 1325 (2000) الخطوة الأولى في وضع ما نسميه اليوم بالخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وقد وضع القرار 1325 (2000)، بشأن المرأة والسلام والأمن، وقرارات المتابعة التسعة مشاركة المرأة الكاملة والهادفة في صميم بناء السلام ومنع نشوب النزاعات.

ونشكر الأمين العام على تقريره المتسم بحسن التوقيت عن المرأة والسلام والأمن، الذي يذكر فيه الحقيقة المؤسفة المتمثلة في أننا

”لا نزال نعيش في عالم تواجه النساء فيه الاستبعاد من عمليات السلام والعمليات السياسية؛ ويستمر فيه تزايد الاعتداءات على النساء من المدافعات عن حقوق الإنسان والمشاركات في العمل الإنساني وفي بناء السلام؛ وتتواصل محاولات تقويض المعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ ويستمر انتشار كراهية الأجانب والعنصرية والتعصب وكراهية المثلية الجنسية وكراهية مغايري الهوية الجنسية ومعاداة النساء المصحوبة بالعنف.“ (S/2019/800، الفقرة 3)

كما عرض بيان الأمين العام مجموعة من الإحصاءات المثيرة للانزعاج لمساعدتنا على تحديد بعض الثغرات في تنفيذ القرار 1325 (2000).

ووفقا للتقرير، ففي الفترة ما بين عامي 1992 و 2019، لم تكن النساء تشكل سوى 6 في المائة من الوسطاء و 6 في المائة من الموقعين و 13 في المائة من المفاوضين في عمليات السلام. وعلاوة على ذلك، في الفترة ما بين عامي 2015 و 2019، لم تشمل سوى 11 عملية من عمليات وقف إطلاق نار و 26 من اتفاقات السلام الأخرى أحكاما تتعلق بنوع الجنس. وهذا يبين أن مشاركة المرأة لا تزال منخفضة بشكل غير متناسب وأن احتياجات المرأة وأصواتها لا تُجسد حتى الآن بشكل كاف.

وهذا صحيح حتى بعد 20 عاما من اتخاذ القرار 1325 (2000)، الذي أقر بدور المرأة في منع نشوب النزاعات وبناء السلام وحفظ السلام، ودعانا إلى اتخاذ إجراءات.

وقد تفاقمت هذه الحقيقة المروعة بالفعل بسبب وباء فيروس كورونا، الذي لم يعمق فقط أوجه عدم المساواة الموجودة من قبل، بل إنه يعرض للخطر الآن، من نواح كثيرة، التقدم الهش المحرز في بعض المجالات.

وفيما يتعلق بالجمهورية التشيكية، فإننا نفي بالتزامتنا. ففي الوقت الذي نتكلم فيه، فإن حكومة بلدنا بصدد اعتماد خطة العمل الوطنية الثانية للسنوات 2021-2025، التي ستعتمد بحلول نهاية هذا العام. وتحدد هذه الخطة أهدافا عامة، فضلا عن أهداف محددة وتدابير ملموسة، لبلوغ تلك الأهداف. وقد كان

إعداد تلك الوثيقة جهداً مشتركاً بين مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومة والقطاع غير الحكومي والأوساط الأكاديمية. وهذه الوثيقة هي الأداة الوطنية الرئيسية لتعزيز المساءلة وتحسين رصد التقدم الذي أحرزناه في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ولا يزال من بين أولوياتنا القصوى تعميم الخطة المتعلقة بنوع الجنس وتحقيق الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

ونود مرة أخرى أن نحث جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد على الانضمام إلى أكثر من 80 من الدول الأعضاء في اعتماد وتنفيذ خطط عملها الوطنية من أجل تحسين تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ويجب علينا جميعاً أن نضاعف جهودنا لكفالة الوفاء بالوعد الرسمي المتمثل في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.



### بيان الممثل الدائم للدانمرك لدى الأمم المتحدة، مارتن بيلي هيرمان

ترحب بلدان الشمال الأوروبي - آيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج - بآخر تقرير للأمم العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2020/946)، فضلا عن توصيات التقرير. ونثني على الأمم المتحدة لما بذلته من جهود بغية تعزيز المساءلة، ونلتزم بالقيام بدورنا.

بعد عشرين عاما من اتخاذ القرار 1325 (2000)، نجدد التزامنا بمضاعفة جهودنا لضمان التنفيذ الكامل لجميع القرارات وجميع ركائز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وفي هذا الصدد، نرحب بالاتفاق بشأن المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني، في إطار منتدى المساواة بين الأجيال، ونافذة الاستجابة السريعة لصندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني من أجل نشر المرأة في عمليات السلام ومبادرة الالتزام لعام 2025.

ومن الأرجح أن تسفر عمليات السلام الشاملة عن نتائج مستدامة تستجيب لمجموعة متنوعة من الاحتياجات. بيد أن الأرقام في تقرير الأمين العام غنية عن البيان. فعلى الرغم مما أحرز من تقدم في مجالات كثيرة، لا تزال المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا في جميع مراحل الوساطة وحفظ السلام وبناء السلام، وفي العمليات السياسية عموما. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وأود أن أذكر بضعة أمثلة ملموسة.

أولا، ينبغي أن تشارك المرأة في وفود محادثات السلام. فتمثيل المرأة في جهود الحوار والوساطة هو مفتاح ضمان تحقيق نتائج مستدامة.

ثانيا، ينبغي أن تسترشد مفاوضات السلام بمنظور جنساني لضمان مراعاة احتياجات جميع السكان.

ثالثا، ينبغي أن تشمل التقارير عن حالات النزاع تحليلا جنسانيا وبيانات مصنفة حسب نوع الجنس.

رابعا، ينبغي إجراء مشاورات منتظمة مع المنظمات النسائية. وعلينا أن نربط المبادرات المحلية بمحادثات السلام الرسمية. والإحاطات التي تقدمها إلى مجلس الأمن ممثلات المجتمع المدني تساعد على اتخاذ قرارات مستنيرة.

خامسا، ينبغي أن تتناول التقييمات الأمنية أمن المرأة، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني المتصل بالنزاع.

سادسا، ينبغي أن تدمج عمليات إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج منظورا جنسانيا لتحقيق عمليات انتقال سياسية شاملة.

وقد أدى وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى تفاقم النزاعات وأوجه عدم المساواة في جميع أنحاء العالم. وينبغي ألا ندعه يؤدي إلى انتكاسة للتقدم الذي تحقق بشق الأنفس بشأن حقوق المرأة والفتاة. ويجب أن نعمل على ضمان أن تزداد مجتمعاتنا بعد الخروج من أزمة الوباء قدرة على الصمود ومساواة وشمولا. ولا تزال بلدان الشمال تشعر بالقلق بوجه خاص إزاء ما بيّنه تقرير الأمين العام بوضوح من ارتفاع عالمي في العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس، وزيادة خطر الاستغلال والاعتداء الجنسيين كنتيجة مباشرة لأزمة كوفيد-19. ويشكل الوباء تحديا كبيرا لصحة المرأة وحقوقها الجنسية والإنجابية. إن

كفالة الحقوق الأساسية للنساء والفتيات هي مفتاح تعزيز مشاركتهن وتمثيلهن بشكل كامل ومتساو ومجد. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن نقوم على وجه الاستعجال بتهيئة بيئة آمنة للنساء اللاتي يعملن في مجال بناء السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان. وهذا واجبنا بصفتنا دولاً أعضاء.

وقد كانت بلدان الشمال الأوروبي من بين أول البلدان التي أطلقت خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار 1325 (2000). ولا تزال خطط العمل الوطنية أداة رئيسية، ولكن إذا أردنا كفالة المساواة، فلا بد من متابعتها بجهود ملموسة لدعم النساء والفتيات اللاتي يعشن في المناطق المتضررة من النزاعات.

ولا بد من الإرادة السياسية والموارد الكافية للإسراع بتنفيذ القرار 1325 (2000). وتحث بلدان الشمال الأوروبي بقوة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أن تضع المرأة في مقدمة ومحور جهودها في مجال السلام والأمن في مجال منع نشوب النزاعات والاستجابة الإنسانية - من بداية حوار السلام إلى تنفيذ اتفاق للسلام. وندعو الأمم المتحدة إلى كفالة المساواة بين الجنسين في أفرقة الوساطة لديها، واتخاذ خطوات ملموسة نحو مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة في جميع عمليات السلام وعمليات الانتقال السياسي التي لها دور فيها، وكذلك في عمليات السلام التي تقودها أو تشارك في قيادتها. وهذا ليس بالعمل المناسب الذي ينبغي القيام به فحسب، بل إنه سيعزز أيضاً السلام المستدام والدائم.

## بيان الممثل الدائم لإكوادور لدى الأمم المتحدة، كريستيان إسبينوسا كانيسارييس

[الأصل: الإسبانية]

أود أولاً أن أبرز العمل الجليل الذي قام به وفدكم، سيدي، خلال رئاستكم لمجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. وأشكركم، بصفة خاصة، على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000)، بشأن المرأة والسلام والأمن، الذي أكد من جديد الدور القيم للمرأة في منع نشوب الصراعات وحلها، والمفاوضات وتوطيدها، وحفظ السلام.

وفي هذا الصدد، لدى الدولة الإكوادورية إطار قانوني متين يضمن صحة حقوق المرأة وممارستها وإنفاذها، وهذا الإطار بدوره يقوم على ركيزتين أساسيتين: الدستور والصكوك الدولية التي صادقت عليها الدولة.

ينص الدستور على أن القوات المسلحة مؤسسة لحماية حقوق المواطنين وحرياتهم وضماناتها. ويتضمن هذا الإطار منظورا جنسانيا في برنامج سياسة الدفاع ويعزز سياسات المساواة بين الجنسين. ومن خلال هذين الصكين، تنفذ إكوادور أيضا القرارين 1325 (2000) و 1889 (2009).

وعلاوة على ذلك، تقرر خطتنا الإنمائية الوطنية بمشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة في الحياة العامة والخاصة، وتدمج منظورا جنسانيا بطريقة شاملة.

في مناسبات عديدة، أعرب أعضاء المجلس والجمعية العامة والأمين العام والدول الأعضاء عن وجهات نظرهم بشأن أهمية المرأة ومساهمتها القيمة في تعزيز السلام والأمن. وفي نهاية هذه السنة الأولى من عقد العمل، يجب أن نعطي دفعة قاطعة لجهود المنظمة في هذا المجال، بما في ذلك الاستعراض الجاري لهيكل بناء السلام في الأمم المتحدة.

تؤيد إكوادور بقوة أهداف القرار 1325 (2000)، مثل زيادة مشاركة المرأة وإدماج منظور جنساني في جميع جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق السلام والأمن.

إن إكوادور تؤيد وتشجع تنفيذ تدابير خاصة تتخذها جميع أطراف الصراعات لحماية النساء والفتيات من العنف في حالات الأزمات وما بعد انتهاء الصراع.

في السنوات الأخيرة، وبعد اتخاذ القرار 1325 (2000)، شهدنا تقدما هاما على الصعيدين الدولي والمحلي. وقد تضاعفت مشاركة المرأة في القوات المسلحة الإكوادورية أربع أضعاف منذ الذكرى العاشرة لاتخاذ القرار 1325 (2000). وفي السنوات الأخيرة، شجعنا أيضا على زيادة مشاركة المجندات في بعثات حفظ السلام.

في 28 آب/أغسطس، تشرفنا بالاشتراك في تقديم القرار 2538 (2020)، الذي يدعو الأمين العام إلى مواصلة تنفيذ استراتيجية التكافؤ بين الجنسين على نطاق المنظومة، واستراتيجية التكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين للفترة 2018-2028.

ويساور إكوادور قلق شديد لأن الأزمة الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) قد أبرزت جوانب الضعف وعدم المساواة. وسوف يستغرق الأمر بعض الوقت لكي نعرف على نحو مؤكد الأثر

الكامل للأزمة، ولكن آثارها العامة واضحة بالفعل، أي خسائر فادحة في الأرواح وسبل العيش، وتعميق الفقر والجوع. وسوف تكون العواقب المترتبة على هذا النظام عميقة ودائمة، وتهدد بعكس مسار عقود من التقدم.

وهذا له أثر غير متناسب على المرأة. ولن نتمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إذا لم نحافظ على المكاسب التي حققناها ونعززها. ويجب علينا أيضا أن نكفل التضامن الدولي لتعزيز الانتعاش من خلال سياسات تراعي الفوارق بين الجنسين ومستدامة بيئيا، وتعزز المجتمعات السلمية والأمن والقادرة على الصمود.

في هذا العام، نحتفل أيضا بالذكرى السنوية الثانية والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذكرى السنوية الخامسة والسبعين لميثاق الأمم المتحدة، والذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. ولكن ما هي أفضل طريقة لإحياء ذكرى تلك المعالم من تنفيذها بفعالية؟ وفي ذلك السياق، تكرر إكوادور تأكيد التزامها بمواصلة تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فضلا عن مشاركتها في جهود بناء السلام وفي العمليات الرامية إلى تعزيز الأمن الدولي.

### بيان الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة، محمد إدريس

أود في البداية أن أشكر الاتحاد الروسي على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للقرار التاريخي 1325 (2000).

من المهم في هذه المناسبة، أن نتذكر الدور الأفريقي في إدراج الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في جدول أعمال مجلس الأمن. وتشيد مصر بجميع الجهود الأفريقية الرامية إلى التنفيذ الكامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في أفريقيا.

في هذا الصدد، من الجدير بالذكر أن القارة الأفريقية كانت أول من احتفل بالذكرى السنوية العشرين لهذا القرار. وبهذه الصفة، عقدت مصر، بصفتها رئيسة مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، اجتماعاً في أوائل هذا الشهر خُصص للاحتفال بهذا القرار الرئيسي واستعراض تنفيذه.

وترى مصر أن اعتماد خطط عمل للمرأة والسلام والأمن ليس كافياً. بل ينبغي تخصيص موارد كافية لتنفيذ خطط العمل تلك. وتؤكد مصر على أهمية تقديم المساعدة للدول الأفريقية بناءً على طلبها لبناء القدرات وتنفيذ خطط العمل الطموحة هذه، وخاصة بالنسبة للدول التي تعاني من النزاعات المسلحة أو الخارجة منها.

كان رئيس جمهورية مصر العربية من أوائل القادة الذين انضموا إلى مبادرة دائرة القيادة في الأمم المتحدة لمنع الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي في عمليات الأمم المتحدة. إن التوعية بالاستغلال والاعتداء الجنسيين جزء لا يتجزأ من التدريب الشامل الذي تتلقاه القوات المصرية قبل نشرها في عمليات حفظ السلام.

وتفخر مصر ببدء المفاوضات بشأن قرار الجمعية العامة 278/71، الذي أُخذ في 20 آذار/مارس 2017، والدعوة إلى الاستجابة على نطاق المنظومة، تضم موظفين تابعين للأمم المتحدة وموظفين غير تابعين لها، تهدف إلى صياغة التزام جماعي بسياسة عدم التسامح مطلقاً بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين في كل الأمم المتحدة، وذلك بإعطاء الأولوية للوقاية وتعزيز المساءلة وتوفير العدالة للضحايا.

يوصل مركز القاهرة الدولي لحل النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام، والمجلس القومي للمرأة في مصر تنظيم دورات تدريبية لبناء القدرات بالنسبة لأصحاب المصلحة المصريين، فضلاً عن المسؤولين المعنيين في البلدان الأفريقية الشقيقة.

ونشدد أيضاً على أهمية كفاءة المساهمة الفعالة للمرأة في بناء السلام. ويشكل التحالف العالمي للشبكات الإقليمية للوسيطات منبرا مناسباً لتعزيز الدعوة في هذا المجال.

تشدد مصر على الأهمية الحاسمة لضمان التوازن اللازم في تنفيذ الركائز الأربع للخطة، ألا وهي: الوقاية والحماية والمشاركة والإغاثة والإنعاش، مع ضمان الملكية الوطنية ومراعاة الخصوصيات الثقافية والمجتمعية لمختلف البلدان في التي تشهد نزاعات مسلحة أو الخارجة منها.

وفي الختام، تدعو مصر إلى تجديد التزامنا السياسي والأخلاقي بمواصلة دعم المرأة وتمكينها خلال النزاعات المسلحة وبعدها. إن المرأة حاسمة الأهمية خلال الفترة الانتقالية من النزاع إلى مرحلة التنمية. وتمكينها أمر لا بد منه من أجل مجتمع صحيح البنية ومتماسك يسعى إلى تحقيق السلام المستدام. وفي هذا الصدد، ترحب مصر بجهود لجنة بناء السلام لاعتماد استراتيجية التكافؤ بين الجنسين على نطاق المنظومة، فضلا عن تخصيص اللجنة لجزء من صندوق بناء السلام لتمكين المرأة في البلدان الخارجة من النزاع.

## بيان الممثلة الدائمة للسلفادور لدى الأمم المتحدة، إغريسلدا غونساليس لوبيس

[الأصل: بالإسبانية]

تؤيد السلفادور البيان المقدم باسم مجموعة أصدقاء القرار 1325 (المرفق 27)، التي هي عضو فيها.

ويؤكد بلدي التزامه بوضع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتنفيذها وإنجازها، بينما يؤكد من جديد اقتناعه بأن النساء، بكل تنوعهن، هنّ عناصر فاعلة في السلام والتنمية، فضلا عن أنهن أطراف فاعلة في منع نشوب النزاعات وفي البحث عن استجابات فعالة وكفؤة للتحديات الراهنة والمقبلة.

وهذا العام، لا تصادف فقط الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000)، لكن أيضا الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين، وهو وثيقة تركز على المرأة والنزاع المسلح وتعترف بالصلة بين السلام والنهوض بالمرأة، التي تشكل قوة حيوية لقيادة المجتمع المحلي وحل النزاعات وتعزيز السلام الدائم على جميع المستويات. وتقرّ السلفادور بالتقدم المحرز في تنفيذ الصكين كليهما وبأهمية التصدي العاجل للتحديات المتبقية، لا سيما في ظل هذه الحالة المعقدة.

وقد أبرزت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أهمية الوفاء بالالتزامات الواردة في القرار 1325 (2000). فبالإضافة إلى أثر الأزمة المدمر على الصحة، فإنها وقد كشفت عن أوجه عدم المساواة والضعف القائمة، تُحدث آثارا اجتماعية واقتصادية وسياسية عميقة، مع طرحها تحديات كبيرة للسلام والأمن، فضلا عن إمكانية إشعال العنف أو تكثيفه، وتقادم عدم المساواة بين الجنسين، وعكس مسار مكاسب السلام التي تحققت في السنوات الأخيرة.

وتعرب السلفادور عن قلقها العميق إزاء الأثر الخطير الذي للجائحة على النساء والفتيات. فمن مجال الصحة إلى الاقتصاد والأمن والحماية الاجتماعية، فإن لعواقب الجائحة، شأنها شأن عواقب النزاع، تأثيرا متفاوتا وغير متناسب على النساء والفتيات.

ونظرا لأن العنف القائم على نوع الجنس قد ازداد زيادة كبيرة في السياق الحالي، حيث بلغت نسبة زيادات عديدة ما يربو على 25 في المائة، فإن السلفادور تعتقد أنه لا يمكن تأخير الجهود الرامية إلى تحقيق مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومنصفة وحقيقية في جميع الأنشطة المتصلة بمنع نشوب النزاعات وحلها على جميع المستويات.

والسلفادور، انطلاقا من تجربتها مع عملية السلام التي تقوم بها، والتحديات التي تواجهها حاليا، مقتنعة بأن تحقيق ذلك الهدف يتطلب كفالة زيادة كبيرة في تمثيل المرأة في آليات صنع القرار لمنع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها. ويتطلب هذا إدراج منظور جنساني في السياسات والبرامج العامة التي تتضمن تدابير ملموسة لضمان الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في القرار 1325 (2000).

وفي هذا الصدد، وفيما يتعلق برغبة السلفادور في الامتثال لأحكام هذا القرار، فقد وضعت خطة عملها الوطنية للمرأة والسلام والأمن للفترة 2017-2022. وتُنظر الخطة في الخلفية التاريخية لمشاركة المرأة في عملية السلام السلفادورية؛ وهي تعزز الإطار التنظيمي في البلد وتطوّر طريقة عمله من خلال ركائز المشاركة، والمنع، والحماية، وتدابير الجبر، وإجراءات رد الحقوق، وتعزيز تنفيذ القرار 1325 (2000). وهذا

يجعل السلفادور واحدة من 85 دولةً عضواً - 44 في المائة من أعضاء المنظمة - التي حولت الخطة إلى خطة عمل وطنية. وسيُشرع بلدي في عملية تحديث خطتنا لإدماج التحديات الراهنة وضمان أن تكون دليلاً جديداً يمكن جميع الهيئات المشاركة من تنسيق الإجراءات ذات الأولوية لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وتدعو السلفادور الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها إلى مواصلة دعم كل بلد في وضع خطة عمله الوطنية وتنفيذها للامتثال للقرار 1325 (2000).

وبالإضافة إلى ذلك، سعت السلفادور، من خلال مشاركتها في عمليات الأمم المتحدة للسلام، إلى تعميم مراعاة القرار 1325 (2000) في تدريب قواتها. ومن بين أوجه التقدم الرئيسية في هذا الميدان أن 35 في المائة من أفراد الشرطة المنتشرين حالياً في البلد هم من الإناث، مقارنة بنسبة 15,1 في المائة على الصعيد العالمي.

وتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن مهمة تعني الجميع، وتكتسي القيادة السياسية أهمية حاسمة فيها. وترى السلفادور أنه لن يتسنى في المستقبل مواجهة التحديات المعلقة التي تواجه تنفيذها إلا من خلال العمل المنسق والمتناسك فيما بين الجهات الفاعلة المتعددة. ولذلك، تدعو إلى إدماج الخطة على نحو استراتيجي في الخطط والسياسات والمبادئ التوجيهية الوطنية والإقليمية والعالمية.

وفيما يتعلق بدور الأمم المتحدة في هذا المجال، ترى السلفادور أن من المهم للغاية متابعة التدابير التي يتعين على المنظمة اعتمادها، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام لعام 2019 (S/2019/800)، والاستفادة من العمليات الجارية، مثل استعراض هيكل بناء السلام وإعادة تنظيم جهاز الأمم المتحدة الإنمائي لإدراج إجراءات ملموسة من أجل تنفيذ فقرات منطوق القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في جميع أعمال المنظمة.

ومن الضروري أن تظل مسألة المرأة والسلام والأمن على جدول أعمال مجلس الأمن لضمان إدراج لغة بشأن المرأة والسلام والأمن في قراراته، والزيادة المستمرة في اجتماعات صيغة آريا بشأن هذه المسألة، وتعميمها في جميع ولايات عمليات الأمم المتحدة للسلام.

وبالمثل، من الهام معالجة الثغرة القائمة في تمويل الخطة والسعي إلى تخصيص موارد مستدامة ومرنة ويمكن التنبؤ بها. وستدعو زيادة مصادر التمويل وتنويعها عاملاً رئيسياً في تحويل الالتزامات السياسية إلى إجراءات ملموسة وتنفيذ القرار 1325 (2000)، مما سيكون حافزاً لإحراز تقدم بشأن صكوك أخرى مثل خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وختاماً، تعتقد السلفادور أنه في ظل السياق الراهن، سيكون من الهام للنساء بكل تنوعهن، اللاتي لهن صوت حاسم في ضمان المنظور الجنساني في سياسات تخفيف حدة الأزمات والنزاعات، والمنع والإنعاش على جميع المستويات، أن تشارك في صنع القرار بشأن الاستجابة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتعافي منها على الصعيد العالمي. وفي الوقت نفسه، يجب أن نضاعف جهودنا للوفاء بالالتزامات العاجلة فيما يتعلق بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.



### بيان الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة، تايي أتسكيسيلاسي آمدي

أود أن أهنئكم أولاً، سيدي، على نجاح رئاسة مجلس الأمن، وأن أعرب عن تقديرنا لكم على تنظيمكم هذه الجلسة التذكارية. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش وجميع الذين قدموا إحاطات على بياناتهم.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار التاريخي 1325 (2000)، والذكرى الخامسة والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين، والذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس منظمته. وقد أقرت جميع هذه الصكوك بالدور الحيوي الذي لا غنى عنه للمرأة في تعزيز السلام والأمن، ودعت الدول الأعضاء إلى إعطاء الأولوية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

ولا تزال هناك عقبات رئيسية، كما يوضح تقرير الأمين العام الأخير (S/2020/946) عن المرأة والسلام والأمن، على الرغم من التقدم المحرز في مجال المساواة بين الجنسين على مدى العقد الماضي. وهذه المكاسب المحدودة معرضة الآن لخطر الانتكاس بسبب جائحة فيروس كورونا. فالعنف الجنساني آخذ في الازدياد. وتتصدر النساء الكفاح ضد هذا الفيروس القاتل ويقدمن تضحيات هائلة. ومن المفجع أنهن من المرجح أيضاً أن يتأثرن بشكل غير متناسب بعواقبه الاقتصادية. ولذلك فمن المناسب جداً أن تركز هذه المناقشة على تنفيذ ذلك القرار الهام. ويلزم القيام بمزيد من العمل والالتزامات العملية لسد الفجوة في التنفيذ، بما في ذلك في سياق التصدي لمرض كورونا، ودعم الدول الأعضاء في وضع سياسات واستراتيجيات تتماشى مع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وينبغي ألا تكون المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في التنمية والسلام والأمن خياراً. فهي أمر حتمي مطلق. ونعتقد أنه لا يمكن تحقيق السلام أو الازدهار أو استدامته دون مشاركة المرأة النشطة والهادفة في المجتمع. ولا يمكن أن يسود السلام والأمن الدائم ما دامت النساء يواجهن العنف الجنساني، وتُنتهك حقوقهن، وتفتقرن إلى إمكانية الحصول على الخدمات العامة، ولا يتمتعن إلا بمشاركة محدودة.

وبالنسبة لإثيوبيا، فإن تمكين المرأة ركيزة أساسية لتطلعاتنا الإنمائية. لقد كانت المرأة مسؤولة عن التحول الحاصل في توفير الخدمات الصحية الأساسية في جميع أنحاء المناطق الريفية في إثيوبيا، ولا سيما فيما يتعلق بصحة الأم والطفل. ولا تزال تؤدي دوراً أساسياً في منع نشوب النزاعات، ولا سيما في الوساطة وفي إعادة توطين المشردين داخلياً. كما أن دور المرأة في إصلاح قطاع الأمن في بلدنا دور محوري.

إن مشاركة المرأة على قدم المساواة في جميع قطاعات الحياة في إثيوبيا مكفولة دستورياً. والحصول على التعليم عنصر حاسم في هذا المسعى. فلا تستطيع المرأة التمتع بكامل حقوقها ما دامت تتاضل من أجل الحصول على التعليم. إن التصدي للفقر والحرمان التعليمي للمرأة أمر أساسي إذا أردنا تحقيق تغييرات جوهرية في النهوض بالمساواة بين الجنسين. وتعمل إثيوبيا على زيادة التحاق النساء بجميع مستويات التعليم وتعزيز مشاركتهن في جميع مستويات صنع القرار في مؤسساتنا الوطنية.

إن تعيين أول امرأة رئيسة للبلاد، وتولي أول امرأة رئاسة المحكمة العليا الاتحادية، واستلام أول امرأة رئاسة المجلس الانتخابي، وتحقيق المساواة بين الجنسين في مجلس الوزراء، كلها جزء من جهودنا الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة ورفع مستوى مشاركتها. وأنشأت حكومة بلدي أيضاً وزارة جديدة تشرف مباشرة على

قطاع الأمن لضمان مشاركة المرأة في مسائل السلام والأمن. وعلى مدى العقدين الماضيين، أحرزت إثيوبيا تقدماً مطرداً في زيادة عدد النساء ومناصب القيادة النسائية في قواتنا المسلحة وشرطتنا، وكذلك في معالجة الحواجز التي تعترض دخولها.

ولتقليل الثغرات في التنفيذ، يجب أن نسعى إلى تعميم الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في جميع تدخلاتنا المتعلقة بالسياسات، وتلتزم حكومتنا بتنفيذ سلسلة من الإجراءات على مدى العقد المقبل في إطار خطة التنمية للسنوات العشر. كما أننا نتشاور مع طائفة واسعة من الجهات المعنية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، بشأن مشروع خطة عمل وطنية بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً التزام إثيوبيا الكامل باستدامة التقدم نحو التنفيذ الكامل للقرار 1325 (2000). إن جلسة اليوم التذكارية فرصة لنا جميعاً لنلتزم من جديد بتنفيذ القرارات والإعلانات التي اتفقنا عليها، وبذلك نضمن مشاركة المرأة مشاركة تامة كشريكة على قدم المساواة في السلام والعمليات السياسية على جميع المستويات. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأدعو أعضاء مجلس الأمن إلى مضاعفة جهودهم لتعزيز دور المرأة في منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام والوساطة والإنفاذ، بما في ذلك من خلال بناء القدرات وتقديم الدعم المالي والتقني للبلدان النامية.

### بيان الوفد الدائم للاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة

تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد وهي: تركيا، وجمهورية مقدونيا الشمالية، والجبل الأسود، وصربيا، وألبانيا؛ وبلد عملية الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل، البوسنة والهرسك؛ فضلاً عن أوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار التاريخي 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن، والذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين. يتحدث كلا هذين الحدثين الهامين عن أهمية قيادة المرأة ومشاركتها في عمليات السلام والأمن والحاجة إلى النظر بشكل كامل في الأثر الجنساني للنزاع المسلح والعنف. كما يؤكدان على ضرورة فهم عدم المساواة بين الجنسين وتهميش المرأة وانتهاكات حقوق الإنسان بوصفها أسباباً جذرية ومحركة للنزاع والهشاشة. لقد تعهدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بإعلانها (قرار الجمعية العامة 75/1) بشأن الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للمنظمة، الذي اعتمد في أيلول/سبتمبر، بالتعجيل بالعمل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة وتمكين النساء والفتيات في جميع المجالات.

وفي القرن الحادي والعشرين، أصبحت الكوارث والأزمات والنزاعات التي من صنع الإنسان ترتبط بشكل متزايد بالتحديات العالمية، مثل تغير المناخ وتدهور البيئة والتشريد والجائحات. وقد أظهرت عواقب مرض فيروس كورونا أن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أمر أساسي لتلبية الحاجة إلى إدماج المرأة في المجتمع وقيادتها وتزايد خطر العنف ضد النساء والفتيات. ونحتاج إلى أن نتخذ جميع الجهات الفاعلة بما فيها مجلس الأمن، من أجل تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، نهجاً كلية شاملة للحكومة بأسرها ومتعددة المناحي في مجال الأمن.

وعلاوة على ذلك، ونظراً لأن الجائحة زادت من حدة أوجه عدم المساواة والتحديات الأمنية الأوسع نطاقاً، تخلق هذه التوترات ظروفاً تقضي إلى العنف ولا سيما العنف الجنسي والجنساني بما في ذلك العنف العائلي، وتحد من إمكانية الحصول على المساعدة والخدمات الأساسية بما فيها الخدمات الجنسية والإنجابية وغيرها من خدمات الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية والتعليم والتغذية وإمكانية الحصول الكامل على المياه النظيفة، بما في ذلك مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية والنظافة الصحية. ولا يزال الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق خاص إزاء تقرير الأمين العام (S/2020/946) الذي يوضح بجلاء الارتفاع العالمي في العنف الجنسي والجنساني وتزايد خطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين كنتيجة مباشرة لأزمة مرض فيروس كورونا. ومع ذلك، فإن استجابة 146 من الدول الأعضاء والدول ذات المركز المراقب في نيسان/أبريل لدعوة الأمين العام إلى جعل منع العنف الجنساني والتصدي له جزءاً رئيسياً من استجاباتها الوطنية لمرض فيروس كورونا يعطينا أسباباً للتفاؤل.

وبينما تحققت إنجازات ملحوظة في ميدان المرأة والسلام والأمن منذ عام 2000، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. فلا تزال المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً بشكل مروع عندما يتعلق الأمر بالقرارات والعمليات المتصلة بالسلام والأمن. وفي هذا الصدد، نرحب بأن القرار 2538 (2020) المتخذ مؤخراً، بشأن المرأة في حفظ السلام، يسترشد بمبادئ القرار 1325 (2000).

إننا نشعر بقلق عميق إزاء تزايد مستوى العنف والتهديدات ضد المدافعات عن حقوق الإنسان والعاملات في مجال تقديم المعونة وبناء السلام والقادة السياسيين من النساء، فضلاً عن تقلص الحيز متاح للمجتمع المدني. وقد أدى كوفيد-19 في بعض الحالات إلى تفاقم انتهاكات حقوق الإنسان وأسهم في زيادة تقليص ذلك الحيز. ويجب علينا أن نعزز جهودنا الجماعية لحماية حقوق المرأة. ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزماً بتعزيز وحماية وإعمال جميع حقوق الإنسان وبالتنفيذ الكامل والفعال لمنهاج عمل بيجين وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ونتائج مؤتمرات استعراضهما، ولا يزال ملتزماً بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

وبناء على نجاح مبادرتنا المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة "مبادرة تسليط الضوء" في التصدي لجميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، نعترم المضي قدماً جنباً إلى جنب مع شركائنا. وستواصل مع المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص لضمان إدراج تمويل مستدام للمساواة بين الجنسين في الاستثمار والتمويل على المستوى المتعدد الأطراف ولتقديم المزيد من الدعم للمبادرات العالمية في إطار منتدى جيل المساواة. كما يضطلع الاتحاد الأوروبي بدور نشط بوصفه أحد قادة "تحالف العمل المعني بالعنف الجنساني". وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعوة جميع أطراف النزاع إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وإلى وقف جميع أشكال العنف الجنسي في النزاع، فضلاً عن وضع حد لإفلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب وتوفير إمكانية اللجوء للقضاء وسبل الحصول على الخدمات الصحية الشاملة للناجين.

وبالنسبة للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، فإن دعم وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات هما في صميم سياساتنا، سواء في الداخل أو الخارج. ويقف الاتحاد الأوروبي في طليعة أولئك الذين يشجعون مشاركة المرأة بصورة كاملة ومتساوية وذات مغزى في عمليات السلام. وقد اعتمدت استراتيجيات هامة في هذا الصدد. ونعكف على وضع خطة العمل الثالثة الجديدة المتعلقة بالمسائل الجنسانية للفترة 2021-2025 لتوجيه العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي خلال تلك الفترة. وتشكل خطة عمل الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن للفترة 2019-2024 جزءاً لا يتجزأ من هذا النهج.

يتمثل أحد العوامل المحركة للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في الإسهام الحاسم للمجتمع المدني، الذي يؤدي أيضاً دوراً أساسياً في تنفيذها. وفي هذه السنة التاريخية لحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، نغتتم هذه الفرصة لنعرب عن امتناننا للجهات الفاعلة من المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم، وكذلك للمستشارين المتفرعين للشؤون الجنسانية ومنسقي الشؤون الجنسانية، الذين لولاهم لما وصلنا أبداً إلى هذا الحد. ويتوقف مستقبل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على مدى حسن عملنا جميعاً معاً للارتقاء بهذا المسعى إلى المستوى التالي، على نحو ما أكدته مجلس حقوق الإنسان في قراره (A/HRC/RES/45/28) المتعلق بتعزيز وحماية الحقوق الإنسانية للنساء والفتيات في حالات النزاع وما بعد النزاع، وذلك بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000).

إننا، نحن المجتمع الدولي، لم نف بعد بما فيه الكفاية بالالتزام الذي تعهدنا به بالإجماع في عام 2000 بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بصورة كاملة. ولتحقيق ذلك، لا نحتاج بالضرورة إلى قرارات جديدة، بل إلى الوفاء بوعودنا. إن الاتحاد الأوروبي مصمم على أن يكون قدوة. ونحن مصممون على تسخير كل أدواتنا السياسية والدبلوماسية والتقنية والمالية لضمان تنفيذ ذلك الآن حتى يمكننا عرض النتائج التي تحققت عند الاحتفال بالذكرى السنوية المقبلة لاتخاذ القرار 1325 (2000). ويمكن أن تعول

الأمم المتحدة وبناءة السلام من النساء والناشطات والمدافعات عن حقوق الإنسان والقيادات النسائية على دعمنا وانخراطنا الكاملين، وندعو جميع شركائنا وحلفائنا إلى ألا يدخروا جهداً في السعي إلى تحقيق هذا الهدف من أجل الأجيال القادمة.

## المرفق 39

## بيان البعثة الدائمة لفيجي لدى الأمم المتحدة

مر 20 عاما منذ اتخاذ القرار التاريخي 1325 (2000)، الذي يعترف بأن حماية المرأة ومشاركتها أمران حاسمان لبناء السلام؛ وللحفاظ على السلام وتعزيز التنمية الشاملة للجميع. وفي هذا العام، تحتفل الأمم المتحدة أيضا بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لصدور ميثاق الأمم المتحدة وبمرور 25 عاما على اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين من أجل المرأة. وهذه محطات تاريخية هامة يتعين استعراضها لمعرفة المدى الذي وصلت إليه الأمم المتحدة والشوط الذي ما زال يتعين عليها قطعه في سبيل تحقيق التطلعات الواردة في القرار 1325 (2000).

وقد أبرز تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن المرأة والسلام والأمن لعام 2019 (S/2019/800) أن هناك تحديات كبيرة أمام النهوض بأهداف القرار 1325 (2000). وضاعفت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) كل هذه التحديات أضعافاً مضاعفة.

وترحب فيجي بالدعوة التي وجهها الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي وتركيز جميع الجهود على مكافحة جائحة كوفيد-19. فالنزاعات تُعقد جميع العقوبات التي تعترض النهوض بحقوق المرأة. وأدت جائحة كوفيد-19 إلى زيادة تدهور أوضاع النساء والفتيات. ولا شك في أن الجائحة تشكل أخطر تحدٍ حتى الآن للخطة المتعلقة بالمرأة في السلام والأمن. فقد تصاعدت أعمال العنف ضد النساء والفتيات. وتضررت الفتيات على نحو غير متناسب من إغلاق المدارس.

ويصف إعلان بو الصادر عن منتدى جزر المحيط الهادئ الإقليمي تغير المناخ بأنه "أكبر تهديد منفرد لسبل عيش وأمن ورفاه شعوب المحيط الهادئ". وتدرك فيجي تماماً أن تعزيز التأهب والحماية والقدرة على الصمود لجميع النساء والفتيات هو استثمار في الأمن.

تعكف فيجي على تنفيذ خطتها الثالثة المتعلقة بالمرأة للنهوض بحقوق المرأة. وتعمل فيجي على اعتماد خطة عمل وطنية للوقاية لمنع العنف ضد النساء والفتيات. ووضعت فيجي سياسة جنسانية وطنية لتعزيز المساواة بين الجنسين، وهناك زيادة في عدد النساء في المناصب القيادية في الخدمة المدنية والبرلمان على حد سواء. وتولي فيجي في خططها للانتعاش الاجتماعي والاقتصادي اهتماماً كبيراً ودقيقاً لحماية الضمان الاجتماعي ومساندة المرأة في الأعمال التجارية الصغيرة وتعزيز الأمن الغذائي ودعم النساء اللاتي أصبحن عاطلات عن العمل بسبب الجائحة.

ما فتئت تشارك فيجي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ أكثر من 40 عاماً. ودأبت فيجي، خلال قرابة 30 عاماً من هذه السنوات، على نشر نساء من حفظة السلام. وتغخر فيجي بالإفادة بأن النساء يشكلن نسبة 56 في المائة من أفراد الشرطة الفيجيين العاملين في مجال حفظ السلام، بمن فيهم أول مفوضة شرطة في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، أونابيسي فونواكا. وفي الآونة الأخيرة، نشرت فيجي ضابطة جيش برتبة كبيرة لتشغل منصب رئيس فريق مراقبي الجولان التابع لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة.

وتعمل فيجي عن كثب مع شركائنا لتحسين قدرات ومهارات النساء العاملات في مجال حفظ السلام. وتواصل فيجي تعزيز وتعميم مراعاة المنظورات الجنسانية في جميع المجالات.

إن النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في جميع عملياتنا للسلام ليس مجانياً. فعمليات السلام تزداد تعقيداً وتحتاج إلى تمويل طويل الأجل ومستدام ويمكن التنبؤ به.

وخلال السنوات العشرين الماضية، أحرزت فيجي تقدماً مطرداً في تعزيز مشاركة المرأة وحمايتها وفي تعميم مراعاة القضايا الجنسانية، بموجب إعلان وخطة عمل بيجين والقرار 1325 (2000). غير أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله.

وفي هذا العام، وإذ نعيد التزامنا بميثاق الأمم المتحدة وبناء المستقبل الذي نصبو إليه، تؤكد فيجي من جديد تقيدها بجميع التزاماتها بموجب القرار 1325 (2000).

## المرفق 40

## بيان البعثة الدائمة لجورجيا لدى الأمم المتحدة

أود في البداية أن أشكر الأمين العام وجميع مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم القيمة.

وتؤيد جورجيا البيان الذي قدمه الاتحاد الأوروبي (المرفق 38).

إننا نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار التاريخي 1325 (2000). وكانت هذه هي المرة الأولى التي يُعترف فيها بالمرأة كمشاركة استباقية في جميع مراحل دورة النزاعات - من منع نشوب النزاعات إلى تسويتها ومن عمليات السلام إلى بنائه. ويصادف هذا العام أيضا الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين، الذي أبرز 12 مجالا رئيسيا بحاجة إلى إجراءات عاجلة لكفالة قدر أكبر من المساواة والفرص للمرأة.

وفي حين اتسم العقدان الماضيان بقطع أشواط كبيرة نحو تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، يجب ألا ننسى أنه لم يتم بعد الوفاء بالمتطلبات الواردة في القرار 1325 (2000) وقراراته اللاحقة. وقد تجسدت هذه الحقيقة في آخر تقارير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن. ويساورنا القلق إزاء الأدلة الوافرة التي قدمها الأمين العام والتي تبرز استمرار تفشي العنف ضد النساء والفتيات والاعتداءات على حقوق الإنسان الخاصة بهن في كل من حالات النزاع وما بعد النزاع. وفي الوقت نفسه، فإن مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار المتعلقة بمنع نشوب النزاعات والتصدي لها وتسويتها، لا تزال متأخرة أيضا. ومما يثير القلق بشكل أكبر أن أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية القائمة، لا سيما بالنسبة للنساء في الحالات الهشة، قد تفاقم جراء جائحة فيروس كورونا المستمرة.

وفي ظل هذه الخلفية، لا بد من اتخاذ إجراءات عاجلة لضمان عدم التراجع عن المكاسب التي تحققت في سبيل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على مدى العقدين الماضيين.

وإذ تأخذ حكومة جورجيا ذلك في الاعتبار، تواصل تعزيز المساواة بين الجنسين في جميع جوانب حياتها العامة، بما في ذلك من خلال إدماج المنظور الجنساني في القوات المسلحة كجزء أساسي من الإعداد المسبق للانتشار لحفظ السلام، وزيادة مشاركة المرأة في مفاوضات السلام. وتيسر خطة عملنا الوطنية الثالثة لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن (2018-2020)، من بين أنشطة أخرى، زيادة مشاركة المرأة في عمليات بناء الثقة والمصالحة.

وعلاوة على ذلك، ظل الوفد الجورجي لسنوات يثير بنشاط جميع المسائل المتعلقة باحتياجات النساء المشرذات داخليا والنساء المتضررات من النزاعات وأولوياتهن في كل جولة من مباحثات جنيف الدولية وآلية منع الحوادث ومواجهتها - وهي الشكل الرسمي الوحيد للمفاوضات بين جورجيا والاتحاد الروسي بشأن المسائل الأمنية والإنسانية الناشئة عن العدوان الروسي وما تلاه من احتلال لمنطقتي أبخازيا وتسخينفالي الجورجيتين.

بيد أن توفير الحماية للنساء المتضررات من النزاع اللائي يعشن في المناطق التي تحتلها روسيا في جورجيا لا يزال يشكل تحديا لا يمكن التغلب عليه بالنسبة لحكومة جورجيا. إن الاحتلال غير القانوني الطويل الأمد لهاتين المنطقتين من جانب الاتحاد الروسي يجعل السكان المحليين، بمن فيهم النساء والفتيات، محرومين باستمرار من حقوقهم الإنسانية الأساسية. وأصبحت القيود المفروضة على الحق في



حرية التنقل، والحرمان من حقوق الملكية، وحظر التعليم باللغة الأم، ولكي تزداد الأمور سوءاً، أصبحت انتهاكات حقوق الإنسان ذات الدوافع العرقية، واقعاً يومياً للآلاف من أبناء العرق الجورجي الذين يعيشون في المناطق المحتلة، وكذلك في المناطق المتاخمة لخط الاحتلال.

وعلاوة على ذلك، فإن روسيا مسؤولة عن إغلاق ما يسمى بنقاط العبور على طول خط الاحتلال في منطقة تسخينفالي في جورجيا، حيث يُحرم المحتاجون، بمن فيهم النساء والفتيات، من الحصول على الرعاية العاجلة والإجلاء الطبي. ونتيجة لذلك، توفي 16 مواطناً جورجياً منذ أيلول/سبتمبر 2019. وقبل بضعة أيام فقط، توفيت امرأة أخرى من سكان منطقة تسخينفالي التي تحتلها روسيا بعد عدة محاولات للوصول إلى الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة الجورجية لتلقي المساعدة الطبية.

واسمحوا لي أن أختتم بتسليط الضوء على حقيقة أن التزام جورجيا بالإسهام في تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على الصعيدين الوطني والدولي سيظل ثابتاً، رغم المصاعب المذكورة آنفاً. وأخيراً، ندعو المجتمع الدولي إلى حث الاتحاد الروسي على الالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والوفاء بالتزاماته الدولية، وفي مقدمتها اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في عام 2008 الذي ييسره الاتحاد الأوروبي.

## المرفق 41

## بيان الممثلة الدائمة لغانا لدى الأمم المتحدة، مارتا بوبي

تعرب مجموعة أصدقاء شبكة القيادات النسائية الأفريقية لدى الأمم المتحدة، التي ترأسها البعثة الدائمة لغانا لدى الأمم المتحدة وتتولى البعثة الدائمة لألمانيا منصب نائب الرئيس لها، عن تقديرها للرئاسة الروسية لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة المفتوحة في الوقت الذي نحتفل فيه بالذكرى السنوية العشرين للقرار التاريخي 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن.

وتثني المجموعة أيضاً على الأمين العام لتقريره عن هذه المسألة (S/2020/946)، الذي يبين التقدم المحرز بشأن دور المرأة في كفالة السلام والأمن، بينما يدعو الدول الأعضاء صراحة إلى تكثيف الجهود في مجال التمويل وتنفيذ الخطة.

ويصادف اليوم مرور 20 عاماً على اتخاذ المجلس القرار 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن. ومع ذلك، لا تزال المرأة مستبعدة إلى حد كبير من عمليات صنع القرار على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.

وعلى الرغم من التزامنا القوي والمستمر بضمان مشاركة المرأة مشاركة ذات مغزى، فإن جائحة فيروس كورونا على المستوى العالمي (كوفيد-19) قد اختبرت الحكومات والمجتمع المدني على حد سواء. وقد أضافت طبقة أخرى من المخاطر والتعقيد إلى النزاعات. كما أنها زادت من اتساع نطاق أوجه عدم المساواة بين الجنسين وتهدد بتقويض حقوق الإنسان. وتزيد جائحة كوفيد-19 من تفاقم الفقر وأوجه عدم المساواة والعنف الجنساني. وقد واجهت هيئة الأمم المتحدة للمرأة جائحة الظل بجدارة والتي لها آثار خاصة على النساء والفتيات، مما يهدد جميع الجهود التي تبذل على جبهة بناء السلام.

وعلى الرغم من التحديات العديدة الناجمة عن الجائحة، أبانت النساء في السلام والأمن في أفريقيا وفي جميع أنحاء العالم عن صمود في تعهداتهن وتصميمهن على ضمان ألا يؤدي هذا العدو الخفي إلى تقويض المكاسب التي تحققت على مدى العقدين الماضيين.

ومنذ إنشاء شبكة القيادات النسائية الأفريقية في عام 2017، فقد سلطت الضوء على الدور القيادي للمرأة ومشاركتها في جهود السلام والأمن والتنمية المستدامة في أفريقيا. ويحظى منبر الشبكة بدعم مشترك من جانب مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من خلال هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

وبعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على إنشاء الشبكة، لا تزال مجموعة الأصدقاء ملتزمة بجعل رسالة المشاركة المجدية للمرأة جزءاً محورياً في الجهود المتعلقة بصون السلام والأمن الدولي ومنع نشوب النزاعات والوساطة وبناء السلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. وتود مجموعة أصدقاء الشبكة أن تركز بيانها على أربع نقاط رئيسية.

أولاً، تدرك مجموعة أصدقاء الشبكة الحاجة الملحة إلى مواصلة مسيرتها لإضفاء الطابع المحلي على جهود السلام والأمن والاستمرار في دعم نهج منطلق من القاعدة إلى القمة على المستويين المحلي والوطني، إذا أردنا ضمان تحقيق مكاسب طويلة الأجل من أجل السلام والاستقرار. ومنذ عام 2017، تم إطلاق 25 فرعاً وطنياً للشبكة في أفريقيا تماشياً مع مؤتمر بيجين +25، لتكون بمثابة منابر للحشد لمواصلة عملنا لبناء السلام المستدام مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

تقود شبكة القيادات النسائية الأفريقية جهوداً وطنية ومجتمعية لمنع نشوب النزاعات والتخفيف من حدتها وبناء السلام. وقد تمكنت شبكة القيادات النسائية في مالي من جلب خبراتهن والمشاركة في الوساطة الأخيرة وعملية الوساطة الانتقالية الجارية. وتشارك شبكة القيادات النسائية في زمبابوي وفي جمهورية أفريقيا الوسطى مشاركة نشطة في مجالات السلام والأمن والحكم، بما في ذلك كمنظمات وقيادات مجتمعية ومرشحات وقيادات مجتمع مدني ووزيرات وبرلمانيات. وظلت شبكة القيادات النسائية في طليعة تعبئة الجهود والموارد للاستجابة لأزمة كوفيد-19 ومنع انتشار التلوث والمعلومات المضللة على نطاق واسع على مستوى المجتمعات المحلية وفي جميع أنحاء القارة.

ثانياً، تحدد مجموعة أصدقاء شبكة القيادات النسائية شراكات بين الأجيال فيما بين النساء الشابات وكبيرات السن بوصفها أداة رئيسية لبناء السلام والأمن المستدامين، استناداً إلى أوجه التآزر بين الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، عملاً بالقرار 1325 (2000)، والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، عملاً بالقرار 2250 (2015). وعلى المستوى القطري، عقدت الشبكة العديد من التشاركات الاستراتيجية بين الأجيال بشأن السلام والأمن والحوكمة، في حين استضافت أول معتكف مشترك بين الأجيال بشأن القيادة في أفريقيا العام الماضي بمشاركة شابات ومسؤولين كبار في الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تحت قيادة رئيس كينيا، فخامة السيد أوهورو كينياتا، وراعية الرابطة، فخامة السيدة إلين جونسون سيرليف.

ثالثاً، تدرك المجموعة أن المشاركة الهادفة للمرأة في عمليات السلام والأمن وبناء السلام تتطلب تجاوز الأرقام لكفالة الإنصات إلى حقوق المرأة واحتياجاتها وخبراتها وعكسها في الوثائق الختامية للسلام وعمليات إعادة الإعمار. وتؤيد مجموعة الأصدقاء استعراض لجنة بناء السلام لعام 2020 في كفالة مشاركة المرأة مشاركة مجدية للمساعدة على تخفيف حدة التوترات ومنع نشوب النزاعات وتعزيز السلام الدائم والشامل للجميع.

وأخيراً، عملت قيادات الشبكة على تنفيذ القرار 1325 (2000) على الأرض عن طريق القيام بـ 10 بعثات تضامن مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتقصي الحقائق خلال ثلاث سنوات لإعادة مركزية مشاركة المرأة وقيادتها في مجال السلام والأمن والتنمية في منطقتي الساحل والقرن الأفريقي، علاوة على جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وجنوب السودان. وتنتمي المجموعة على قيادة نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، السيدة أمينة محمد، والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة فومزيل ملامبو - نغوكوا، والمبعوثة الخاصة للاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن، السيدة بينيتا ديوب، إلى جانب المسؤولين الآخرين في الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتقريب الخطة من النساء والناس الآخرين على أرض الواقع.

إن الجائحة العالمية الحالية تقربنا من واقع واحد، وهو أننا جميعاً لنا دور في بناء السلام والحفاظ عليه. وتدعو مجموعة أصدقاء الشبكة لدى الأمم المتحدة مجلس الأمن إلى مواصلة إصدار ولايات قوية تدمج أولويات المرأة والسلام والأمن، في الوقت الذي نواصل فيه بناء الشراكات والآليات اللازمة لتلبية الدعوة إلى مشاركة المرأة مشاركة مجدية.

### بيان البعثة الدائمة لليونان لدى الأمم المتحدة

تهنئ اليونان الرئاسة الروسية لمجلس الأمن على عقد المناقشة المفتوحة اليوم بشأن المرأة والسلام والأمن في الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار الرائد 1325 (2000)، الذي أطلق تطور الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. تعيد الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تأكيد الأثر غير المتناسب للنزاع المسلح على النساء والفتيات وتشدد على أهمية مشاركتهن مشاركة مجدية، بوصفهن عناصر للتغيير السلمي والديمقراطي، في جهود السلام والأمن.

ويصادف هذا العام أيضا الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين، وهو أكثر الخطط العالمية شمولاً لتحقيق المساواة بين الجنسين وحقوق النساء والفتيات الإنسانية. وعلاوة على ذلك، يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة لاعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي تعترف بدور المساواة بين الجنسين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتسلط جميع تلك الاحتفالات بالذكرى السنوية الضوء على المساواة الموضوعية بين الجنسين باعتبارها شرطاً أساسياً لتحقيق السلام والأمن الدوليين وحقوق الإنسان وسيادة القانون والتنمية المستدامة.

ومع ذلك، لا تزال المرأة تتأثر بشكل غير متناسب بالتهديدات العنيفة أو غير العنيفة لأنها بعد مرور 20 عاماً على اعتماد الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، على الرغم من إحراز قدر من التقدم في بعض مجالاتها ذات الأولوية. وسواء أكانت النساء ضحايا للنزاعات أو العنف الجنساني المرتبط بالنزاع أو بناء سلام أو وسيطات أو مدافعات عن حقوق الإنسان أو صحفيات فإنهن ما زلن يعانين من العبء غير المتناسب للحرب والسلطوية وعدم الاستقرار. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأزمة الصحية العالمية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، إلى جانب تغير المناخ، تؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة من قبل، كمضاعفات للمخاطر، الأمر الذي له أثر تمييزي سلبي، لا سيما على النساء والفتيات.

وتظل اليونان ملتزمة بتحقيق المساواة الفعلية بين الجنسين عن طريق وضع وتنفيذ إطار قانوني ومؤسسي متسق. وتحقيقاً لتلك الغاية، فإن القانون يعمم منظورا جنسانيا عبر كامل نطاق السياسات العامة. وعلاوة على ذلك، يجري تجديد خطة العمل الوطنية للمساواة بين الجنسين للفترة 2021-2025، وفقاً للمبادئ والمعايير القانونية الدولية، فضلاً عن الاستراتيجية الأوروبية للمساواة بين الجنسين للفترة 2020-2025 بالتركيز، في جملة أمور، على معالجة الآثار المتعددة الأبعاد لجائحة كوفيد-19.

وفي نفس الوقت، تعكف اليونان حالياً على وضع اللامسات الأخيرة على خطة العمل الوطنية الأولى بشأن المرأة والسلام والأمن، التي ستعتمد في وقت لاحق من هذا العام، والتي لا تهدف إلى تعزيز أسس تعميم المنظور الجنساني بشكل منهجي في السياسات الخارجية والدفاعية والأمنية فحسب، بل وكذلك إلى تعزيز التمثيل والمشاركة والقيادة المتساوية بين الجنسين في صنع القرار على جميع المستويات. وعلاوة على ذلك، توجه خطة العمل هذه الانتباه إلى حماية النساء والفتيات، بمن فيهن المهاجرات واللجئات، من أي شكل من أشكال العنف - الجنسي أو الجنساني أو المنزلي، وكذلك إلى التمتع الكامل ومن دون عائق بجميع حقوقهن.

وبالإضافة إلى ذلك، تسعى اليونان، من خلال تنفيذ خطة العمل المذكورة آنفاً، إلى تعزيز التعاون الهادف مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي وغيرها من الشركاء ذوي التفكير المماثل من أجل النهوض بالدور المفيد للمرأة في منع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام.

وأخيراً، تعتقد اليونان اعتقاداً راسخاً بأن الشمول الجنساني على نحو كبير فيما يتعلق بجهود السلام والأمن، على النحو المتوخى في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، إلى جانب التنفيذ المراعي للمنظور الجنساني لخطة عام 2030، هو الأداة المناسبة لتحقيق مستقبل أفضل للأجيال القادمة، أي عالم يسوده السلام ومستدام ومتساو جنسانياً.

## المرفق 43

## بيان البعثة الدائمة لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: الإسبانية]

لقد رأينا في السنوات الأخيرة، أن المشاركة المجدية للمرأة تعزز إلى حد كبير جهود الحماية، وتعجل بالانتعاش الاقتصادي وتعزز جهود بناء السلام وتؤدي إلى سلام مستدام. ولذلك، ظل المجلس يمهّد الطريق للتقليل من أوجه ضعف النساء والفتيات، ولا سيما على أساس القرار 1325 (2000) وما تبعه من قرارات. وهذا يقنعنا مرة أخرى بأن السلام الدائم لا يمكن أن يتحقق بدون حماية النساء والفتيات. إننا نأتي اليوم، من خلال هذه المناقشة، بقيمة مضافة من أجل كفالة التنفيذ الكامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

ومن المهم - بعد مرور 20 عاما على اتخاذ القرار 1325 (2000) - أن تجري كل دولة عضو في المنظمة تقييما لإجراء اتنا بهدف مواصلة تنفيذ هذا القرار المهم. ويجب علينا أن نجري استعراضا للشغرات القائمة وأن نحددها من أجل تعزيز الالتزامات التي تعهدنا بها على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية والوفاء بها.

ومنذ توقيع غواتيمالا على اتفاقات السلام في عام 1996، تعهدت بمجموعة من الالتزامات في مجال جدول الأعمال الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بالمرأة في سياق ما بعد انتهاء النزاعات. وتشمل هذه الاتفاقات 28 التزاماً جوهرياً للنهوض بحقوق النساء اللواتي يشكلن 51,5 في المائة من مجموع سكان البلد.

وعلى هذا المنوال، بُذلت جهود في تنفيذ آليات وبرامج وخطط للنهوض بالمرأة، يمكن أن نذكر من بينها الخطة المتعلقة بالسلام السياسي للفترة 2017-2026، التي تتماشى مع خطة التنمية الوطنية المعنونة "كاتون نويسترا غواتيمالا 2032" وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

كما أنشأنا كيانا استشاريا وتنسيقيا يضمن تنفيذ السياسات العامة من حيث تعزيز التنمية الشاملة للمرأة الغواتيمالية وتعزيز ثقافة ديمقراطية، وهو نتيجة لطلب الحركة النسائية في غواتيمالا والالتزامات التي تعهد بها البلد من خلال اعتماد دولة غواتيمالا للصكوك الدولية والتصديق عليها. مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومنهاج عمل بيجين، ضمن أمور أخرى.

وبالمثل، وضعت غواتيمالا خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار 1325 (2000)، وهي أداة للنهوض بحقوق المرأة وتيسير مشاركتها الكاملة في صنع القرار وإمكانية لجوئها إلى القضاء واستفادتها من الجبر من خلال تدخلات متضافرة فيما بين أصحاب المصلحة المعنيين، مما يتيح متابعة الخطة العالمية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على نحو أفضل وتنفيذها بصورة منسقة. وقد أسهمت هذه الخطة إسهاما كبيرا في تعزيز التشريعات الوطنية والآليات النسائية وتنسيق المبادرات المؤسسية التي أحدثت تغييرات داخلية في الإدارة العامة.

وعلى الصعيد الدولي، شاركنا في اجتماعات ومننديات مختلفة، بما في ذلك شبكة مراكز التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن. ونعتقد أن هذه الاجتماعات منبر لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بشأن الخطة العالمية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ونحن مقتنعون بأن التحالفات الاستراتيجية التي أنشئت داخل

هذه الشبكة مهمة لتحقيق هدف بناء يتسم بوجود مجتمعات سلمية شاملة للجميع تدعو إلى حماية وتعزيز حقوق المرأة من جميع الجوانب.

ولا تزال قيادة المرأة ومشاركتها في منع نشوب النزاعات وتسويتها أمراً ضرورياً. وعلاوة على ذلك، من الضروري أن تزيد بلداننا تمثيل المرأة في جميع مستويات صنع القرار في مختلف المؤسسات والآليات الوطنية والإقليمية والدولية لمنع نشوب النزاعات وحلها.

واستناداً إلى هذه الحجة، فقد قامت غواتيمالا حتى الآن، التزاماً منها بالمهمة النبيلة المتمثلة في المساهمة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ومع مراعاة الحاجة إلى زيادة عدد الأفراد من النساء في هذه العمليات، بنشر أكثر من 270 امرأة ودرّبت أكثر من 380 امرأة في دورات دراسية وطنية ودولية مختلفة. إن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ونسلم بأن التحدي المتمثل في استدامة السلام يتطلب إقامة شراكات وثيقة وعملية بين الأمم المتحدة والحكومات والمجتمع المدني لاستكمال الجهود المبذولة وزيادة دور المرأة في صنع القرار فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات وحلها.

وفي هذه الذكرى السنوية العشرين للقرار 1325 (2000)، تؤكد غواتيمالا على أنه يجب علينا أن نضاعف جهودنا لمواصلة تحقيق نتائج ملموسة في تحقيق الالتزامات الواردة في الخطة العالمية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وسيتيح ذلك للدول والأمم المتحدة زيادة المشاركة الكاملة للمرأة في عمليات السلام. وأحث المجلس على مواصلة العمل الجاد على وضع جدول أعمال شامل يعزز دور النساء بوصفهن صانعات السلام.

## المرفق 44

## بيان البعثة الدائمة لهنغاريا لدى الأمم المتحدة

تؤيد هنغاريا البيانات التي أدلى بها باسم مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن (المرفق 27). ونشكر الأمين العام على بيانه وقيادته، ونشكر أيضاً مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم الثاقبة. وفي الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار التاريخي 1325 (2000)، تؤكد هنغاريا من جديد التزامها بالتنفيذ الكامل والفعال للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

لقد أظهرت هنغاريا تفانيها الراسخ في تنفيذ الخطة على الصعيد الوطني منذ بدايتها. ففي كانون الأول/ديسمبر الماضي، نظمت وزارة الخارجية والتجارة حلقة عمل للوزارات والمؤسسات والأوساط الأكاديمية المعنية، خُصصت لتنفيذ الخطة تنفيذاً فعالاً وكاملاً، مع إيلاء اهتمام خاص للعنف الجنساني في النزاعات المسلحة. وقد أدرجت قوات الدفاع الهنغارية التدريب والتتقيف بشأن القرار 1325 (2000) - بما في ذلك بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين، والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات - في الدورات التدريبية الوطنية قبل النشر والدورات الدولية، مثل دورة المراقبين العسكريين الدوليين. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تنظم بانتظام دورات تدريبية مكثفة بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن لفائدة ضباط الصف والضباط.

وعلاوة على ذلك، تساهم المرأة مساهمة كبيرة في عمل أفراد الشرطة والقوات المسلحة الهنغارية؛ إذ أنها تمثل 23 في المائة من قوات إنفاذ القانون و20 في المائة من القوات المسلحة. ومشاركة الضابطات في جميع بعثات إدارة الأزمات المدنية وبعثات حفظ السلام مضمونة وتحظى بالتشجيع. ولزيادة نشر الأفراد من الإناث، نعمل على مشاريع تسهم في توظيف نسبة أعلى من المجندات من أجل نشرهن، مثل إيجاد توازن أفضل بين العمل والحياة الشخصية أو أشكال عمل غير نمطية.

وينبغي أن تكون جهودنا جزءاً لا يتجزأ من خطة أوسع نطاقاً لتمكين جميع النساء والفتيات وضمان التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان لديهن. إن الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان ومنهج عمل بيجين، والدخول في عقد العمل من أجل تنفيذ خطة عام 2030، وكذلك الذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة هذا العام، توفر زخماً ملحوظاً لاتخاذ نهج شامل والتعجيل بالجهود الرامية إلى تحقيق هذه الغاية.

وينبغي أن تتخلص المرأة خالية من آفة العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس المتصل بالنزاعات، فضلاً عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وتستحق الدعم شاملاً فوراً وفي الأجل الطويل يركز على الضحايا ويتمحور حول حقوق الإنسان، فضلاً عن المساواة وجبر الضرر. ودعماً لهذا المسعى، تساهم هنغاريا بانتظام في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لإنهاء العنف ضد المرأة.

فالسلم مستحيل بدون النساء. ومشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية ومؤسسية في جميع مراحل ومستويات عمليات السلم وجهود الإنعاش بعد انتهاء النزاع صراع وتنفيذ اتفاقات السلم وهياكل صنع القرار الأوسع نطاقاً هي مفتاح منع نشوب النزاعات ووضع المجتمعات على مسار السلم المستدام والشامل للجميع. وتتطلب هذه الجهود تعاون جميع أصحاب المصلحة: الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية والمجتمع المدني.



وتلتزم هنغاريا بالتزامها راسخا بحماية وتمكين النساء والفتيات المنتميات إلى الأقليات ودعم حقوقهن، بما في ذلك حريتهن في الدين والمعتقد، وإعلاء صوتهن على الصعيد العالمي، مع إيلاء اعتبار خاص للطوائف الدينية المضطهدة مثل المسيحيين.

لقد أثبت التاريخ أن مشاركة المرأة أمر حاسم لتحقيق السلام المستدام، وندعو مجلس الأمن إلى إبقاء هذه المسألة الهامة على جدول أعماله على سبيل الأولوية.

## المرفق 45

## بيان البعثة الدائمة للهند لدى الأمم المتحدة

نشكر الاتحاد الروسي على عقد المناقشة المفتوحة بشأن هذه المسألة الهامة. وكذلك نشكر الأمين العام على تقريره (S/2020/946) وجميع مقدمي الإحاطات على أفكارهم الثاقبة.

لقد اتخذ مجلس الأمن، بعد خمس سنوات من المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، قراراً رائداً في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2000 - هو القرار 1325 (2000) الذي ربط لأول مرة بين المساواة بين الجنسين ووصون السلم والأمن الدوليين واعترف بمشاركة المرأة بوصفها مفتاحاً لحل النزاعات وضمان السلام.

فالنزاعات والأزمات الإنسانية تمنع بالفعل النساء والفتيات من التقدم. فالأعباء الإضافية لنظم الرعاية الصحية والتداعيات الاقتصادية لمرض فيروس كورونا قد تعرض النساء والفتيات في السياقات التي مزقتها الحرب والهشة والإنسانية لمخاطر أكبر.

ويظل الاهتمام بمسألة المرأة والسلام والأمن من الأولويات. وهي معترف بها دولياً الآن، ولكن لا تزال هناك تحديات. فسلطة الرجال وأوجه عدم المساواة وهياكل السلطة التمييزية تحول دون منع نشوب النزاعات وإحلال السلام الشامل وضمان حقوق المرأة ومشاركتها بشكل فعال.

وقد حان الوقت للانتقال من الالتزامات الشفوية إلى العمل لتحقيق الإمكانيات التحولية للخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. فيجب على الحكومات والأمم المتحدة والمجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى أن تتخذ الالتزامات ذات الصلة في جميع المجالات المواضيعية. ويجب على الدول أن تحدد وتعالج العقبات التي تحول دون مشاركة المرأة مشاركة هادفة في منع نشوب النزاعات وحلها وفي جهود وبرامج بناء السلام بعد انتهاء النزاع.

إن العنف ضد النساء والفتيات الذي يرتكبه الإرهابيون يستحق إدانتنا الشديدة. فذلك العنف الذي يستهدف المرأة يشوه عين الأساس الذي تقوم عليه المجتمعات المتحضرة.

والنهوض بالهياكل الديمقراطية وسيادة القانون في حالات ما بعد النزاع أمر أساسي لمعالجة أوجه عدم المساواة التي تواجهها المرأة ولضمان مشاركتها الكاملة والهادفة في التنمية السلمية والشاملة.

ومن المهم كذلك أن يسعى المجلس إلى إدماج الاعتبارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إدماجاً فعالاً في نظم الجزاءات، بما في ذلك إدراج الكيانات الإرهابية الضالعة في العنف ضد المرأة في النزاعات المسلحة في قائمة الجزاءات.

إن الآثار الإيجابية لزيادة مشاركة المرأة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أمر معترف به تماماً. ويذكر الأعضاء أن الهند زودت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في عام 2007 بأول وحدة شرطة مشكلة مكونة بالكامل من النساء. وقدمت وحدة الشرطة المشكلة دعماً بالغ الأهمية في مجال العمل الشرطي وردع العنف الجنسي والجسدي وساعدت على إعادة بناء السلامة والثقة بين السكان. وثبت أن وحدة الشرطة المشكلة نموذج قوي ومرئي يحتذى بالنسبة للمرأة الليبيرية، باكتسابها اهتماماً عالمياً.

وتعلق الهند أهمية قصوى على تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار. ففي الهند، تقود أكثر من 1,3 مليون امرأة منتخبة من النساء عملية صياغة وتنفيذ السياسات العامة على مستوى القواعد الشعبية. وظلت الهند تستخدم مخططات وتكنولوجيات جديدة ومبتكرة محوراً للإنسان للنهوض بتمكين المرأة.

وتلتزم الدول الأعضاء، من خلال مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بزيادة عدد النساء المدنيات والنظاميات في عمليات حفظ السلام. وعلى الرغم من جهود الأمم المتحدة، لا تشكل النساء سوى 5,4 في المائة من الأفراد العسكريين و 15,1 في المائة من أفراد الشرطة في عمليات حفظ السلام.

وتلتزم الهند بالعمل لصالح المشاركة المجدية للمرأة في قضايا السلام والأمن. وستظل تجربة الهند في تعميم قيادة المرأة ومشاركتها السياسية تلهم أعمالنا.

## المرفق 46

## بيان البعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة

بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الاتحاد الروسي على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة بشأن مسألة المرأة والسلام والأمن. ونهنئ الاتحاد الروسي على رئاسته الناجحة للمجلس في شهر تشرين الأول/أكتوبر، ونتمنى لخلفه رئاسة مثمرة بنفس القدر.

يمهد هذا العام الطريق أمام الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للقرار التاريخي 1325 (2000). بعد مرور 20 عاماً تقريباً على اتخاذه، لا تزال هناك فجوة كبيرة، لا سيما في سياق تلبية احتياجات معينة للمرأة في عمليات السلام، ومنع نشوب الصراعات وحسمها. وتحقيق تلك الأهداف يتطلب نهجاً شاملاً، وأيضاً حلولاً واقعية وعملية.

إن الإرهاب والتطرف العنيف يخلقان أيضاً آثاراً سلبية خطيرة على حياة المرأة. ولذلك، ثمة حاجة إلى بذل جهود حقيقية لحماية النساء والفتيات من العنف والتطرف. وعلى نفس المنوال، فإن النساء يشكلن الضحية الرئيسية للعنف الجنسي إذ يجري استخدامهن كوسيلة من وسائل الحرب والإرهاب، وهو سلاح حرب مروع يهدد السلم والأمن الدوليين. وللقضاء على تلك الجريمة الوحشية، يجب علينا أن نعزز المساءلة والوصول إلى العدالة.

في آذار/مارس، عندما قُدمت أدلة كافية، حاسب العراق إرهابياً من تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش) ارتكب جرائم عنف جنسي ضد فتاة أيزيدية كانت في ذلك الوقت تبلغ من العمر 14 عاماً فقط. وقد أدانت المحكمة الجاني بالمشاركة في اغتصاب فتاة أيزيدية واختطافها. ويعتقد العراق أن هذه الخطوة من شأنها أن تشجع النساء والفتيات الأخريات اللاتي اغتصبن واختطفن أعضاء في تنظيم الدولة الإسلامية على التماس العدالة، حيث أن النظام القضائي قد تعرقل في المحاكمة على هذا النوع من القضايا بسبب إجماع الضحايا عن الإدلاء بشهادتهن علناً. كذلك ستمكّن هذه الخطوة النساء والفتيات الناجيات من العنف الجنسي وتحمي حقوقهن.

يعكف العراق حالياً على إعداد خطته الوطنية الثانية، بمساعدة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، وهي خطة ستركز على التحديات الجديدة والسابقة. وبالنظر إلى الكفاح الذي يخوضه العراق ضد الإرهاب والعقبات المتعددة التي نشأت نتيجة لتلك الحرب، لم تنفذ خطة العمل الأولى تنفيذاً كاملاً. وتقوم المرأة العراقية بدور نشط في جهود الوساطة وجهود مواجهة جائحة فيروس كورونا، حيث أظهرت قدرة كبيرة على الصمود في مجالات عملها.

في عام 2019، قام العراق، بالتنسيق مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، بوضع استراتيجيته الوطنية لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات والتي ستكون بمثابة أداة توجيهية لتوفير الوقاية للنساء والفتيات، والاستجابة إلى احتياجاتهن وزيادة الوعي ضد القوالب النمطية السلبية الجنسانية. وقد اضطلعت منظمات المجتمع المدني بدور نشط في هذا الصدد، حيث ساعدت في تقديم مدخلات هامة لمشروع قانون العنف المنزلي ومشروع القانون المتعلق بالأشخاص الناجين.

في الختام، يعمل العراق على ضمان تمكين المرأة على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مما يعزز مشاركتها في صنع القرار السياسي والاقتصادي، حيث تؤدي المرأة دورا قويا وفعالا في عمليات التحول والبناء الرامية إلى تحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة.

## المرفق 47

## بيان البعثة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة

نشكر الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على استمرار قيادتهما لهذه المسألة، ونشكر أيضاً مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم المتبصرة.

إننا إذ نحتفل بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن، تود أيرلندا أيضاً أن تشكر الاتحاد الروسي على تنظيمه هذه المناقشة المفتوحة اليوم مع التركيز على تنفيذ أفضل للقرار. ونأمل أن يتسنى الاحتفال بهذه المناسبة بطريقة تلتزم بالنهوض بالخطوة.

تؤيد أيرلندا البيان الصادر عن الاتحاد الأوروبي (المرفق 38) والبيان الصادر عن مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن (المرفق 27).

لنكن واضحين، نحن لم نرتقِ إلى مستوى طموحنا. ففي العقدين الماضيين، شهدت خطة المرأة والسلام والأمن تقدماً معيارياً كبيراً ونجاحاً بسيطاً في التنفيذ. ومهما يكن من أمر، فإن التقدم في تحويل خطة المرأة والسلام والأمن إلى حقيقة على أرض الواقع يسير سيرا بطيئاً جداً. ونرى خطط عمل وطنية توضع وتنفذ. وقد اضطلعت المرأة بدور حاسم في بعض عمليات السلام، ولكن هذا غير كافٍ. من دواعي أسفي أننا ما زلنا نناقش تنفيذ القرار 1325 (2000) بعد مرور 20 عاماً على اتخاذه، بدلاً من أن نلقي نظرة على النتائج الملموسة لرؤيته الرائدة.

لقد تعهدنا بالتزامات واضحة في عام 2000 ولا يمكن أن يكون لدينا عذر لعدم الوفاء بها طوال مدة عقدين من الزمن. وحقيقة الأمر أنه لو تحقق بالكامل الوعد الذي قطعه القرار 1325 (2000) والقرارات اللاحقة، لكان عملنا في مجال الحفاظ على السلام والأمن الدوليين مختلفاً تماماً في جميع جداول أعمال المجلس. أقولها ببساطة، لأصبح العالم مكاناً أكثر أمناً.

ومع ذلك، نحن هنا في عام 2020، وما زلنا نكابد العديد من نفس العقوبات التي واجهناها في عام 2000. وهذا ليس مرده إلى فشل في الصياغة، لأن القرارات العشرة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تظهر إن الفشل يكمن في توفر الإرادة السياسية لرؤية العبارات الواردة في القرارات تترجم إلى أفعال.

نحن نعرف من التقرير الأخير للأمين العام (S/2020/946) أنه لا تزال هناك ندرة مروعة في مشاركة المرأة على نحو رسمي أو غير رسمي في عمليات السلام؛ ونعرف أن المنظمات النسائية تعاني من نقص التمويل؛ ونعرف أن العنف القائم على نوع الجنس، والاعتداءات على المدافعات عن حقوق الإنسان آخذة في الازدياد، وأن الإفلات من العقاب على العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات متشهي. ونعرف أنه قد تم تقليص الدعم المقدم للوفاء بالتزامات المتفق عليها، وأن المكاسب التي تحققت في المساواة بين الجنسين، وفي مجال الصحة، والحقوق الجنسية والإنجابية يجري عكس مسارها. ونعرف أن هذه التحديات المستمرة تتفاقم الآن بسبب التأثير غير المتناسب لجائحة فيروس كورونا (COVID-19) على النساء والفتيات. لذلك فإن سؤال اليوم هو: إذا كنا نعرف المسائل التي تعرقل تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، فلماذا لا نفعل المزيد لمعالجتها؟ ما هي المشكلة؟

إن كلامنا لم يتطابق، ولا يتطابق مع واقعنا. ومن المحزن أن الفجوة بين ما نقوله وما نفعله تترك أثراً كل يوم على النساء اللواتي يكافحن مع تأثير الحرب، ويكافحن من أجل بناء السلام. وعقد الاجتماعات مرة واحدة في السنة لن يغير ذلك إذا لم نترجم أقوالنا إلى أفعال ملموسة.

بالنسبة لأيرلندا، فإن هذه الخطة ليست فقط حبرا على ورق. فقد شهدنا في أيرلندا الشمالية مباشرة الأثر التحويلي لإشراك المرأة على طاولة المفاوضات عندما ناضل التحالف النسائي في أيرلندا الشمالية، وهو مجموعة من النساء تنتمي إلى جانبي الانقسام السياسي، من أجل إسماع أصواتهن. لقد أسفرت مشاركتهن عن إبرام اتفاق سلام أكثر استدامة وشمولا، اتفاق يركز على بناء مستقبل مشترك، مع التصالح مع الماضي.

لقد أعطتنا هذه التجربة الحية تقديرا عميقا لأهمية تنفيذ سياسات تراعي المنظور الجنساني عندما يتعلق الأمر بالسلام والأمن. ولهذا السبب، بعد أكثر من 60 عاما من الخبرة المتواصلة في مجال حفظ السلام، ما برحنا ندفع من أجل إدماج المنظورات الجنسانية، وتمكين النساء في صفوف حفظة السلام من تعزيز استجابة البعثات. ولهذا السبب أيضا، اشتركنا مؤخرا مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والشبكة العالمية للنساء في مجال بناء السلام لاستكشاف تجربة بانبات السلام على مستوى القاعدة الشعبية، مع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك، بعد انعقاد مؤتمر المنظمات النسائية في أعقاب نقشي جائحة كوفيد-19، والكيفية التي يمكننا بها دعمهن على نحو أفضل. ولهذا السبب نعمل، مع دول أخرى ومع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، على إدماج برامج المرأة والسلام والأمن ونزع السلاح في جميع أركان النظام المتعدد الأطراف، وإدراج هذه المسألة في خطة عملنا الوطنية، بالنظر إلى أن قضايا نزع السلاح وتحديد الأسلحة تعتبر محورية في حياة العديد من النساء والفتيات في حالات النزاع. ولهذا السبب، فبعد مرور أكثر من عام على خطة عملنا الوطنية الثالثة، تواصل لجنة الرقابة لدينا استعراض تنفيذنا بنشاط وستقدم تقريراً إلى برلماننا عن التقدم المحرز. نحن نحاسب أنفسنا.

وستستخدم أيرلندا، بوصفها عضواً جديداً في مجلس الأمن، عضويتنا لمدة سنتين للتأكد من أن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تُنفَّذ ولا تُقرأ فحسب. وسنعمل على نطاق جدول أعمال المجلس لتسليط الضوء على الآثار المتباينة للنزاعات على المرأة، وإظهار كيف يمكن للمرأة أن تكون عامل تغيير في حالات النزاع وما بعد النزاع، وذلك بإحضار هؤلاء النساء إلى طاولة المجلس. وباختصار، سيكون هدفنا دمج المنظورات الجنسانية في جميع أنشطتنا في المجلس.

وفي نهاية الأمر، أود أن أؤكد على خمس نقاط رئيسية.

أولاً، بعد عقدين من الزمن، نحن بحاجة إلى تجاوز التمييز وتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن عن طريق إدماجها في جميع أعمال المجلس؛ وهو ليس مجرد موضوع للباحث في حدث سنوي. ويجب على المجلس أن يكتف من جهود تعميم مراعاة المنظور الجنساني وأن يدمجها على نحو أكثر اتساقاً في إحاطاته ومناقشاته وتجديد ولاياته وقراراته.

ثانياً، يحتاج المجلس إلى سد الفجوة بين نيويورك والواقع في الميدان. ويتعين عليه أن يستمع مباشرة إلى الخبراء والمجتمع المدني والمنظمات النسائية الشعبية، وأن يكفل سلامتهم عند القيام بذلك. ويجب أن تُستغل الزيارات الميدانية - على المستوى الافتراضي أو الشخصي - بوصفها فرصة للاستماع

إلى النساء المتضررات من النزاعات، وأولئك اللواتي يعملن على بناء السلام، بما في ذلك على مستوى القاعدة الشعبية. وينبغي ألا يكون مجلس الأمن قاعة لترديد الأصدا.

ثالثاً، يجب أن نفعل المزيد لربط الأدوات المتاحة لنا في الأمم المتحدة، من فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن إلى لجنة بناء السلام، وأن نكفل الاسترشاد بالعمل الهام الذي تضطلع به هذه الهيئات في مناقشات المجلس ونتائجه.

رابعاً، نحن بحاجة إلى المساءلة عن الخطة. وخطط العمل الوطنية والإقليمية والتابعة للمنظمات، ولا سيما تلك التي تحصل على تمويل، هي أدوات رئيسية لتوجيه التنفيذ. ويجب أن نستثمر في المبادرات التي تعزز المساواة بين الجنسين وتقدم المساعدة المباشرة للمنظمات النسائية. ويجب أن نعجل بثورة بيانات جنسانية عن المرأة والسلام والأمن لضمان المتابعة وتوفير المعلومات لعملية صنع القرار في الأمم المتحدة.

خامساً، لن نتوقف أبداً عن قول ذلك - إننا نطالب بمشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومُجدية في عمليات السلام. والمكان الأول لإثبات ذلك هو هنا داخل منظومة الأمم المتحدة، من خلال بناء القدرات وتمكين النساء بناة السلام من أجل تيسير مشاركتهن في جميع مسارات مبادرات بناء السلام. ويجب أن تضم أفرقة الأمم المتحدة للوساطة النساء وأن تشارك مع النساء في بناء القواعد الشعبية على الصعيد المحلي لضمان إدراج المنظور الجنساني في المفاوضات واتفاقات السلام.

وعندما يجتمع المجلس بعد 20 عاماً للاحتفال بالذكرى الأربعين للقرار 1325 (2000)، لا يمكننا أن نسمع نفس الأعذار المموجة للتنفيذ المتعثر. ويجب علينا أن نغتتم هذه الفرصة لتجديد التزامنا بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وأن نمضي في العمل بشأن التنفيذ، وذلك بدمج الدروس المستفادة من جائحة مرض فيروس كورونا من أجل إعادة البناء على نحو أفضل. وفيما نتأهب لشغل مقعدنا في المجلس في كانون الثاني/يناير، فإن أيرلندا مستعدة للعمل معكم، سيدي، لتحقيق الرؤية الواردة في القرار 1325 (2000) بدءاً من هنا وابتداءً من الآن.



### بيان البعثة الدائمة لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

يمثل القرار 1325 (2000) معلماً هاماً في اعتراف الأمم المتحدة بالدور الذي ينبغي أن تؤديه المرأة في صنع القرار وتشكيل السياسات، على الصعيدين الوطني والدولي، في المسائل المتعلقة بالسلام والأمن.

وقد شكل القرار خطوة هامة، من خلال حث الدول الأعضاء على زيادة مشاركة المرأة في جميع مستويات صنع القرار، نحو تحقيق المساواة بين الجنسين. ولكنه خطأ، بنفس القدر من الأهمية، خطوة هامة نحو تحقيق الهدف الذي كلفت به الأمم المتحدة وهو تعزيز السلام والأمن.

فلا يمكن أن يكون هناك أمن حقيقي أو سلام مستدام دون المشاركة المباشرة للمرأة. لقد كُتب الكثير عن العلاقة القوية بين الشمول وإحلال السلام المستدام والطويل الأمد. ويجب أن تكون المرأة جزءاً من منع نشوب النزاعات، وتسوية المنازعات، وعمليات السلام والمفاوضات، وحفظ السلام، وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. ومن الضروري أن نستخدم جميع الأدوات في عُدتنا الجماعية لضمان نجاح جهود السلام. ويشمل ذلك إشراك المرأة بشكل هادف في هذه الجهود.

وينبغي أن يكون القرار والتقدم الذي سمح بإحرازه على مدى السنوات العشرين الماضية نموذجاً لطريقة تشكيل جميع هيئات صنع القرار. فالمرأة تضيف منظوراً فريداً وهاماً إلى جميع جوانب المجتمع. ويؤدي الاستماع إلى أصوات النساء وآرائهن وإدماجها إلى وضع سياسات أفضل وأشمل واعتماد قرارات وقوانين أفضل للجميع.

إن كفالة تنفيذ جميع البلدان للقرار خطوة أولى وهامة. والخطوة التالية هي كفالة أن تتقبل جميع البلدان روحه أيضاً. فمشاركة المرأة في السلم والأمن لا تكفي. بل يجب أن يُسمع صوتها في كل مكان.

وفي إسرائيل، تسود القيادة النسائية في جميع هيئات صنع القرار. وتتقلد النساء مناصب جنرالات وكبار المسؤولين الأمنيين في قواتنا الدفاعية، ويعملن كوزيرات في مجلس الوزراء وأعضاء في برلماننا، وكمسؤولات تنفيذيات في مجالس إدارتنا. لقد حققت إسرائيل التكافؤ بين الجنسين في نظامها القضائي، حيث بلغت نسبة النساء بين القضاة 51 في المائة، ومن بينهن رئيسة القضاة في إسرائيل.

كما أننا فخورون بإنجازات إسرائيل بشأن القضايا الجنسانية على الجبهة التشريعية. فقد اتخذت حكومتنا مؤخراً، في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، قراراً يحدد هدفاً يتمثل في أن تشغل النساء 50 في المائة من المناصب العليا في الخدمة المدنية بحلول عام 2023. وكانت إسرائيل أول بلد يعتمد تشريعات محلية تستند إلى القرار 1325 (2000)، الذي يدعو إلى زيادة تمثيل المرأة من مختلف قطاعات المجتمع الإسرائيلي المتنوعة في اللجان العامة والأفرقة التي تتلقى تمويلاً حكومياً.

وتعمل النساء، في إسرائيل وحول العالم، في الخطوط الأمامية لاستجابتنا لجائحة فيروس كورونا. وهن يعملن كضابطات من الرتب العليا في الوحدة العسكرية الإسرائيلية المكلفة بمكافحة الجائحة، وكطبيبات وممرضات وقائدات محليات، وعالمات نفس وأخصائيات اجتماعيات وكمعلمات. إن مشاركة المرأة في تشكيل خططنا الوطنية للاستجابة أمر بالغ الأهمية لكفالة التعافي المستدام والفعال.

ويجب أن يكون القرار 1325 (2000) مصدر إلهام، بنفس الطريقة التي مهد بها الطريق نحو زيادة إدماج المرأة في جهود السلام والأمن على مدى السنوات العشرين الماضية، سعياً لتغيير الطريقة التي نتخذ بها القرارات الرئيسية التي ستشكل مجتمعاتنا على مدى السنوات العشرين المقبلة.

### بيان البعثة الدائمة لإيطاليا لدى الأمم المتحدة

تؤيد إيطاليا البيانين اللذين قدمهما الاتحاد الأوروبي (المرفق 38) ورئيس فريق أصدقاء المرأة والسلام والأمن (المرفق 27) بالنيابة عن مجموعة بلدان من أقاليم متعددة، وتود أن تضيف بعض الملاحظات بصفتها الوطنية.

ونرحب بتنظيم هذه المناقشة المفتوحة بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000)، الذي أبرز كيف أن المرأة والمنظور الجنساني لهما صلة بالتفاوض على اتفاقات السلام والتخطيط لعمليات حفظ السلام والمشاركة فيها، وإعادة بناء المجتمعات التي مزقتها الحروب بغية تحقيق السلام المستدام. وبعبارة أخرى، حدد القرار كيف يمكن لمشاركة المرأة، على جميع المستويات، أن تكون عنصراً أساسياً في المجتمعات القادرة على التكيف والاستقرار.

ومنذ اتخاذ القرار 1325 (2000) وإصدار الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، اتخذ مجلس الأمن عدة قرارات هامة أخرى تركز على جوانب محددة من الخطة وتنفيذها. ومن الضروري أن يستمر المجلس في تعزيز المزيد من النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وأن يقاوم أي ارتداد عنها. وفي الوقت نفسه، تقتضي أهمية الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أن تؤكد جميع هيئات الأمم المتحدة وكياناتها ذات الصلة على استمرار التزامها بتنفيذها تنفيذاً كاملاً وأن تسهم في تعميمها في أنشطتها.

بعد مرور 20 عاماً، وعلى الرغم من إسهام المرأة المجدي في تسوية النزاعات، فإنها لا تزال ممثلة تمثيلاً ناقصاً إلى حد كبير في عمليات السلام. وتقع على عاتق الدول الأعضاء مسؤولية أساسية، إلى جانب الأمم المتحدة، عن تصحيح ذلك الوضع، وإيطاليا ملتزمة بالتزاماً ثابتاً بذلك الهدف.

وقد كثفنا جهودنا خلال السنوات الأخيرة لتعميم مراعاة مشاركة المرأة في عمليات السلام في جميع سياساتنا وأنشطتنا ذات الصلة. وفي كانون الأول/ديسمبر 2016، أطلقنا خطة العمل الوطنية الثالثة في إيطاليا بشأن المرأة والسلام والأمن للفترة 2016-2020. وخصص البرلمان الإيطالي 4 ملايين يورو لدعم تنفيذ الخطة، مما يجعل إيطاليا أحد البلدان القليلة للغاية التي تكرر تمويلها عاماً لتنفيذ خطة عملها الوطنية.

وفي العام التالي، في تشرين الأول/أكتوبر، أطلقنا شبكة الوسيطات في منطقة البحر الأبيض المتوسط، التي تقدر بمشاركتها في تأسيس التحالف العالمي. وبينما نفخر بأن جهودنا تؤدي ثمارها، فإننا مصممون على مواصلة العمل. ولا ندخر جهداً في زيادة تطوير شبكة الوسيطات في منطقة البحر الأبيض المتوسط من خلال فتح فروع محلية جديدة. وقد افتتح فرعان مؤخراً في تركيا وقبرص، وسيفتتح ثالث في كوسوفو في 19 تشرين الثاني/نوفمبر.

وفي الشهر المقبل، وفي إطار الحوارات المتوسطة، سننظم الدورة الرابعة لمنتدى المرأة من أجل زيادة الوعي بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والجمع بين النساء الملهمات للمشاركة في تبادل مثير للأفكار.

وفي الوقت نفسه، فإننا ننظر إلى ما بعد عام 2020. ونعكف حالياً على صياغة خطة عملنا الوطنية الرابعة بشأن المرأة والسلام والأمن، 2020-2024، بإسهام فعال من منظمات المجتمع المدني

والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والنقابات العمالية. كما ستشارك هذه الجهات الفاعلة مشاركة كبيرة في تنفيذ الخطة.

إن الطريق أماننا لا يزال طويلا ومتعرجا. ويجب أن نتضافر جهودنا لمجابهة التحديات التي تواجه التنفيذ الكامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وستواصل إيطاليا الاضطلاع بدورها في هذا المسعى الجماعي.

## بيان الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة، إيشيكاني كيمييرو

أود أن أشكر الاتحاد الروسي على عقد هذه المناقشة احتفالاً بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000)، بشأن المرأة والسلام والأمن.

تعزز اليابان الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بوصفها ركيزة هامة من ركائز سياستها الدولية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وتعرب اليابان، بوصفها من أشد المؤيدين لمفهوم الأمن البشري، عن تقديرها لأن جلسة اليوم تركز على تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. فالنقاش في الأمم المتحدة لن يؤدي إلى نتائج تذكر ما لم يسفر عن تغييرات إيجابية على أرض الواقع وعن تقديم خدمات أفضل للمحتاجين.

واسمحوا لي أن أشرح الإجراءات الملموسة التي تتخذها اليابان لتنفيذ خطة عملها الوطنية، على النحو المطلوب في القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، في المجالات الأربعة التالية: المشاركة، ومنع نشوب النزاعات، والحماية، والإغاثة الإنسانية والإنعاش.

أولاً، فيما يتعلق بالمشاركة، وبالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وعلى الصعيد الثنائي من خلال الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، تدعم اليابان مبادرات البلدان النامية الرامية إلى تحسين مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها وحفظ السلام وبناءه. وفي إطار مبادرة شراكات مجموعة الدول السبع المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، تدعم اليابان سري لانكا من خلال هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتعزيز مشاركة المرأة في المصالحة وبناء السلام على الصعيد الوطني، بما في ذلك وضع خطة العمل الوطنية.

ثانياً، فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات مع مراعاة المنظور الجنساني، فضلاً عن التصدي للعنف الجنساني والجنسي ضد المرأة في النزاعات، ستواصل اليابان دعم عمل فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع في مجالات التحقيق الجنائي والملاحقة القضائية والإصلاح التشريعي وبناء قدرات السلطات القضائية والأمنية.

ثالثاً، فيما يتعلق بحماية النساء والفتيات في النزاعات وبعدها، ستعمل اليابان بشكل وثيق مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وأمانة مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع، ضمن آخرين، من أجل تلبية الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات، بما في ذلك الاحتياجات المادية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية وتلك المتعلقة بالحماية القضائية. وقد ساهمت اليابان بمبلغ مليوني يورو في هذا العام في الصندوق العالمي للناجين من آثار العنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

رابعاً، فيما يتعلق بالإغاثة الإنسانية والإنعاش، ما فتئت اليابان منذ عام 2018 تتأصر البرنامج الرئيسي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وهو مبادرة "القيادة النسائية وتمكين المرأة ومنحها القدرة على الوصول وحمايتها في الاستجابة للأزمات". وفي عام 2019، ساهمت اليابان بنحو 8,8 ملايين دولار لدعم المشاريع في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط في إطار هذه المبادرة.

وأود أن أشدد على نقطتين حاسمتين لتحقيق التنفيذ الفعال للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من جانب مختلف الجهات الفاعلة المشاركة في تقديم المساعدة على أرض الواقع، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة الثنائية والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، من بين جهات أخرى.

إن مبدأ تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني يأتي في المقام الأول. والنقطة الثانية هي تبادل المعلومات بين جميع الجهات الفاعلة واتخاذ الجميع إجراءات متسقة. وينبغي أن تضطلع هيئة الأمم المتحدة للمرأة والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع بدور قيادي في هذا الصدد. وتعتقد اليابان أيضا أن لجنة بناء السلام يمكنها أن تستفيد من قدرتها على عقد الاجتماعات لتوفير منبر مواضيعي بشأن هذه المسألة والجمع بين كل الجهات الفاعلة ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

في الختام، أود أنؤكد أن اليابان على استعداد لدعم جهود الأمم المتحدة لتعزيز دورها بشأن المرأة والسلام والأمن.

## بيان البعثة الدائمة للأردن لدى الأمم المتحدة

أود أن أعرب عن تقدير الأردن للمتكلمين اليوم وأن أرحب بتقرير الأمين العام (S/2020/946) وتوصياته بشأن المرأة والسلام والأمن.

كما يؤيد الأردن البيان الذي قدمته كندا باسم مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن (المرفق 27).

بينما نحتفل بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000)، يؤكد الأردن مجددا التزامه بالتنفيذ الكامل لجميع ركائز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. إن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ذات قيمة قصوى للأردن، وقد تم إدراج أهدافها وتنفيذها من خلال خطة عملنا الوطنية. ونحن على رأس المدافعين عن المساواة بين الجنسين، ولكن يوجد بالتأكيد مجال للتحسين ويبدأ ذلك على المستوى العام.

وكما أوضح الأردن في خطة العمل الوطنية الأردنية للفترة 2020-2025، من الضروري بناء ثقافة السلام والمساواة بين الجنسين مع التركيز بشكل خاص على الشباب ومنع العنف الجنساني.

وقد قطع بلدي أشواطاً كبيرة نحو إدماج المنظورات الجنسانية في جميع مهام حفظ السلام، وهو ملتزم بمواصلة بتطوير أفضل الممارسات بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في العمليات العسكرية والشرطية، بما في ذلك التدريب السابق للنشر، وكذلك دعم أدوار ومهام مستشاري الشؤون الجنسانية في بعثات حفظ السلام. وزاد الأردن نسبة النساء في المناصب القيادية العليا في المديرية العامة للدفاع المدني، من خط أساس بنسبة 4,7 في المائة، في عام 2018، إلى 5,5 في المائة في عام 2019، ومن 1 في المائة إلى 1,6 في المائة في قوات الدرك خلال الفترة نفسها. كما عين بلدي مستشاراً متفرغاً للشؤون الجنسانية في المؤسستين العسكرية والأمنية على حد سواء. وفي عام 2020، سينشر الأردن أيضاً 716 من حفظة السلام في مختلف البعثات، 29 منهم من حفظة السلام من الإناث.

كما يلتزم الأردن في خطة عمله الوطنية بتوفير الخدمات الإنسانية التي تلبي وتراعي الاحتياجات الجنسانية، مثل الخدمات النفسية والاجتماعية والقانونية والصحية، وتيسير الوصول الآمن إليها، لا سيما للنساء والفتيات واللاجئين الأكثر ضعفاً في الأردن.

كما تتماشى خطة العمل الوطنية الأردنية مع خطة الأردن للاستجابة للأزمة السورية، حيث يجري توفير التدريب المهني للنساء باعتبارهن من مقدمي الخدمات الإنسانية في الخطوط الأمامية لتزويد النساء بوسائل إعالة أنفسهن ولزيادة صمود المجتمعات المحلية. كما وفرت الخطة وعياً بالمنظور الجنساني داخل النظام القضائي، ووفقاً لإدارة حماية الأسرة، زادت التقارير عن العنف المنزلي بنسبة 41 في المائة في عام 2019 مقارنة بعام 2018.

كما أحرز تقدم نحو تعزيز قدرات المنظمات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني التي تقودها النساء لضمان اتباع نهج شامل في إعداد خطط العمل الوطنية وتنفيذها ورصدها على حد سواء. إن لدى الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، ولا سيما المنظمات النسائية العاملة في مناطق النزاع، ما يلزم من معارف وخبرات واسعة لبناء السلام المستدام. فيمكنها أن تضطلع بدور مركزي في منع نشوب النزاعات، بما في ذلك الإنذار المبكر، وفي عمليات السلام. وبالإضافة إلى ذلك، فإن استغلال الحركات المتطرفة لوضع المرأة

وحقوقها يجعل من المهم للغاية أن تعالج ظاهرة التطرف العنيف من منظور جنساني؛ ولدى المنظمات النسائية خبرة لا تقدر بثمن في هذه الحالات.

وقد كشف مرض فيروس كورونا عن أهمية الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في الاستجابة للآزمات. وكانت المرأة الأردنية في الخطوط الأمامية للاستجابة في قطاعي الأمن والصحة أثناء الإغلاق. وبالإضافة إلى ذلك، اضطلعت منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء بدور هام في الاستجابة لاحتياجات المجتمع المحلي خلال الإغلاق. وتتنظر الحكومة الأردنية إلى العلاقات مع منظمات المجتمع المدني باعتبارها جوهر نجاح جهودنا الرامية إلى التصدي للآزمة. وهدفنا هو ضمان أن تكون مناصب القيادة وصنع القرار من بين فرص العمل التي تتوق المرأة إلى الانضمام إليها. فإشراك المرأة في جميع العمليات السياسية والإقليمية مبدأ قيّم في الكفاح من أجل السلام والأمن.



### بيان نائب الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة، مايكل ك. كيبوينو

في الوقت الذي يحتفل فيه العالم بالذكرى السنوية العشرين للقرار 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن، يكتسي التركيز على التنفيذ على نحو أفضل والمشاركة الكاملة والمتساوية وتمكين المرأة سياسيا واقتصاديا أهمية بالغة. وتتوه كينيا بمثابرة العاملات في مجال بناء السلام، لا سيما في مواجهة جائحة فيروس كورونا، بوصفهن مستجيبات في الخطوط الأمامية ووسيطات وحافظات سلام، لا سيما وسط المشردين داخليا وفي مخيمات اللاجئين.

وقد ذكرتنا الإحاطات والمناقشات والنتائج المختلفة التي أجريت هذا الصباح بأن هناك حاجة إلى تعزيز الاتساق والتعاون بين الحكومات والمجتمع المدني والمجتمع الدولي من أجل كفالة أن يؤدي تنفيذ القرار 1325 (2000) في الميدان إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وحماية النساء والفتيات والمساءلة عندما يتعلق الأمر بالعنف الجنسي والجنساني في حالات النزاع وفي غير حالات النزاع على حد سواء.

وعلى الرغم من التقدم خطوات في السعي إلى ضمان مشاركة المرأة وقيادتها من قبل، لا يزال يتعين القيام بالمزيد خلال النزاع وبعده من أجل تحقيق التنفيذ الكامل للقرار 1325 (2000) والخطوات التالية ذات الصلة.

أولا، ينبغي استدامة الشمولية من خلال سياسات واستراتيجيات وطنية هادفة تعطي الأولوية لحقوق المرأة وتعزز إسهام المرأة في السلام.

ثانيا، يجب أن يعطى القرار 1325 (2000) طابعا محليا وقائما على المجتمع من أجل معالجة سياقات تنفيذ محددة.

ثالثا، إن اتباع نهج مشترك بين الأجيال يربط بين الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من جهة وجدول أعمال الشباب والسلام والأمن من جهة أخرى، أمر بالغ الأهمية. فيجب أن تكون هذه البرامج متسقة من أجل استجابة كاملة وشاملة لا تدع أحدا يتخلف عن الركب.

رابعا، إن تنفيذ القرار 1325 (2000) جهد شامل للمجتمع بأسره يتطلب عملا متضافرا ومتسقا من جانب الحكومة ومواطنيها على السواء. ولذلك، ينبغي التصدي للقوالب النمطية الاجتماعية الثقافية الراسخة التي تحد من مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية.

خامسا، ينبغي إدراج المسائل المتعلقة بتغير المناخ والتنمية المستدامة في استراتيجيات بناء السلام، إذ أن هذه الأزمات تؤدي إلى تفاقم التهميش وتضعف المجتمعات وتزيد من حدة عدم المساواة بين الجنسين، لتصبح بذلك مضاعفات للتهديدات وعوائق تحول دون التنفيذ الكامل للقرار 1325 (2000).

سادسا، ينبغي إدماج المبادرات والمنظورات المراعية للاعتبارات الجنسانية في تصميم عمليات بناء السلام وحفظ السلام، من أجل تلبية احتياجات المرأة الخاصة وتطلعاتها في دورة السلام والنزاع.

وفيما يتعلق بتنفيذ القرار 1325 (2000)، حققت حكومة كينيا ما يلي.

أولاً، وضعنا خطة عمل وطنية لحفز إدماج القرار 1325 (2000) في استراتيجيات التنمية ومنع النزاعات وحلها والسلام والأمن والمصالحة. ونحن في المرحلة الثانية من تنفيذ خطة العمل الوطنية، إذ نبدأ عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثانياً، قمنا بتنفيذ التدريب القائم على الجنسانية للنساء في مجال بناء السلام على مستوى القاعدة الشعبية ودمجناهن في لجان السلام والمصالحة التي تدعمها الحكومة.

ثالثاً، وضعنا سياسات واستراتيجيات جنسانية تدفع بتقديم المرأة في مسيرتها المهنية إلى أدوار القيادة وصنع القرار في أجهزة السلام والأمن مثل قوات الدفاع الكينية.

رابعاً، رفعنا نسبة مشاركة النساء في بعثات حفظ السلام إلى 19 في المائة.

كما تكتسي الأطر والآليات الإقليمية أهمية كبيرة في تعزيز السياسات والمشاريع الوطنية لبناء السلام. وبالنسبة لمنطقتنا، تشمل هذه الأولويات الاتحاد الأفريقي وشبكة الوسيطات الأفريقيات وإطار الاتحاد الأفريقي القاري للنتائج من أجل الرصد والإبلاغ بشأن تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في أفريقيا. وقد قمنا بالتحقق من صحة الإطار القاري للنتائج في مارس 2018، إذ أننا نرى أهمية القيمة القياسية في التنفيذ لا من الناحية الكمية فحسب، بل من الناحية النوعية كذلك.

وستنهض كينيا بوصفها عضواً منتخبا جديداً في مجلس الأمن، بالشراكة مع الدول التي تشاطرها الرأي، بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بهدف اتخاذ إجراءات عملية مناسبة على الصعيد العالمي بشأن هذا الموضوع.

### بيان البعثة الدائمة للاتفيا لدى الأمم المتحدة

نشيد برئاسة الاتحاد الروسي لمجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر على عقدها مناقشة اليوم. وتشكر لاتفيا الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، وبقية مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم وإسهاماتهم القيمة في هذه المناقشة. وترحب لاتفيا بآخر تقرير للأمين العام عن المرأة والسلام والأمن وتوصياته (S/2020/946).

وتؤيد لاتفيا البيانين اللذين ألقيا باسم الاتحاد الأوروبي (المرفق 38) ومجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن (المرفق 27).

يحتفل المجتمع العالمي هذا العام الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000) وهو القرار التاريخي لحقوق المرأة في النزاعات والسلام على السواء. لا يمكننا أن نشعر بالرضا عن الذات وننسى أننا لم نصل حتى إلى منتصف الطريق إلى مبتغانا، خاصة عندما نواجه تحديات جديدة، على الرغم من أنه تم تحقيق الكثير بالفعل.

ولم يسبق للخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على الإطلاق أن كانت أكثر أهمية مما هي عليه في زمن الجائحة العالمية هذا. فهي تختبر المعارف والتجارب التي اكتسبناها على مر السنين وتطرح تحديات غير مسبقة لحقوق النساء والفتيات وشمولهن وتمثيلهن ومساواتهن وحمايتهن. وتزيد من مواطن الضعف في النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تخاطر بدورها بعكس مسار المكاسب التي تحققت على مدى عقود. ولا يمكننا أن نسمح بأن تصبح حقوق النساء والفتيات أضرارا تبعية.

فالنساء والفتيات من أقل الفئات حماية في هذه الجائحة. وهن في نفس الوقت على الدوام في الخطوط الأمامية لمكافحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ويخاطرن بأرواحهن لإنقاذ الأرواح. إن هذه الأوقات غير المسبوقة تبين أن مشاركة المرأة في منع الأزمات وفي الإجراءات المراعية للاعتبارات الجنسانية والقائمة على حقوق الإنسان تكتسي أهمية بالغة، وهي أحد مفاتيح الاستجابة الناجحة لجائحة كوفيد-19 وعواقبها. وتؤكد البيانات هذه النقطة وتبين أن البلدان التي تقودها النساء تظهر نتائج أفضل من البلدان التي يقودها الرجال خلال الجائحة، الأمر الذي يقودنا إلى تقدير أعمق لمدى أهمية الخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

مرة أخرى إنه تذكير بأن المرأة يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من استجابتنا، ليس فقط في تصدينا لجائحة كوفيد-19، بل أيضا للتحديات الأمنية العالمية وأية مسائل أخرى لها تأثير على النساء والفتيات. ويجب على المجتمع الدولي أن يوحد جهوده لضمان التنفيذ الكامل للخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ولا يمكننا التعجيل بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إلا بالعمل معا.

تؤيد لاتفيا بقوة الخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، لا سيما أنها أساسية للأمن العالمي. وقضايا المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة يمثل أولويات طويلة العهد لدى لاتفيا في مشاركتها في المنظمات الدولية وفي التعاون الإنمائي. وبوصفنا دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي، نشترك بهمة في تعزيز خطة المرأة والسلام والأمن في إطار سياسات الاتحاد الداخلية والخارجية. كذلك فإن المساواة بين الجنسين من

أولويات لاتفيا في الأمم المتحدة. ونحن ندعم بهمة جهود الأمم المتحدة، بما في ذلك تقديم المساعدة المالية لعمليات هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

في أيلول/سبتمبر، انتُخبت لاتفيا عضواً في لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة للفترة 2021-2025. وتبدأ مهمتنا في لجنة وضع المرأة في العام المقبل، ونحن ملتزمون بالقيام بدور نشط في صياغة وإنفاذ المعايير والسياسات العالمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

نحن فخورون لكون البنك الدولي، في الدراسة التي أعدها عن "المرأة والأعمال التجارية والقانون 2019: عقد من الإصلاح"، قد اعترف بلاتفيا بوصفها من بين الاقتصادات الستة في جميع أنحاء العالم التي تمنح المرأة والرجل حقوقاً قانونية متساوية. وتؤكد لاتفيا على تعزيز مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار، على سبيل المثال في القوات المسلحة الوطنية، وفي مؤسسات الدولة وفي السياسة. وعلى وجه التحديد، أدرجت لاتفيا مبادئ المشاركة في برنامج المرأة والسلام والأمن في الممارسة العملية، حيث تشكل النساء 16 في المائة من الأفراد في القوات المسلحة الوطنية، بينما لا يتجاوز متوسط مشاركة الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي 10 في المائة، وولدينا في قوة شرطة الدولة نسبة 30 في المائة من النساء.

في 14 تموز/يوليه، وافقت حكومة لاتفيا على خطة العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن للفترة 2020-2025. وتتوخى خطتنا ثلاث مهام رئيسية في إطار خطة المرأة والسلام والأمن: أولاً، زيادة الوعي العام بقضايا المساواة بين الجنسين، والقضاء على العنف القائم على نوع الجنس، ولا سيما في صفوف الأجيال الشابة؛ أولاً، زيادة الوعي العام بقضايا المساواة بين الجنسين والقضاء على العنف القائم على نوع الجنس؛ ثانياً، التدريب في قطاع الدفاع والشؤون الداخلية، بما في ذلك إنشاء وظيفة مستشارة للشؤون الجنسانية؛ وثالثاً، نقل خبرة لاتفيا ومعرفتها. ويجري تنفيذ هذه المهام بالتعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني وشركائنا الأجانب.

إن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تتغير باستمرار وقد تطورت كثيراً خلال السنوات العشرين الماضية. والذكرى السنوية العشرين لإقرارها تمثل فرصة مناسبة ليس فقط للتأمل في الماضي بل أيضاً للتطلع إلى المستقبل والتصدي للتحديات القائمة التي تواجه تنفيذ الخطة. وبما أن هذا التأمل يتزامن مع الوباء العالمي، يجب أن نعيد تقييم الإطار وأن نعيد التفكير في نهجنا، بينما نسعى جاهدين للمضي قدماً بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في السنوات العشرين المقبلة. كذلك الوقت مناسب لضمان اتخاذ الخطوات اللازمة ليتسنى الاحتفال بالخطة كل يوم وليس مرة واحدة في السنة. ويجب أن نرص صفوفنا لنضمن أن أصوات النساء تدوي عالياً وتُسمع بوضوح.

## بيان المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، ماجد عبد الفتاح عبد العزيز

[الأصل: بالعربية]

تكتسي جلسة المجلس اليوم بشأن المرأة والأمن والسلام أهمية بالغة هذا العام، لتزامن مع احتفالاتنا بالذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة، إلى جانب الاحتفال بالذكرى العشرين لاعتماد مجلس الأمن لقراره التاريخي 1325 (2000) الذي ما برح يشكل حجر الزاوية في التأكيد على أهمية دور المرأة ومشاركتها الفاعلة في الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلام، وحفظ السلام، وبناء السلام بعد انتهاء النزاعات.

تم إحراز تقدم كبير في مجال تعزيز دور المرأة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ويتضح ذلك جلياً في إدماج خطة المرأة والسلام والأمن في سائر محاور عمل الأمم المتحدة، وخاصة بوصفها إحدى القضايا القطاعية التي ترتبط بتنفيذ خطة التنمية لعام 2030 بمحاورها المختلفة، فضلاً عن الجهود المتصلة الهادفة إلى تنفيذ الهدف الخامس من الخطة.

وفي نفس الوقت، تجلّى ذلك بوضوح في الاحتفال الرفيع المستوى في الجمعية العامة بمناسبة مرور 25 عاماً على المؤتمر العالمي الرابع للمرأة ومنهاج عمل بيجين. على الرغم من الأشواط الطويلة التي قُطعت لتعزيز دور المرأة وإشراكها في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لا يزال يتعين على المجتمع الدولي بذل المزيد من الجهد نحو تمكين المرأة من أداء الدور اللائق بها، خاصة في مجالات السلم والأمن، الأمر الذي يتعين على مجلس الأمن أن يولييه أهمية كبيرة في المرحلة المقبلة.

إن تقارير الأمين العام تشير بكل وضوح إلى تدني نسبة مشاركة النساء في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، إذ تشكل مشاركتهن 4,2%، فضلاً عن ندرة مشاركة المرأة في المفاوضات الهادفة إلى منع نشوب النزاعات أو احتوائها أو تسويتها. ورغم التقدم المحرز في منح المرأة الفرصة اللائقة بها لتولي مناصب قيادية في الأمم المتحدة، ما زالت المرأة في العديد من دولنا لا تحتل المناصب اللائقة بها وبإمكاناتها المتميزة مهنياً وذلك نتيجة موروثات ثقافية أو دينية عفا عليها الزمن.

أما على الصعيد الإقليمي فتعمل جامعة الدول العربية بدأب مع دولها الأعضاء على دعم مجلس الأمن والأمم المتحدة في تنفيذ القرار 1325 (2000) منذ اتخاذه. حيث أصدرت الجامعة العربية العديد من الاستراتيجيات والتوصيات الإرشادية المتعلقة بحماية المرأة العربية وتعزيز دورها، خاصة في مجال السلم والأمن. وأود أن أشير في هذا السياق إلى أن مجلس جامعة الدول العربية في اجتماعه المعقود على المستوى الوزاري في دورته 144 لعام 2015 اعتمد "استراتيجية حماية المرأة العربية" بوصفها استراتيجية إقليمية وخطة عمل تنفيذية بشأن حماية المرأة العربية، وبوصفها منهاجاً أساسياً يؤدي إلى رفع درجة الوعي عند المسؤولين والجهات الفاعلة ذات الصلة بالقرارات الدولية والإقليمية، وتنفيذها، وذلك بتوفير الحماية للنساء والفتيات في المنطقة العربية، انطلاقاً من المحاور الأساسية للاستراتيجية.

تلك المحاور تتمثل في دعم المشاركة الفاعلة للنساء والشابات وتعزيز دورهن القيادي، والوقاية من النزاعات، وكذلك القضاء على أشكال العنف كافة ضد النساء، وضمان حصول النساء والفتيات في المنطقة العربية على احتياجاتهن من الإغاثة وفي الوقت المناسب. وتقوم الجامعة العربية أيضاً بالتعاون مع الأمم

المتحدة ووكالاتها المتخصصة المعنية بالمرأة، بدعم تعزيز المرأة وتمكين وتفعيل دورها في مختلف المناحي السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، من خلال تنظيم الاجتماعات المشتركة وتكثيف الجهود العربية لمعرفة مواطن القصور ومعالجتها في إطار إقليمي يحقق الاستفادة من الخبرات المشتركة.

في هذا الإطار، أود أن أشير إلى "المؤتمر الوزاري العربي الأول حول المرأة والسلام والأمن" الذي عقدته الجامعة العربية في عام 2016، واعتمدت فيه عدة توصيات هامة في إطار تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ووفقاً لذلك، وبالنظر إلى الظروف الخاصة التي تكتنف المرأة العربية في مناطق الصراع في منطقتنا، بما في ذلك، في سوريا، وليبيا، واليمن، والعراق، والصومال، وفي أماكن أخرى، اتخذ مجلس جامعة الدول العربية قراراً على المستوى الوزاري في دورته 151 المعقودة في آذار/مارس 2019 تشكيل "لجنة الطوارئ لحماية النساء أثناء النزاعات المسلحة في المنطقة العربية".

بالإضافة إلى ذلك تم إنشاء الشبكة العربية لوسيطات السلام، بوصفها إحدى آليات لجنة المرأة العربية لتعمل بالتوافق مع العديد من الآليات المماثلة في مناطق أخرى، حيث يجري تبادل الخبرات والاستفادة من التجارب المماثلة بالتنسيق والتعاون الوثيق مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

في إطار احتفال الأمم المتحدة بالعديد من المعالم الهامة في تاريخها خلال هذا العام، ومن بينها الاحتفال بمرور عقدين على اتخاذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000)، تحت جامعة الدول العربية المجتمع الدولي على اغتنام هذه المناسبة الهامة لمضاعفة الجهود لتعزيز دور المرأة وتمكينها في المستقبل، بما يتماشى مع شعار هذه الدورة التاريخية للأمم المتحدة، "المستقبل الذي نصبو إليه" مما يضمن للمرأة حقها الكامل في مختلف المجالات، وضمان مشاركتها الفاعلة لا سيما في المناصب القيادية العليا، وتأكيد تمثيلها في مسارات صنع السلام، ومنع نشوب النزاعات وتسويتها، وفي جهود بناء السلام بعد انتهاء النزاعات. ونأمل عندما نعقد جلستنا في العام القادم أن تكون المرأة قد حققت المزيد من الإنجازات، وتغلبت على المزيد من التحديات، وأصبحت شريكاً فاعلاً في تحقيق السلم والأمن الدوليين.

### بيان الممثلة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة، أمل مدلي

أود أولاً أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، وأشكركم على تنظيم هذه المناقشة الهامة بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار التاريخي 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن. وأود أيضاً أن أشكر المتكلمين على إحاطاتهم الشاملة، وكذلك على قيادتهم كل في مجال عمله.

وإذ أني أنحدر من بلد أظهرت فيه المرأة للعالم أجمع أن دورها ليس أن تتحمل وطأة النزاعات وأن تبسم الجراح الناجمة عنها، فإنني أخاطب المجلس اليوم بكل فخر. أثبتت النساء أنهن لسن ضحايا فحسب بل عناصر أساسية ونشطة للتغيير.

وأود أن أذكر بلحظة معينة ذات صلة تؤكد هذه الفكرة. في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 وبعد ليلة من الاضطرابات في ضواحي بيروت، ملأت الأمهات والنساء اللبانيات في المنطقة الشوارع وسرن معاً في مسيرة تضامنية، حواملات الأعلام اللبنانية واللافتات والورود البيضاء والشموع، داعيات إلى السلام والتعايش والوحدة وهتفن بصوت عال: "نحن أمهات البلد لن نقبل تقسيمه".

لقد كانت النساء اللبانيات في طليعة كل مناسبة. وقد لعبن دوراً أساسياً من خلال مشاركتهن الواسعة في حركة 2019 على الأرض، ورفعن أصواتهن للدعوة إلى التغيير المنهجي، والحفاظ على الوجه السلمي للاحتجاجات، وتشكيل الحواجز العازلة بين قوات الأمن والمتظاهرين لمنع اندلاع العنف. كما كن من أوائل المستجيبين للانفجار المأساوي الذي وقع في 4 آب/أغسطس 2020، بصفتهم إطفائيات وممرضات وطبيبات ومساعدات طبيبات وصيدلانيات ومقدمات للرعاية وأخصائيات اجتماعيات وناشطات وصحفيات ومراسلات وإعلاميات وناجيات ومدافعات عن حقوق الإنسان وقائدات ومتطوعات.

وفي هذا السياق، تجسد خطة عملنا الوطنية الأولى بشأن القرار 1325 (2000)، التي أقرها مجلس الوزراء في العام الماضي، تطلعات لبنان إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتوطيد مشاركتها المنصفة والكاملة والمجدية والفعالة في بناء السلام المستدام ومنع نشوب النزاعات وتعزيز الاستقرار الوطني. وفي هذا العام، وعلى الرغم من جميع التحديات المستمرة، يسير التنفيذ على الطريق الصحيح، حيث تقود اللجنة التوجيهية الوطنية للقرار 1325 جهود التنسيق والتنفيذ، وعلى رأسها الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، وتدعمها وكالات الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من الأزمات المحلية غير المسبوقة، فإن لبنان يتقدم بسرعة في مجال مشاركة المرأة في قطاعي الدفاع والأمن. فقد جعلت القوات المسلحة اللبنانية من أولوياتها القصوى تجنيد النساء في صفوفها، مما أدى إلى زيادة كبيرة في التحاق الإناث، حيث بلغ عدد النساء أكثر من 4 000 امرأة، بما في ذلك في القوات الجوية وأفواج الحدود البرية ولواء الحرس الجمهوري. وتبلغ نسبة مشاركة المرأة في الأكاديمية العسكرية اليوم 43 في المائة، وتبلغ نسبة النساء بين الضباط العسكريين والجنود ذوي الرتب العليا 5,5 في المائة، مع وجود خمس نساء برتبة عميد.

وعلاوة على ذلك، تم نشر النساء في الجيش اللبناني في مناطق شديدة الخطورة، مثل نقطة تفتيش وادي حميد في عرسال، وهي واحدة من أخطر عمليات الانتشار العسكري، التي تعرضت لهجوم من قبل

تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة في عام 2014. كما تركزت النساء في مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين في شمال لبنان، حيث دار القتال بين القوات المسلحة اللبنانية وجماعة فتح الإسلام في عام 2007.

وفيما يتعلق بمشاركة المرأة في قوات الأمن، أدرجت المديرية العامة للأمن العام في خطتها الاستراتيجية الخمسية هدف الزيادة التدريجية في تجنيد النساء في صفوفها.

وفيما يتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة، فإن لبنان ملتزم بالمضي قدماً في هذه الخطة. تضم الحكومة المؤقتة الحالية ست وزيرات، من بينهن نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الدفاع، ما يجعلها أول امرأة عربية تشغل هذا المنصب. وفي عام 2019، اعتمدت الحكومة السابقة أيضاً أول وزيرة داخلية في العالم العربي.

وأود أن أعرب عن امتناني الكبير للمساهمة والإنجازات الهائلة التي حققتها النساء في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وأن أشدد على الدور الرئيسي للمرأة في حفظ السلام. تمثل النساء اليوم نسبة مئوية صغيرة ولكنها متزايدة من حفظة السلام الذين يخدمون تحت راية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وخلال السنوات الماضية، شهدت القوة، التي تحتل المرتبة الثانية بين عمليات الأمم المتحدة الرئيسية لحفظ السلام من حيث النسبة المئوية لحافظات السلام، زيادة طفيفة في عدد النساء حافظات السلام، حيث بلغت نسبة النساء نحو 29 في المائة من حوالي 800 من حفظة السلام المدنيين وحوالي 5 في المائة من حوالي 10 300 من حفظة السلام العسكريين.

ونحن نؤيد بقوة جهود الأمم المتحدة لكفالة تكافؤ الجنسين في حفظ السلام. ونشكر البلدان المساهمة بقوات في القوة على توسيع مشاركة المرأة في وحداتها، ونؤيد بقوة توسيع دور النساء وعددهن في القوة، فضلاً عن مشاركتهن المجدية في جميع جوانب العمليات.

ونحن، كبلد موقع على إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الناتج عن مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، نعتبر الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بالغة الأهمية لتعزيز أداء عمليات حفظ السلام على جميع المستويات، وبالتالي الإسهام في تحقيق سلام مستدام وأطول أمداً. وفي هذا الصدد، نشيد بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لإدماجها منظوراً جنسانياً في مهمتها وكفالة مشاركة المرأة الكاملة في العمليات اليومية، امتثالاً للقرار 1325 (2000).

وعلى الرغم من التقدم الذي أحرز خلال السنوات العشرين الماضية فيما يتصل بالخطة المتعلقة المرأة والسلام والأمن، لا تزال ملايين النساء متفقات على أنه لا يزال يتعين القيام بالكثير من العمل لكي تتطور الخطة إلى مستقبل تقود فيه المرأة مسائل السلام والأمن وتشارك على قدم المساواة بشكل كامل ومجد فيها. وينبغي لآراء النساء وحضورهن النشط على الأرض في جميع أنحاء العالم ومطالبهن وتطلعاتهن أن تترجم إلى تغيير حقيقي. إن عالم اليوم، الذي يكابد النزاعات والحروب والاضطرابات الواسعة الانتشار، يحتاج إلى زيادة تمثيل المرأة في جميع المجالات وعلى جميع المستويات لمنع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها وتعزيز السلام والأمن.



## بيان الممثل الدائم لليختنشتاين لدى الأمم المتحدة، كريستيان فينافيزر

إن الذكرى السنوية العشرين للقرار 1325 (2000) لحظة هامة بالنسبة لمجلس الأمن. فهي تمثل بداية خطة كان لها تأثير هائل على أرض الواقع وهي مصدر للإحباط المستمر في آن معاً. ومع ذلك، ينبغي قبل كل شيء أن نحیی عمل المجتمع المدني في وضع وتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وينبغي أن يُسمع صوته اليوم. إننا نستوحي الإلهام من المتظاهرات الشجاعات في بيلاروس اللواتي هن عناصر نموذجية للتغيير السلمي. وبينما نرى إحرار تقدم نحو المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية، فإن مشاركة المرأة في عمليات صنع السلام الرسمية، على سبيل المثال، لا تزال محدودة. لا تتضمن العديد من اتفاقات السلام أحكاماً تعطي للمرأة صوتاً كافياً وتبلي على نحو كافٍ احتياجاتها الأمنية وفي بناء السلام. ونشجع مجلس الأمن أيضاً على أن يدعو بصورة مستمرة بقدر أكبر خبرات لتقديم إحاطات.

وإسهاماً من ليختنشتاين في زيادة تعزيز ركيزة المشاركة للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن فقد كلفت معهد جورج تاون للمرأة والسلام والأمن بإجراء مشروع بحثي بشأن أثر مشاركة النساء في القوات المسلحة للدول على احترام القانون الدولي الإنساني.

لتمكين المرأة من أن تصبح عنصر تغيير وتسهم في عالم أكثر سلاماً واستدامة ورخاء، نحتاج إلى تهيئة بيئة تمكينية شاملة للجميع وخالية من التمييز والقواعد الاجتماعية والسلوكيات غير المنصفة. ومن الجوهرى لتحقيق هذه الغاية تعميم الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في منظومة الأمم المتحدة بأسرها، وكذلك إحداث أوجه التآزر مع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك الهدف الخامس للتنمية المستدامة.

ونأسف بشدة للمحاولات الرامية إلى إضعاف معايير حقوق الإنسان المتفق عليها دولياً، والتراجع عن أهداف الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من جانب أعضاء مجلس الأمن نفسه. وبيعث هذا التراجع على القلق بشكل خاص في أوقات انتشار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، التي تعاني منها النساء والفتيات بشكل غير متناسب. وقد أدت هذه الجائحة إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة من قبل، وكانت سبباً في تفشي جائحة موازية بالنسبة للنساء والفتيات على وجه الخصوص، حيث دفعت النساء إلى الخروج من القوة العاملة، وحرمان الفتيات والشابات من حقهن في التعليم، وضاعفت من أزمة العنف العائلي.

ونوثق تقارير الممثلات الخاصات للأمين العام المعنيات بالعنف الجنسي في حالات النزاع والأطفال والنزاع المسلح، الاغتصاب والاستعباد الجنسي وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي ذات الخطورة المماثلة التي ترتكب ضد النساء والرجال والفتيات والفتيان في عدد كبير من حالات النزاع، وكثير منها مدرج على جدول أعمال مجلس الأمن. ويشكل التنميط الجنساني الضار وديناميات السلطة التعسفية السبب الجذري للعنف الجنسي والجنساني الذي يؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات. غير أن نفس القوالب النمطية تُضعف أيضاً الرجال والفتيان وكثيراً ما تؤدي إلى نقص الإبلاغ، كما وثقت ذلك أيضاً منظمة حقوق الإنسان مشروع جميع الناجين التي تتخذ من ليختنشتاين مقراً لها. ويشكل القرار 2467 (2019) ونهجه الذي يركز على الناجين خطوة هامة في النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ومن المهم للغاية ضمان وصول ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والناجين منها إلى آليات الإبلاغ والخدمات الضرورية في أوقات الحجر الصحي وتدابير الإغلاق وغيرها من القيود المفروضة على التنقل بسبب جائحة

كوفيد-19. وبالإضافة إلى كفالة تنفيذ القرار 2467 (2019)، ندعو المجلس إلى إدراج العنف الجنسي المتصل بالنزاعات بوصفه معياراً لإدراج أسماء في قائمة الجزاءات في نظم الجزاءات المحددة الأهداف.

ونعتقد اعتقاداً راسخاً أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام بدون عدالة ولا عدالة بدون سلام، ولا يمكن أن تكون هناك عدالة بدون عدالة لجميع النساء. وكثيراً ما تعوق أوجه عدم المساواة الهيكلية والتمييز والفقر وصول المرأة إلى العدالة، بما في ذلك عمليات العدالة الانتقالية. ونشكر بلجيكا على قيادتها في المجلس بشأن هذا الموضوع، ونأمل أن يتفق المجلس على نتيجة ذات بعد جنساني قوي. ويتطلب تحقيق مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة للجميع، على النحو المتوخى في الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، زيادة فرص وصول المرأة إلى العدالة من المستويين المحلي إلى الوطني، وتطوير نظم قانونية وقضائية تراعي المنظور الجنساني، وتعزيز زيادة مشاركة المرأة في قطاع العدالة، بما في ذلك في فترة ما بعد انتهاء النزاع من خلال آليات العدالة الانتقالية وعمليات التعويض. ونشيد بهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمات المجتمع المدني، مثل مبادرة الاستجابة السريعة في مجال العدالة، على عملها الهام في هذا الصدد.

## بيان البعثة الدائمة لكسمبرغ لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالفرنسية]

تشكر لكسمبرغ الرئاسة الروسية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن، وكذلك جميع الذين أثروا المناقشة بخبرتهم وعلمهم.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن. ويمثل القرار معلما رئيسيا في الاعتراف بمشاركة المرأة المجدية والفعالة على جميع مستويات عمليات السلام والأمن كشرط مسبق لتحقيق السلام المستدام. وتستند خطة المرأة والسلام والأمن إلى الفهم بأن هناك ارتباطا كبيرا بين عدم المساواة بين الجنسين وخطر النزاعات، فضلا عن وجود صلة قوية بين سلامة الفرد واحترام حقوق الإنسان للمرأة والسلام الدولي.

وفي حين أحرز تقدم كبير في مجال المساواة بين الجنسين على مدى السنوات العشرين الماضية، كشف سياق جائحة فيروس كورونا هشاشة تلك المكاسب وخطر حدوث انتكاسة لحقوق المرأة.

ويبرز آخر تقرير للأمين العام (S/2020/946) الثغرات في تنفيذ الخطة المتعلقة المرأة والسلام والأمن. كما يؤكد على ضرورة ضمان التمويل الثابت والمستمر للالتزامات التي تم التعهد بها.

ومن واجب جميع الدول أن تواصل تقديم الدعم السياسي والمالي لحقوق الإنسان للمرأة، والمساواة بين الجنسين، والمشاركة الفعالة والمجدية للمرأة على جميع المستويات، وذلك للإسهام في التنفيذ الناجح للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، سواء في سياق التفاوض بشأن الميزانية أو الولايات التي يفرضها مجلس الأمن، في إطار المنظمات الإقليمية أو من خلال سياساتها الوطنية. وفي هذا الصدد، تؤيد لكسمبرغ تأييدا تاما البيان الذي قدمه الاتحاد الأوروبي (المرفق 38)، وستساعد في تنفيذ الالتزامات التي أوجزها.

وتواصل لكسمبرغ تنفيذ خطة عملها الوطنية للمرأة والسلام والأمن 2018-2023 بالتعاون مع المجتمع المدني. كما نواصل تمويل المشاريع والمبادرات الرامية إلى التصدي للعنف الجنسي والجسدي ومكافحة الإفلات من العقاب، بما في ذلك من خلال سياسة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مساعدتنا الإنمائية الرسمية، التي تمثل 1 في المائة من دخلنا القومي الإجمالي. ولكسمبرغ من بين أكبر 20 مساهما في هيئة الأمم المتحدة للمرأة من حيث القيمة الحقيقية، وهي تدعم عمل المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه.

وهذه الالتزامات جزء من السياسة الخارجية لحكومة لكسمبرغ. وتعزز هذه السياسة حقوق الإنسان للمرأة، على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي أو الحقوق الجنسية والإنجابية، فضلا عن تمثيل المرأة ومشاركتها على جميع المستويات. وتشكل المساواة بين الجنسين أيضا إحدى الأولويات التي ستسعى لكسمبرغ إلى تعزيزها إذا ما انتخبت عضوا في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة للفترة من 2022 إلى 2024.

ومن الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى أن نضاعف جهودنا للنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على الصعيد الوطني وداخل المؤسسات المتعددة الأطراف. ويمكن لمجلس الأمن أن يعول على التزام لكسمبرغ وعزمها على القيام بذلك.

### بيان البعثة الدائمة لمالطة لدى الأمم المتحدة

تشكر مالطة الاتحاد الروسي على عقد المناقشة المفتوحة اليوم بشأن المرأة والسلام والأمن بمناسبة الذكرى السنوية العشرين للقرار 1325 (2000). كما نشكر الأمين العام ومقدمي الإحاطات الآخرين على عرض أفكارهم وآرائهم القيمة بشأن هذه المسألة.

وتتضمن مالطة إلى المجتمع الدولي في الاحتفال بهذا الإنجاز. ويضع القرار 1325 (2000) موضع التنفيذ مبدأ أن المرأة والمنظور الجنساني أساسيان للسلام المستدام، وهذه الذكرى السنوية تتيح لنا فرصة للتفكير في السنوات العشرين الماضية وفي كيفية مواصلة البناء على ما حققناه بالفعل.

ومن الضروري إشراك المرأة في جميع مراحل عملية السلام، من مفاوضات السلام إلى بناء السلام، وعلى جميع المستويات. فللنساء في الميدان منظور فريد، ويجب النظر في آرائهن على النحو الواجب وإدماجها بطريقة مجدية. ومن المرجح أن تكون عمليات السلام التي تشارك فيها المرأة أكثر نجاحاً واستدامة. ولا سلام من دون النساء.

وقد عمقت جائحة مرض فيروس كورونا أوجه عدم المساواة القائمة من قبل وكشفت عن المزيد من أوجه الضعف في النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. إن التقارير التي تفيد بتزايد العنف ضد النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم، لا سيما في المناطق المتضررة من النزاعات وفي السياقات الهشة والإنسانية والمتضررة من النزاعات تبعث على القلق بوجه خاص. وعلى الرغم من أن الحالة تبدو شاقة، فإن الحلول متاحة وفي متناول اليد. ومن الأهمية بمكان أن تواصل الدول الاحترام والتتفيذ الكاملين للتعهدات والالتزامات القائمة فيما يتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والتمتع الكامل والمتساوي بحقوقها وحرياتها الإنسانية الأساسية. وينبغي لذلك أن يشمل كذلك تعزيز القيادة النسائية وضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وذات مغزى في عمليات صنع القرار في جميع المراحل، وأن يشمل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع المجالات. فالاستثمار في قيادة الشابات لا يؤدي إلى تغيير مسار مستقبلهن فحسب، بل كذلك مسار مستقبل مجتمعاتهن.

وما زالت مالطة ملتزمة بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك من خلال تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. وقد صدقت مالطة على اتفاقية اسطنبول في عام 2014، ودخل قانون العنف الجنساني والعنف المنزلي حيز النفاذ في عام 2018. وفي عام 2017، أنشئ مجلس استشاري لحقوق المرأة بهدف تعزيز الحوار بين الحكومة والمجتمع المدني وتعميم المساواة في جميع جوانب العمليات الحكومية. كما أطلقت حكومة مالطة استراتيجية وخطة عمل للعنف الجنساني والعنف المنزلي. وارتفع معدل توظيف الإناث من 54,3 في المائة في عام 2014 إلى 66,1 في المائة في عام 2019، أي بنسبة 11,8 في المائة.

وفي العام الماضي، انضمت مالطة إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الذي كان أحد التعهدات التي قطعتها على نفسها في نيسان/أبريل 2019 خلال المناسبة الجانبية رفيعة المستوى المعنية بالمرأة والسلام والأمن. كما واصلنا رفع مستوى الوعي بقضايا المرأة والسلام والأمن على الصعد المحلية والإقليمية والمتعددة الأطراف. وعلاوة على ذلك، عينت مالطة أول سفيرة لها لشؤون المرأة والسلام والأمن، وهي سعادة سيسيليا أثار - بيروتا - مبرهنة على التزامها القوي بالقضية.

وتعتز مالطة كذلك بالوفاء بتعهداتها الثاني، أي إطلاق أول خطة عمل وطنية لديها في الساعات المقبلة. وقد بذل الكثير من الجهد والفكر في صياغتها، ونتطلع إلى إطلاقها رسمياً ومن ثم تنفيذها. وذلك هو التحدي الحقيقي الذي ينبغي مواجهته - تحويل الأقوال إلى أفعال. غير أننا سننجح، بدعم من أصحاب المصلحة المحليين المعنيين وكذلك من خلال التعلم من شركائنا الدوليين وأفضل ممارساتهم.

إن تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ليس مهمة للنساء والفتيات وحدهن. فينبغي إشراك الرجال والفتيان أيضاً، طالما أن لهم مصلحة في نجاح الخطة.

## بيان البعثة الدائمة للمكسيك لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

نرحب ببعض التقدم الهام الذي أحرزناه في كفالة دور النساء بوصفهن عناصر فاعلة رئيسية في السلم والأمن الدوليين، بعد عشرين عاما من اتخاذ القرار 1325 (2000). غير أن التنفيذ الشامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن لا يزال يشكل تحديا، حيث أن الجائحة العالمية تضعف المكاسب المتواضعة التي تحققت بسبب تأثيرها غير المتناسب على النساء والفتيات اللواتي ما زلن يواجهن التمييز والتهميش والإقصاء. ويساورنا القلق من أن المشاركة الكبيرة للمرأة في عمليات السلام، بسبب عوامل ثقافية واجتماعية واقتصادية مختلفة، لا تزال محدودة للغاية - على سبيل المثال، في إطار الحوار فيما بين الأطراف الأفغانية.

فعدم المساواة بين الجنسين وزيادة النزعة العسكرية وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والتطرف العنيف كلها عوامل جذرية للنزاع المسلح. ولذلك، فإن كفالة عمليات سلام شاملة بمشاركة المرأة هو السبيل الوحيد لضمان استدامتها. وإذا لم يحدث ذلك، سيظل النزاع المسلح مطولا وبالتالي سيفاقم العنف بجميع أنواعه، بما في ذلك العنف الجنسي والجسدي الذي له أثر مدمر على حياة النساء والفتيات. وفي هذا الصدد، نرحب ببعض التقدم المحرز في الإطار المعياري، مثل إدراج أحكام في معاهدة تجارة الأسلحة تقضي بأن تنظر الدول المصدرة للأسلحة فيما إذا كان يمكن استخدام هذه الأسلحة لارتكاب عنف جنساني خطير عنف ضد النساء والأطفال عند الإذن بالبيع.

ونسلم بالدور الأساسي للمجتمع المدني في تصميم وتنفيذ هذه الخطة والحماية الخاصة التي يجب توفيرها للمدافعات عن حقوق الإنسان وبناء السلام من النساء، اللواتي يخاطرن بحياتهن في مواجهة التهديدات المتزايدة والترهيب بسبب عملهن.

وينبغي لمجلس الأمن ألا يكتفي بمعالجة الخطة بمفردها. فعلى الرغم من أننا شهدنا تقدما في هذا الصدد، هناك قلق من أن الأحكام المتعلقة بهذه المسألة لم تدرج في قرارات المجلس في عام 2019 بالوتيرة التي كان ينبغي أن تدرج بها. ويجب علينا أن نعكس هذا الاتجاه، لأن تعميم المنظور الجنساني في جميع قراراته وولاياته وعمل هيئاته الفرعية هو السبيل الوحيد لتحقيق نتائج ملموسة في الميدان.

وفيما يلي بعض الفرضيات التي ستوجه مشاركة المكسيك في مجلس الأمن.

أولا، ينبغي وضع النساء والفتيات في صلب إجراءات منع نشوب النزاعات وحلها، فضلا عن بناء السلام، وينبغي أن تستند ولايات واستراتيجيات هذه الهيئة إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، مع ضمان حماية جميع حقوق الإنسان للنساء والفتيات في حالات النزاع والسياسات الإنسانية.

ثانيا، ينبغي ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للنساء، ولا سيما الفئات المهمشة مثل اللاجئين والمهاجرين والسكان الأصليين والأشخاص ذوي الإعاقة ومجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين والشباب والأشخاص من المناطق الريفية، في جميع المجالات المتصلة بالسلام والأمن الدوليين، بما في ذلك منع نشوب النزاعات وعمليات السلام وتنفيذها واتفاقات وقف إطلاق النار والبعثات السياسية الخاصة، وينبغي التشديد على دورها بوصفها عنصرا فاعلا في بناء السلام لا ضحايا للنزاعات المسلحة فحسب.

ثالثاً، ينبغي زيادة عدد النساء من المجتمع المدني وبناء السلام في اجتماعات مجلس الأمن، وينبغي إدراج توصياتهن بشأن حالات نزاع محددة.

رابعاً، ينبغي استخدام عمل فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن في هذه الخطة بمزيد من الموضوعية بدعوة رئيسيه المشاركين لاستعراض حالات محددة وجدول الأعمال المواضيعي للمجلس.

وستقدم المكسيك خطة عملها الوطنية الأولى هذا العام. وقد شجعنا، كجزء من منتدى المساواة بين الأجيال الذي سيعقد في عام 2021، على إنشاء ميثاق المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني الذي سيسهم كذلك في حشد التمويل.

نؤكد من جديد التزامنا بزيادة المشاركة والتدريب الموضوعيين للمرأة المكسيكية التي ترتدي الزي العسكري في عمليات السلام. ونرحب باتخاذ القرار 2538 (2020) ونؤيد النداء الذي وجهه الأمين العام مؤخراً ومفاده أن المرأة تحوّل السلام والأمن. وتنفيذ هذه الخطة التي وضعناها على مدار عقدين من الزمن، وهي مسعى جماعي يجب أن تساهل عنه جميع الأطراف الفاعلة.

في هذا العام، الذي يصادف أيضاً الذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد منهاج عمل بيجين، نؤكد من جديد التزامنا الكامل بالمساواة بين الجنسين وبحقوق الإنسان للنساء والفتيات، ولن نسمح بأي تراجع عن هذه الخطة أو أي محاولات ترمي إلى إضعافها.

## المرفق 60

## بيان الممثلة الدائمة للجبل الأسود لدى الأمم المتحدة، ميليتسا بيانوفيتش دوريشيتش

تؤيد جمهورية الجبل الأسود البيان المقدم من الاتحاد الأوروبي (المرفق 38). وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجبل الأسود، بوصفه عضواً في فريق أصدقاء المرأة والسلام والأمن، يؤيد البيان الذي قدمته كندا باسم مجموعة الدول الأعضاء في الفريق والبالغ عددها 63 دولة (المرفق 27).

يصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار التاريخي 1325 (2000)، بشأن المرأة والسلام والأمن الذي اعترف لأول مرة بالدور القيادي للمرأة في تحقيق السلام والأمن الدوليين ومساهماتها في منع نشوب النزاعات، وحفظ السلام، وحل النزاعات، وبناء السلام. بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، نشهد اليوم، زيادة في تدهور حالة النساء والفتيات في المناطق المتضررة من النزاع. ولذلك، تمثيلها في عمليات بناء السلام والحفاظ عليه والتصدي لجائحة "كوفيد-19" أضحت الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى.

يكرس الجبل الأسود بقوة جهوده لتنفيذ جميع القرارات المتعلقة بخطة المرأة والسلام والأمن. وقد أظهرت حكومة الجبل الأسود تصميمها على تناول هذه المسألة على الصعيد الوطني من خلال اعتماد خطة عملها الثانية لتنفيذ القرار 1325 (2000) للفترة 2019-2022. وتحدد خطة العمل هذه بوضوح التدابير والإجراءات الرامية إلى إدماج المنظور الجنساني في عمليات إصلاح قطاع الدفاع، مما يكفل تحقيق ثلاث أولويات، وهي زيادة مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار وحفظ السلام، وحماية النساء والفتيات في مناطق النزاع، وإدماج المنظور الجنساني والتثقيف الجنساني في عمليات حفظ السلام، فضلاً عن آليات تنفيذ القرار 1325 (2000) والقرارات المصاحبة له.

بالإضافة إلى ذلك، تتخذ حكومة الجبل الأسود خطة عملها الثالثة لتحقيق المساواة بين الجنسين لهذه الفترة التي تحدد الأنشطة التي تستهدف زيادة إدماج القرار 1325 (2000) في قطاع الأمن. وقد تم تحسين الإطار الاستراتيجي العام من خلال تقريب الجيش من السكان الإناث من صغار السن. وفي الفترة المقبلة، سيتم تعزيز نهج متعدد القطاعات لكفالة تحقيق أهداف محددة بالتصدي للقوالب النمطية الجنسانية المجتمعية التي لا تتصل حصراً بقطاع الأمن والدفاع، بل تؤثر بجميع شرائح المجتمع.

إن الجبل الأسود، فضلاً عن استمراره في تنفيذ السياسات المتعلقة بزيادة عدد النساء في الحياة السياسية والحياة العامة، وقطاع الأمن، ومكافحة العنف ضد النساء والفتيات، يركز بصفة خاصة على التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال تنفيذ خطة عمله المتعلقة بتنفيذ استراتيجية تنمية بشأن مباشرة المرأة للأعمال التجارية الحرة للفترة 2015-2020، وهي خطة تركز على المرأة في المناطق الريفية وعلى الفئات المهمشة. ونحن أيضاً ملتزمون تماماً بالتنفيذ الفعال لإعلان ومنهاج عمل بيجين، لأننا ندرك أن كفالة تعزيز وحماية وإعمال حقوق النساء والفتيات لها آثار إيجابية حفازة على تنمية وتقدم المجتمع بأسره. ونعتقد أنه حيثما تعيش المرأة بدون عنف، وتتمتع بفرص متساوية للحصول على التعليم، والرعاية الصحية، والفرص السياسية والاقتصادية، تنعم المجتمعات بالمزيد من الصحة والازدهار والسلامة. وهذا هو هدفنا.

وفي الوقت الذي نحتفل فيه بعدة أحداث سنوية هذا العام، من قبيل الذكرى السنوية العشرين للقرار 1325 (2000)، والذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين، والذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، هناك حاجة إلى تنفيذ أوسع بكثير لجميع ركائز الخطة المتعلقة بالمرأة



والسلام والأمن. ولذلك، ينبغي أن نضاعف جهودنا لضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وذات مغزى في جميع أركان السلام والأمن، وضمان تعزيز حقوق المرأة وحمايتها، وسد الشغرات في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

## المرفق 61

## بيان البعثة الدائمة للمغرب لدى الأمم المتحدة

يود وفد بلدي أن يشكر الاتحاد الروسي، رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر 2020، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة بالغة الأهمية تتعلق بالمرأة والسلام والأمن، للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار التاريخي 1325 (2000).

في الوقت الذي يحتفل فيه المجتمع الدولي هذا العام باتخاذ القرار التاريخي 1325 (2000) قبل 20 عاماً، والذكرى الخامسة والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين المتبصرين، والذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة، مع وعدها بالمساواة بين الجنسين والمنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، والسنة الخامسة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، من المؤسف أن هذه الذكرى السنوية لا تمثل انتصاراً ما دامت الشكوك تكتنف التقدم المحرز حتى الآن بسبب تعاقب الأزمات وحالات الطوارئ، التي غالباً ما تكون المرأة أول ضحاياها. وينبغي أن تكون هذه الاحتفالات فرصة لنا جميعاً للتفكير في ما يمكن عمله لمواصلة ترجمة الالتزامات التي قُطعت إلى أعمال ملموسة. فالإطار المعياري موجود بالفعل؛ وما تبقى هو تنفيذه تنفيذاً كاملاً.

ويتطلب التنفيذ الكامل لخطة المرأة والسلام والأمن الاحترام الكامل للركائز الأربع التي يستند عليها القرار 1325 (2000) والقرارات اللاحقة، ولا سيما مشاركة المرأة في عملية صنع القرار وفي توطيد السلام؛ وحماية حقوق المرأة قبل النزاعات وأثناءها وبعدها؛ ودور المرأة في منع نشوب النزاعات؛ وإشراك المرأة في مرحلة حل النزاعات والتعافي منها، مع مراعاة احتياجاتها المحددة خلال مرحلة الإعادة إلى الوطن، وإعادة التوطين وإعادة الإدماج والتعمير.

إن المغرب اقتناعاً منه بالمساهمة الحاسمة للمرأة بوصفها آليات أساسية للإنذار المبكر، ووعياًها بالأخطار المحدقة بالأمن المحلي ودورها في الوساطة، يشارك بهمة في عدد من المبادرات، وبالتحديد في تعزيز جهود الوساطة في منطقة البحر الأبيض المتوسط التي أطلقتها المغرب وإسبانيا؛ وشبكة مراكز التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن، التي أنشأتها إسبانيا؛ وشبكة الوسيطات في منطقة البحر الأبيض المتوسط، التي أطلقتها إيطاليا.

بالإضافة إلى ذلك، في كانون الأول/ديسمبر 2019، شرع المغرب، بصفته عضواً نشطاً في شبكة القيادات النسائية الأفريقية، في إنشاء الفرع المغربي لهذه الشبكة في الدار البيضاء، بهدف إنشاء حركة مشتركة تهدف إلى تعزيز قيادة المرأة على جميع مستويات صنع القرار، في المجالات السياسية، والاقتصادية والعامية. ويركز الفرع المغربي لشبكة القيادات النسائية الأفريقية على عدة عناصر، من قبيل تمكين المرأة الريفية، والمشاركة السياسية، والسلام والأمن، وتولي الشابات زمام القيادة، والإدماج المالي، والتعبئة الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، فإن المغرب في مرحلة متقدمة جداً من وضع خطة عمله الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن.

تشدد المادة 19 من دستور المملكة المغربية على تمتع الرجل والمرأة على قدم المساواة بالحقوق والحريات المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية والبيئية. وهذا المبدأ منصوص عليه أيضاً في الأحكام الأخرى المتضمنة في الدستور، وكذلك في الاتفاقيات والعهود الدولية التي صادقت عليها المملكة على النحو الواجب.

وتُطرح مسألة تعزيز المساواة بين الجنسين واستقلال المرأة من خلال وضع وتنفيذ مجموعة واسعة من الاستراتيجيات والسياسات والقوانين التي وضعتها مختلف الإدارات الوزارية والمجتمع المدني موضع التنفيذ بهدف تعميم النهج الجنساني في جميع المجالات.

ولا يستثنى من ذلك مكانة المرأة في القوات المسلحة الملكية. والواقع أن تأنيث الجيش تطور هام من جانب القوات المسلحة الملكية. وانطلاقاً من مبدأ أن الدفاع عن الأراضي الوطنية واجب على المرأة كما هو على الرجل، فإن إدماج المرأة في القوات المسلحة الملكية يتماشى مع تطلعات المملكة المغربية.

إن الأحكام الجديدة للظهير رقم 1-12-50 المؤرخ 10 أيار/مايو 2013، التي تنص على وضع خاص لضباط القوات المسلحة الملكية، تتمسك بحق الضابطات في الحصول على التعليم العسكري العالي، ولا سيما في دورة الدفاع المتقدمة ودورة ضباط الأركان ودورة كبار الضباط.

وتولي المملكة المغربية، بوصفها مساهماً رئيسياً في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ الستينيات من القرن الماضي، أهمية خاصة لمشاركة المرأة المغربية في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتشارك القوات المسلحة الملكية المغربية في استراتيجية عالمية تشمل، على وجه الخصوص، تكيف الهياكل الأساسية القائمة لتلبية الاحتياجات الخاصة للمرأة؛ والحوافز المالية والمهنية للتوظيف وكذلك النشر في بعثات حفظ السلام؛ وإصلاحاً كبيراً لعملية التجنيد، ما مكّن النساء من متابعة وظائف قيادية في الوحدات القتالية. ولا شك في أن هذا الإصلاح سيؤدي إلى زيادة كبيرة في مشاركة المرأة في المستقبل القريب.

وتتشر المملكة المغربية حالياً 44 امرأة في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كجزء من كتيبة الانتشار السريع؛ وخمس ضابطات أركان عسكريات في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ وكذلك مراقبتين عسكريتين في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ونحن على ثقة بأن هذه الأعداد ستزداد في المستقبل القريب، وذلك أساساً بفضل إصلاح التجنيد.

وأخيراً، تود المملكة المغربية أن تكرر التأكيد على التزامها الثابت بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ودعمها للجهود العالمية الرامية إلى المضي قدماً في التنفيذ الكامل للقرار 1325 (2000) وما تلاه، من خلال نهج مناسب التوقيت وقوي وعملي يسمح بمشاركة المرأة في السلام والأمن والتنمية مشاركة كاملة ومتكافئة وذات مغزى. يمكن تحقيق ذلك من خلال بناء وتعزيز الثقة في المرأة والإيمان بكامل إمكاناتها وجدارتها.

## المرفق 62

## بيان الممثل الدائم لميانمار لدى الأمم المتحدة، كياو مو تون

يود وفد بلدي أن يهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن. ونحن واثقون بحكمتكم وقيادتكم القديرة.

وأشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2020/946) وعلى بيانه.

كما أشكر المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة فومزيلي ملامبو - نغوكا، وغيرها من مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم الهامة.

وترحب ميانمار بالاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن.

لقد شهدنا تقدماً كبيراً في تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن منذ اتخاذ القرار 1325 (2000) قبل 20 عاماً. وباتت مشاركة المرأة وتمثيلها على نحو هادف أكثر أهمية من أي وقت مضى في حل النزاعات ومنعها، وحفظ السلام وبناء السلام، وكذلك في حماية النساء والفتيات في النزاعات المسلحة.

ومن المشجع أن نرى اتجاهًا إيجابيًا في عدد النساء حفظة السلام في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات أمام مشاركة المرأة مشاركة مجدية في مجال السلام والأمن.

إن الذكرى السنوية العشرون لاتخاذ القرار 1325 (2000) تتيح لمجلس الأمن والدول الأعضاء فرصة لتقييم الإنجازات السابقة، وإبراز الثغرات، وزيادة تحديد التحديات التي تواجه التقدم في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وتسعى ميانمار بلا كلل، بعد عقود من الحكم الاستبدادي المتعاقب والعزلة والنزاعات الداخلية المسلحة المستمرة، إلى بناء دولة مسالمة ومزدهرة وديمقراطية. وقد وضعت الحكومة المدنية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في صميم الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية نحو مجتمع ديمقراطي محوره الناس. ولذلك تشجع الحكومة على مشاركة المزيد من النساء في عملية الانتقال الديمقراطي وفي عملية السلام الجارية.

وفي هذا الصدد، اتخذت حكومة ميانمار المبادرات التالية لتعزيز وحماية حقوق النساء والفتيات والنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن:

تستند الخطة الاستراتيجية الوطنية للسنوات العشر من أجل النهوض بالمرأة للفترة 2013-2022 إلى المجالات الـ 12 ذات الأولوية في منهاج عمل بيجين ومبادئ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي تشمل تمكين المرأة؛ ومنع العنف ضد النساء والفتيات؛ ومشاركة النساء في الحياة السياسية والمناصب العامة؛ والمرأة والسلام والأمن؛ وتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

إن خطة ميانمار للتنمية المستدامة، التي اعتمدت في عام 2018، هي خطة شاملة لإصلاح السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية مكرسة لدعم حقوق الأفراد، ولا سيما النساء والفتيات، ودعم المساواة بين الجنسين، وزيادة مشاركة المرأة في السياسة والاقتصاد، والإدماج الاجتماعي.

وتلتزم ميانمار بسياسة عدم التسامح مطلقاً مع العنف الجنسي وتنفيذها. وبناءً على ذلك، قمنا بإصلاحات قانونية محلية لحماية حقوق النساء والفتيات على نحو أفضل. وفي هذا الصدد، صيغ مشروع قانون منع العنف ضد المرأة وحمايته وسيسنه البرلمان قريباً. يعزز القانون الجديد حماية المرأة من جميع أشكال العنف، بما في ذلك العنف العائلي والجنسي.

وقد وقعت حكومة ميانمار في كانون الأول/ديسمبر 2018 بياناً مشتركاً مع الأمم المتحدة بشأن منع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والتصدي له لإثبات التزامها القوي بالتصدي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. وقد أنشئت بعد ذلك في آذار/مارس 2019 اللجنة الوطنية لمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والتصدي له من أجل تنفيذ البيان المشترك. ووضعنا خطة عمل وطنية بمساعدة تقنية من الأمم المتحدة.

وقد أنشئت مراكز لدعم المرأة تقدم خدمات شاملة وخصصت خطوط هاتفية للمساعدة تعمل على مدار الساعة لتزويد النساء والفتيات بالدعم المادي والقانوني والنفسي والاجتماعي. تعمل هذه المراكز والخطوط الهاتفية على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، حتى خلال جائحة فيروس كورونا، لتوفير خدمات هامة نظراً لكون النساء والفتيات أكثر عرضة للخطر أثناء عمليات الإغلاق. ويُقدّم لضحايا العنف الجنسي دعم مالي لمرة واحدة لإعادة تأهيلهم. وللمساعدة في إدارة الحالات المتعلقة بالعنف الجنساني، وضعت منذ عام 2019 مجموعة جديدة من الإجراءات العملية الموحدة باستخدام نهج يركز على الضحايا. ويستمر أيضاً وضع مبادئ توجيهية سريرية لمعالجة حالات الاغتصاب.

يجرم قانون حقوق الطفل، الذي سُن في تموز/يوليه، العنف الجنسي ويطلب الحكومة وقوات التاماداو (الجيش) والجماعات المسلحة باتخاذ التدابير اللازمة لحماية الأطفال من العنف الجنسي.

وعلاوة على ذلك، تقدم ميانمار إلى اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تقارير بشأن حماية حقوق المرأة ومنع العنف الجنسي ضد النساء والفتيات، وهي مدرجة أيضاً في عملية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان.

ولأجل إنهاء النزاع العرقي المسلح والمضني نحو وحدة ديمقراطية اتحادية حقيقية، ما برحت الحكومة تعقد مؤتمر السلام للاتحاد - مؤتمر بانغلونغ للقرن الحادي والعشرين منذ عام 2016. ونجحت الحكومة، حتى في خضم التحديات الهائلة التي سببتها جائحة كورونا، في عقد الدورة الرابعة لمؤتمر السلام في آب/أغسطس 2020، من أجل دفع عملية السلام إلى الأمام.

وبما أن المنظور الجنساني جزء هام في العملية، فقد أدمج في اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، الموقع في عام 2015. وخلال الدورة الثالثة لمؤتمر بانغلونغ للقرن الحادي والعشرين، أدرجت أربعة اتفاقات جنسانية في المبدأ الأساسي للقطاع السياسي الوارد في الجزء الثاني من اتفاق الاتحاد. كما تشجع الحكومة مشاركة المرأة مشاركة مجدية في عملية السلام.

وتنفذ الحكومة خطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والتنمية للنهوض بالمرأة في ولايات كاين وكايار ومون (2020-2022)، تمشيا مع القرار (1325).

واستجابة لنداء الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي خلال الجائحة، أعلن تاتاماداو (الجيش) وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر على الصعيد الوطني ابتداء من 10 أيار/مايو إلى 31

آب/أغسطس 2020، والذي جرى تمديده مرتين إلى غاية نهاية تشرين الأول/أكتوبر، للمساعدة في مكافحة جائحة كوفيد-19. ويطبق وقف إطلاق النار المعلن من جانب واحد على جميع مناطق النزاع، باستثناء المناطق التي اتخذت الجماعات الإرهابية مواقع فيها.

وفيما يتعلق بالمساءلة، قدمت لجنة التحقيق المستقلة تقريرها النهائي إلى الرئيس في كانون الثاني/يناير. واستند التقرير إلى مقابلات مع ما يقرب من 1 500 شاهد، وخرج بنتائج وتوصيات لإجراء المزيد من التحقيقات والمحاكمات. ويرأس المدعي العام هيئة التحقيق الجنائي والادعاء المكلفة بالتحقيق مع الجناة ومحاكمتهم استناداً إلى النتائج التي توصلت إليها لجنة التحقيق المستقلة.

كما أنشأ الجيش محكمة تحقيق لتولي التحقيق في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان خلال العمليات الأمنية في ولاية راخين. وكانت هناك ثلاث محاكمات عسكرية. وعلاوة على ذلك، بدأ التحقيق في الأنماط الأوسع المحتملة للانتهاكات في شمال ولاية راخين في 2016 و 2017. ويمكن أن تشمل هذه الأنماط المزعومة أوسع نطاقاً عدم كفاية التمييز بين المدنيين ومقاتلي جيش إنقاذ روهينغيا أراكان، والاستخدام غير المتناسب للقوة، وعدم منع نهب الممتلكات وتدميرها، أو أعمال التشريد القسري للمدنيين.

ورغم كل التحديات الهائلة التي تواجهها حكومة ميانمار، فإنها ملتزمة بتعزيز حقوق الإنسان لجميع مواطنيها، ولا سيما أضعف الفئات، مثل النساء والفتيات.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على التزامنا بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أجل تحقيق الأهداف الوطنية، فضلاً عن خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وسنواصل الانخراط والعمل بصورة بناءة مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

### بيان الممثل الدائم لناميبيا لدى الأمم المتحدة، نيفيل ميلفين غيرتزر

إن ناميبيا تشكركم سيدي، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة المرأة والسلام والأمن. ويشجعنا، كما هو الحال دائماً، التأييد الساحق لهذه المناقشة المفتوحة.

عندما كانت ناميبيا تضطلع بحملتها للانضمام إلى عضوية مجلس الأمن في عام 1998، كانت مصممة على تقديم إسهام إيجابي ودائم في السلام الدولي. وفي ذلك الوقت، لم تكن ناميبيا مستقلة إلا منذ ثماني سنوات، ومن المؤكد أن القرار المتعلق باتباع سياسات تقدمية لصون السلم العالمي استرشد بتجربتنا في الكفاح من أجل التحرير.

وخلال كفاح ناميبيا من أجل التحرير، اضطلعت المرأة بأدوار هامة مختلفة ولم يكن ينظر إليها بالضرورة على أنها ضحية أو على أنها في حاجة دائماً إلى الحماية. ومنذ وقت مبكر، تم التسليم بأن المرأة يمكن أن تسهم في حركة التحرير كمدرسة وطبيبة ومقاتلة، ويمكن بالتأكيد أن تجلس على الطاولة عندما تجري مفاوضات السلام. وقامت المرأة الناميبية في المنفى بدورها في توجيه الاهتمام الدولي إلى الحالة الاستعمارية في ناميبيا، كما أنها عملت مع مختلف الشركاء، بما في ذلك الأمم المتحدة.

وترتب على ذلك أنه عندما انضمت ناميبيا إلى مجلس الأمن في عام 1999، كنا مستعدين لعرض المفهوم التاريخي الذي مفاده أنه يمكن للمرأة ويتعين عليها الإسهام في عمليات السلام. واستندت الفكرة إلى تجربة المرأة في الكفاح من أجل التحرير، واستنارت أيضاً بخبراتها الإقليمية والدولية. وعلى الرغم من أن الخطة لم تكن الأكثر شعبية في ذلك الوقت، فقد تمكنت ناميبيا من حشد تأييد المجتمع المدني والمنظمات النسائية والعديد من الدول الأعضاء، وفي تشرين الأول/أكتوبر 2000، في ظل رئاسة ناميبيا، اتخذ مجلس الأمن القرار 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن.

وقد وجه القرار 1325 (2000) الانتباه العالمي رسمياً إلى إسهامات المرأة غير المعترف بها والتي يتم الانتقاص من استخدامها وقيمتها في منع نشوب الحروب وبناء السلام والمساعدة على إعادة بناء المجتمعات بعد انتهاء النزاع. وقد اعترفت الأمم المتحدة بأنه لم يعد من الممكن ترك حماية المرأة ومنع العنف ضد المرأة والأطفال للرجال وحدهم.

وفي ذلك الوقت، توخينا أن نعتمد جميع الحكومات الخطة، وأن نشهد، بصفة عامة، زيادة في مشاركة المرأة في حفظ السلام وصنعه، وفي صنع القرار عموماً على الصعيد السياسي.

والواقع أن الهدف الأساسي قد تحقق. وفي ناميبيا، تم سن سياسات وأطر تشريعية مختلفة، مثل سياسة الدفاع لعام 2010، وخطة عمل تعميم المنظور الجنساني لقوة الدفاع الناميبية 2000-2005، والسياسة الجنسانية الوطنية 2010-2020، ومؤخراً، أول خطة عمل وطنية لناميبيا بشأن المرأة والسلام والأمن، التي أطلقت في عام 2019.

وقد تُرجمت هذه الأطر والسياسات إلى مكاسب ملموسة للمرأة في صنع القرار وفي قطاع الأمن. ومع نسبة تمثيل تبلغ 23 في المائة، فإن من بين البلدان التي لديها أعلى نسبة من النساء في قوة الدفاع في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

وعلى الصعيد الإقليمي، قاد الاتحاد الأفريقي عدة مبادرات، بما في ذلك إطلاق الإطار القاري للإبلاغ عن تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ورصده، والذي كان معلما كبيرا في دفع عجلة تحقيق الأهداف التحويلية للقرار 1325 (2000) في أفريقيا. وبين الإطار التزام الاتحاد الأفريقي المستمر بالتنفيذ الكامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمد أكثر من 30 بلدا أفريقيا حتى الآن خطط عمل وطنية بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

غير أن هذه المكاسب ليست كافية، إذ أن هناك المزيد من العمل الذي يتعين القيام به، ليس فقط على الصعيد الوطني ولكن على الصعيد العالمي أيضا. ومع استمرار انتشار مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، فإنه يشكل تهديداً أشد في مناطق النزاعات. ويجب ألا تصرفنا مكافحة الفيروس عن سياسة عدم التسامح مطلقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، كما يجب ألا تسمح بالإفلات من العقاب على انتهاكات تلك السياسة. ولذلك، في سياق النزاعات، يجب أن تنصب دعوتنا إلى العمل على ضمان أن يظل علينا، ونحن نركز على مواجهة كوفيد-19 ونستخدم كل طاقتنا فيها، أن نحافظ على وضع عمليات حفظ السلام تحت ناظرينا.

والشيء المفقود لمواصلة التنفيذ هي الإرادة السياسية. ينبغي أن نضع استراتيجيات لتعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار، بما في ذلك المشاركة مع النظم الانتخابية الوطنية والأحزاب السياسية لتوفير فرص متكافئة للمرشحات. وهناك أيضا حاجة إلى دعم تنمية قدرات المرأة والفتاة على القيادة حتى نساعدن على تنمية إمكاناتهما السياسية ومهاراتهما المهنية.

وثمة حاجة إلى زيادة إدماج الجانب الجنساني في التخطيط والميزنة الوطنيين كجزء من استراتيجياتنا لتدريب المسؤولين الوطنيين على تنفيذ الخطط والبرامج، وبالتالي تعزيز قدرات المرأة على الدعوة إلى تولي مناصب صنع القرار والقيادة السياسية بشكل عام.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن نوسع المجال لمشاركة المرأة في عمليات السلام، بما في ذلك تدريب النساء الوسيطات والدعوة إلى اتخاذ تدابير لتحقيق المساواة بين الجنسين باعتبارها حاسمة الأهمية للسياسات والممارسات الأمنية. وتحقيقا لهذه الغاية، ستطلق ناميبيا المركز الدولي للمرأة في السلم والأمن، في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2020، ونحن نحتفل بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000). وسيركز المركز، في جملة أمور، على جوانب البحث في الوساطة والمفاوضات، فضلا عن بناء القدرات ودعم المرأة في المسائل المتعلقة بالعنف الجنساني.



### بيان الممثل الدائم لنيبال لدى الأمم المتحدة، أمريت بهادور راى

في البداية أشكر الرئاسة الروسية لمجلس الأمن على تنظيم جلسة اليوم للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن. وأشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2020/946) ومقدمي الإحاطات على موافقتنا بآخر المستجدات.

إن عام 2020 هو وقت للتفكير في الإنجازات التي تحققت ضمن هذه الخطة، منذ إقرار مجلس الأمن بأهميتها في عام 2000. فقد اعترف هذا القرار المميز للمرة الأولى بأهمية مشاركة المرأة في جهود صنع السلام وبناء السلام. كما مهد الطريق لتسعة قرارات إضافية تقر كذلك بالأدوار الحاسمة للمرأة في منع نشوب النزاعات وحلها، مع معالجة مختلف أبعاد النزاعات التي تؤثر عليها. وإذا ما نُفذت هذه القرارات بجدية، فإن لها القدرة على إحداث تحول في تمكين المرأة ومساواتها من دون تركها تتخلف عن الركب.

وقد أثرت الجائحة الحالية على النساء والفتيات بشكل غير متناسب، ولا سيما النساء في المناطق الهشة والمتأثرة بالنزاعات. وبالإضافة إلى ذلك، يتزايد أيضا تقشي العنف الجنساني ويجري استبعاد النساء وتهميشهن من جميع مجالات صنع القرار، بما في ذلك في جهود التصدي لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتعافي منه. وقد هددت هذه القضايا مجتمعة عقودا من التقدم الذي أحرز في مجال حقوق المرأة والمساواة.

وكما قال رئيسنا في المناسبة الرفيعة المستوى التي عقدها مؤتمر بيجين + 25 الشهر الماضي،

”ينبغي لنا ألا ندع الجائحة تعطل تقدمنا. فمن الضروري كفالة الرعاية الطبية الحسنة التوقيت والمساواة في الحصول على اللقاحات ووضع خطط محكمة للتعافي من أجل تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للنساء والفتيات“.

وتقدر نيبال القوة المثالية التي أظهرتها النساء من مختلف مشارب الحياة في مكافحة كوفيد-19 داخل مجتمعاتهن. ونحن نشتي بصفة خاصة على خدمة بناء السلام وحفظه السلام من النساء بنكران للذات في تثقيف المجتمعات المحلية بشأن احتواء ومنع انتشار كوفيد-19 مع تنفيذ ولايتهن في مجال حفظ السلام. وقد أثبت ذلك أننا نحتاج، خلال الأزمة، إلى المزيد من القيادات النسائية وبناء السلام وحفظه السلام من النساء.

وقد كانت نيبال داعمة استباقية لقضية المرأة والسلام والأمن منذ أيام اتخاذ المجلس القرار 1325 (2000). وقد اعتمدت نيبال خطة عملها الوطنية - كأول بلد في جنوب آسيا وثاني بلد في آسيا عموما يفعل ذلك - في عام 2011 لتنفيذ القرارين 1325 (2000) و 1820 (2008). وقد بذلنا جهودا واضحة لإضفاء الطابع المحلي على خطتنا وتعميم جدول أعمال المرأة والسلام والأمن في المؤسسات الحكومية. وقد كانت خطة عمل نيبال الوطنية مثالا للعملية الشفافة والشاملة والتشاركية، بمشاركة وثيقة من ضحايا النزاع ومنظمات المجتمع المدني. وقد تمت مشاطرة هذه التجربة على نطاق واسع مع البلدان في المنطقة وخارجها.

ووضعت نيبال اللمسات الأخيرة على مشروع خطة عمل وطنية مدتها ثلاث سنوات لمرحلة ثانية. ويستند مشروع الخطة إلى الخبرات والدروس المستفادة من تنفيذ المرحلة الأولى من خطة العمل الوطنية. ويتضمن المشروع إطارا للرصد والإبلاغ والتقييم فضلا عن توزيع الميزانية على مختلف العناصر

والاستراتيجيات والأنشطة. وهو يتناسب تماما مع السياسات الوطنية والقطاعية التي تحدد خطة للتكيف المحلي. وبعد اعتماد خطة العمل الوطنية الثانية، سيتم كذلك تكييفها على مستوى المقاطعات والمستوى المحلي.

وفي الختام، أود أن أعرب عن استعداد نيبال لتبادل خبراتها وما استفادته من دروس من خلال المشاركة البناءة للمرأة في منع نشوب النزاعات وبناء السلام وحفظ السلام.

## بيان البعثة الدائمة لهولندا لدى الأمم المتحدة

نشكر الاتحاد الروسي على عقد مناقشة اليوم.

تؤيد مملكة هولندا تأييدا تاما البيان الذي أدلى به وفد كندا باسم 63 دولة عضوا في مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن (المرفق 27) والبيان الذي أدلى به وفد الاتحاد الأوروبي (المرفق 38).

واليوم نتفكر في التقدم المحرز منذ اتخاذ القرار 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن قبل 20 عاما. وقد استندنا الشهر الماضي بالعديد من الأحداث الهامة التي تدعم تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وقد تمت هذه الأحداث عن طريق الإنترنت بسبب مرض فيروس كورونا. وعلى الرغم من أننا لم نتمكن من الالتقاء شخصا، تمت تهيئة حيز شامل شارك فيه أشخاص من جميع أنحاء العالم - من الحكومات والمجتمع المدني ومراكز الفكر والمؤسسات الأكاديمية - لكل منهم قصة يرويها، مع معرفة وخبرة يتشاطرها.

وسنبقي في أذهاننا هذه الحوارات في السنوات المقبلة، لأن هذه هي الطريقة التي ينبغي لنا أن نعمل بها معا لدعم وتحسين وتنفيذ جميع ركائز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بكاملها. فقد أحرزنا تقدما معا، وحققنا نتائج كبيرة وصغيرة، وتمكنا من تغيير حياة الناس إلى الأفضل، على الأقل بالنسبة للبعض.

غير أن ذلك ليس كافيا. فلا يتضمن سوى جزء ضئيل من اتفاقات السلام أحكاما تتعلق بالشأن الجنساني، وحتى عندما تتضمن تلك الاتفاقات أحكاما محددة بهذا الشأن، اتضح أن التنفيذ صعب. وعلاوة على ذلك، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به في هولندا فيما يتعلق بمشاركة المرأة في السياسة والسلام والأمن. فقد كانت نسبة النساء في البرلمان في هولندا في عام 2020 حوالي 32 في المائة. وتمثل المجندات حاليا 10 في المائة من القوات المسلحة، ومن بين 77 من كبار المسؤولين العسكريين - الجنرالات - هناك امرأتان فقط.

وقد أوضح تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2020/946) بجلاء مرة أخرى أننا كمجتمع عالمي لم نتمكن من تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بطريقة يمكن أن تغير بشكل صائب حياة جميع النساء والفتيات. إن عدم المساواة بين الجنسين في حد ذاته دافع لعدم الاستقرار والنزاع؛ ولذلك ينبغي التصدي له كسبب جذري للنزاع. وينبغي أن تكون النساء والفتيات بكل تنوعهن قادرات على المشاركة والانخراط. كما أن لهن الحق في العيش من دون خوف وفي أن يروين قصصهن عن الكيفية التي يرغبن في المشاركة بها في تحقيق السلام والإسهام في التنمية وإعادة البناء في مجتمعاتهن وبلدانهم وخارجها.

ويتعين علينا أن نعزز جهودنا لإبقاء موضوع المرأة والسلام والأمن على جدول الأعمال السياسي، على الصعيدين الوطني والدولي، من أجل إحداث تغيير في الميدان. وأود أن أشاطر بعض جهودنا وأولوياتنا والتحديات التي واجهناها، حتى نتمكن من التعلم من بعضنا البعض ونحسن طريقة عملنا.

ففيما يتعلق بوضع السياسات والتخطيط والتنفيذ، ستعتمد مملكة هولندا في نهاية هذا العام خطة عملها الوطنية الرابعة التي تركز على تنفيذ القرار 1325 (2000) للفترة 2021-2025. وقد ظل الرصد

والتقييم والتعلم في خطط العمل الوطنية السابقة مجالا مخصصا للتحسين. وسنرصد جهودنا ونقيّمها بشكل أفضل في خططنا المقبلة، باستخدام إطار قوي للرصد والتقييم والتعلم مع روابط واضحة بمؤشرات متفق عليها دوليا. وستتضمن خططنا الجديدة كذلك تركيزا وطنيا. وسيتعين على الحكومة الهولندية أن تعالج الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات المهاجرات واللاجئات. كما إن تعميم المنظور الجنساني عنصر أساسي في خطة العمل الوطنية الرابعة، بغية تعزيز الخبرة في مجال الشؤون الجنسانية واستخدام تحليل النزاعات المراعي للاعتبارات الجنسانية في التخطيط الاستراتيجي وتخصيص الموارد والبرامج. ١

أخيرا، وكما هو الحال في خطط العمل الوطنية السابقة، يظل التعاون الوثيق بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني في صميم النهج الهولندي نحو المرأة والسلام والأمن. إن مملكة هولندا تلتزم بأن تظل مدافعة دولية عن حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، بوصف ذلك أولوية رئيسية في سياستها في هذا المضمار، مع إيلاء اهتمام خاص للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، ومشاركة المرأة في عمليات السلام وقيادتها لها، وكفالة وجود منظور جنساني في جميع سياسات السلام والأمن. وفي جهودنا الرامية إلى منع العنف الجنسي في حالات النزاع والتصدي له، لا يزال النهج الذي يُركز على الناجين يمثل مبدأ توجيهياً لنا، ولجهودنا المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، والصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي، والوصول إلى العدالة.

إن الأزمات العالمية الطارئة، مثل أزمة المناخ وجائحة مرض فيروس كورونا، لها تداعيات خطيرة وسلبية على التقدم المحرز في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين ووضع النساء والفتيات. وتتحمل الفتيات وطأة الإجهاد الاجتماعي والاقتصادي وأعباء الرعاية، ويواجهن عنفا متزايدا في المنزل. في السياق العالمي المتغير، فإن المعرفة والقدرة على الصمود على الصعيد المحلي، بما في ذلك دور المنظمات النسائية المحلية، من الأمور الأساسية.

في الختام، إن التحدي الذي يواجهنا الآن يتمثل في التسخير الصريح للإمكانات التحويلية بعد انتهاء الأزمات والنزاعات وإعادة بنائها على نحو أفضل، مع التركيز تحديدا على منظمات حقوق المرأة وإنشاء الحركات.

## بيان البعثة الدائمة لبيرو لدى الأمم المتحدة

[الأصل: الإسبانية]

نشكر الاتحاد الروسي، بصفته رئيساً لمجلس الأمن لهذا الشهر، على الدعوة إلى عقد المناقشة المفتوحة اليوم بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين للقرار 1325 (2000) الذي أرسى الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وهو قرار تعلق ببيرو عليه أهمية كبيرة. وبالمثل، نعرب عن شكرنا على الإحاطات الإعلامية القيمة جدا التي قدمها الأمين العام، ووكالة الأمين العام، المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وسفيرة الأمم المتحدة للنوايا الحسنة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والمستشارة المعنية بالعنف الجنسي والجنساني لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، ورئيسة مؤسسة البحوث القانونية للمرأة والطفل.

ونرحب ترحيباً خاصاً بهذه الذكرى السنوية المهمة لاتخاذ القرار 1325 (2000) ونحتفل بها، لأنها تمثل معلماً هاماً للمجلس، وتتعترف بالمرأة بوصفها من الجهات الفاعلة المهمة في بناء السلام والأمن الدوليين. وهي مناسبة خاصة أيضاً لأنها تتزامن مع الذكرى السنوية لاعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين الذي يشكل عنصراً أساسياً في حقوق المرأة والفتاة، ويعترف بالدور الأساسي للمرأة في مجتمعاتنا، وبيطور برنامج عمل لصالح تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، بينما يتوخى أيضاً عالمياً يمكن فيه للمرأة أن تمارس حرياتنا وحقوقها ممارسة كاملة.

إن الخطة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تعتبر في غاية الأهمية بالنسبة لبيرو، ولهذا السبب بذلنا في السنوات الأخيرة جهوداً كبيرة لتحسين التمتع بحقوق جميع النساء والمراهقين والفتيات وممارستها. وفي هذا الإطار، تلتزم بيرو بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، التي تنطوي على تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين، لكي تحقق، في جملة أمور، مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة في مختلف مؤسسات وعمليات صنع القرار على جميع المستويات داخل مجتمعاتنا، بما في ذلك تلك المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين. وقد أعربنا عن هذا الالتزام في العمل الذي قمنا به خلال عضويتنا الأخيرة في مجلس الأمن، ولا سيما في إطار فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، الذي كان لبيرو شرف المشاركة في رئاسته مع ألمانيا. ونود أيضاً أن نشدد على الدعم الذي نقدمه لتعددية الأطراف وسيادة القانون بوصفهما عنصرين أساسيين في أي مجتمع دولي قوي.

مما لا يمكن إنكاره أن إدماج النساء ومنظورهن في العمليات الموجهة نحو السلام أمر هام لضمان إحلال السلام المستدام. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذا الفهم، تشير الأدلة إلى أنه يجب علينا أن نضاعف جهودنا الرامية إلى تحقيق المستويات اللازمة لمشاركة النساء فيها مشاركة فعالة، وكاملة، ومتكافئة، وذات مغزى، بالنظر إلى البعد المزدوج للنساء في هذا الصدد، فهن من جهة عناصر نشطة في السلام، ومن الجهة الأخرى، يستقن من السلام.

إذا أردنا الإسراع في تحقيق السلام والأمن المستدامين، يجب علينا أن نضمن مشاركة جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك المرأة. غير أن مشاركتها وحدها لا تكفي، بل يجب أن تكون مشاركتها ذات مغزى، وعلى قدم المساواة، وأن تكون حاضرة على جميع مستويات صنع القرار. ونرحب بالتقدم المحرز حتى الآن، ولكن يجب أن نواصل إحراز التقدم وتوطيد الدور الحقيقي للمرأة، بغية تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكينها بالكامل. وعلاوة على ذلك، نرى أن التنوع في النساء لا يزال غير معترف به

على النحو الواجب. إذ أن النساء ليست مجموعة واحدة متجانسة. لذلك، يجب الاعتراف بتتويعهن وتفردهن ومراعاة احتياجاتهن الخاصة وأخذ تلك الاحتياجات في الحسبان. وسيؤثر ذلك تأثيرا إيجابيا قويا في النهوض بالخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

إن الدور الهام الذي تؤديه المرأة في جميع مجالات مجتمعاتنا بالغ الأهمية. وقد أظهرت هذا جائحة مرض فيروس كورونا، حيث تمثل النساء 70 في المائة من جميع العاملين الصحيين والاجتماعيين في الخطوط الأمامية لمكافحة الوباء. ومع ذلك، لا يزال هناك إجحاف وثغرات واضحة. وبناء على ذلك، من المهم جدا إشراك المرأة في عمليات صنع القرار، لأن ذلك يساعد على إبراز احتياجاتها ووجهات نظرها، مما يسهم في القضاء على القوالب النمطية المتعلقة بالأدوار التي تؤديها المرأة. وتشير الأدلة إلى أن زيادة مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار تؤدي إلى تضائل احتمالات نشوب الصراعات. وفي هذا الصدد، لا يمكننا إلا أن نذكر العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس الذي يمثل مشكلة خطيرة. وبوصفنا مجتمعا دوليا يجب علينا التصدي لهذه المشكلة وحسمها من أجل تحقيق عالم أكثر أمنا ومجتمعات أكثر شمولاً واستدامة، ليس لصالح النساء والفتيات فحسب، بل من أجل البشرية جمعاء.

على أساس ما قلته هنا، توجه بيرو أعمالها في هذا الصدد، وتعزيز مشاركة المرأة. ونود أن نشدد على أن بلدنا خامس أكبر مساهم بقوات في عمليات الأمم المتحدة للسلام من حيث النسبة المئوية من النساء العاملات في هذه العمليات، وأن عددا كبيرا منهن يعملن بصفة ضباط على مستوى الإدارة.

في الختام، نود أن نعرب عن تقديرنا للعمل الهام الذي يقوم به الأمين العام في هذا المجال، ونعرب أيضا عن التزامنا الراسخ بمواصلة العمل مع الأمم المتحدة ودولها الأعضاء بطريقة استباقية وبناءة، والنهوض بهذه الخطوة بما يتماشى مع الحاجة إلى بناء سلام مستدام يشمل الجميع.

### بيان الممثل الدائم للفلبين لدى الأمم المتحدة، إنريكي أ. مانالو

نتقدم الفلبين بالشكر إلى الرئاسة الروسية لمجلس الأمن لهذا الشهر على عقد هذه المناقشة الهامة، وتشكر أعضاء المجلس الآخرين على جهودهم الرامية إلى النهوض بالخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في عمل المجلس. كما نشكر الأمين العام ومقدمي الإحاطات على إحاطاتهم اليوم.

ترى الفلبين أن مشاركة المرأة الكاملة والفعالة والهادفة في جميع مراحل عملية السلام حاسمة الأهمية، نظراً للدور الذي لا غنى عنه للمرأة في منع نشوب النزاعات وحلها وفي بناء السلام وحفظ السلام. تتجسد هذه المبادئ في القرار 1325 (2000) وفي القرارات اللاحقة ذات الصلة.

لقد كانت الفلبين أول بلد في آسيا يعتمد خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن. وقد حققت خطة الفلبين، التي هي نتاج المشاركة البناءة بين الحكومة والمجتمع المدني، أقصى ما يمكن من مكاسب لعقود من العمل على تعميم المنظور الجنساني في البلد. ومكنت وكالات الحكومة الوطنية ووحدات الحكم المحلي من تحديد التدخلات في مجال المرأة والسلام والأمن من أجل إدماجها في خططها العادية وميزانياتها وتقاريرها عن الإنجازات، على النحو الذي يقتضيه القانون المرجعي للبلد: ميثاق حقوق المرأة. توفر حالياً خطة العمل الوطنية للمرأة والسلام والأمن للفترة 2017-2022 إطاراً لتعزيز حقوق المرأة وأدوارها القيادية في مجالات بناء السلام وحفظ السلام ومفاوضات السلام.

وقد وقعت الحكومة الفلبينية، في عام 2014، اتفاق سلام مع جماعة جبهة مورو الإسلامية لتحرير المتمردة، ما أنهى النزاع الذي دام عقوداً في مينداناو. وترأست امرأة لجنة السلام الحكومية، وهي ميريام كورونيل - فيرير، أول امرأة مفاوضة في العالم توقع اتفاق سلام مع جماعة متمردة.

وتدعم الفلبين عمل منظومة الأمم المتحدة في إدماج الأبعاد الجنسانية في جميع جوانب بناء السلام. وقد استجابت وزارة الدفاع الوطني لهدف الأمم المتحدة المتمثل في زيادة مشاركة المرأة في عمليات الأمم المتحدة للسلام، وذلك بتقديم 30 من المراقبات العسكريات/موظفات حفظ السلام إلى نظام الأمم المتحدة لتأهب قدرات حفظ السلام. وفي رأينا أن المرأة تجلب منظورات فريدة لبناء السلام وحفظ السلام، مما يؤدي إلى تحسين الإلمام بالحالة، وتعزيز فرص الحصول على الخدمات الحيوية، وتعميق الثقة مع المجتمعات المحلية، ضمن نتائج أخرى.

وفي ضوء جائحة فيروس كورونا، تسعى وزارة الدفاع الفلبينية إلى زيادة تمويل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، مع الاعتراف بأن هذه الجائحة تقاوم من عدم المساواة بين الجنسين في السياقات المتأثرة بالنزاع وما بعد النزاع والأزمات الإنسانية. وتواجه النساء والفتيات زيادة في حالات الجنساني، وصعوبات أكبر في الحصول على السلع والخدمات الأساسية، وأعداداً أكبر من انتهاكات حقوق الإنسان.

إن الشرطة الوطنية الفلبينية مكلفة بموجب القانون بإعطاء الأولوية لتعيين وتدريب النساء في هذه المنظومة التي يهيمن عليها الذكور. تحجز الشرطة الوطنية الفلبينية 10 في المائة من حصتها السنوية في التعيين والتدريب والتعليم للنساء. غير أن النسبة المئوية الفعلية للنساء في الشرطة ارتفعت في السنوات الأخيرة إلى حدود 20 في المائة. وفي مجال تعزيز التحقيقات المراعية للاعتبارات الجنسانية، تمكنت

الشرطة الوطنية الفلسطينية من إنشاء 2 167 مكتباً لحماية المرأة والطفل على الصعيد الوطني تضم 5 774 محققة مدربة.

وفي منطقتنا، تؤيد الفلبين جهود رابطة أمم جنوب شرق آسيا الرامية إلى إدماج الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في أعمالها. ويعد سجل المرأة من أجل السلام التابع للرابطة، وهو عبارة عن خلاصة وافية للقيادات النسائية في الرابطة اللاتي لديهن خبرة في مختلف جوانب عمليات السلام، بما في ذلك التفاوض والوساطة والتسهيل والبحث، في جملة أمور، ممارسة جيدة يمكن تقاسمها مع المنظمات الأخرى. ويمكن لمعهد رابطة أمم جنوب شرق آسيا للسلام والمصالحة، وهو الذراع البحثية للرابطة، أن يتبادل أيضاً أفضل الممارسات والدروس المستفادة بشأن إدارة النزاعات وحلها بإشراك النساء المفاوضات على السلام والمدافعات عن السلام.

ولتعزيز زيادة مشاركة المرأة في أعمال حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة، توصي الفلبين بتعيين حفظة السلام من النساء في مناصب رئيسية في الأمم المتحدة، وزيادة فرص تدريب حفظة السلام من النساء، وتخصيص نسبة مئوية معينة من الوظائف للنساء في الوحدات المشكلة أو نشر الوحدات. وتكرر الفلبين تأكيد التزامها بالقرار 1325 (2000) وهي على استعداد للتعاون مع الشركاء الدوليين لتحقيق هذه الأهداف.



### بيان البعثة الدائمة لبولندا لدى الأمم المتحدة

تنتهي بولندا على روسيا لعقدها مناقشة اليوم الهامة. ونرحب بتركيز النقاش على تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والوفاء بالتزامنا المشترك. ونود أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام غوتيريش على إحاطته وعلى تقريره القيم (S/2020/946). وأشكر أيضاً مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم الثاقبة والحافزة للأفكار.

ونؤيد بيان الاتحاد الأوروبي (المرفق 38) وبيان أصدقاء القرار 1325 (المرفق 27).

في عام 2000، كانت النساء الشجاعات من بالعاملات في مجال بناء السلام والوسيطات والمدافعات عن حقوق الإنسان مصدر الإلهام للقرار 1325 (2000)، الذي دعا لأول مرة في التاريخ إلى إشراك المرأة في مسائل بناء السلام وحفظ السلام. واليوم، بعد 20 عاماً من اتخاذ القرار 1325 (2000) بالإجماع، نسلّم أكثر من أي وقت مضى بالحاجة الملحة للوفاء بالتزاماتنا. ونؤيد تماماً ما ورد في كلمة الأمين العام من أن

”مشاركة المرأة الكاملة والمتساوية والهادفة [في جهود صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام] هي أولوية سياسية غير قابلة للتفاوض“.

وقد أثريت الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إلى حد كبير على مدى السنوات العشرين الماضية، بما في ذلك عبر تسليط الضوء على الأثر غير المتناسب للنزاع المسلح على النساء والفتيات، والفوائد الكبيرة لتعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام، والضرورة المطلقة للتصدي لآفة استخدام العنف الجنسي أسلوباً من أساليب الحرب. كما بات من المفهوم على نطاق واسع أيضاً أن لدى النساء والرجال تجارب مختلفة أثناء النزاع وبعده، وأن النساء يواجهن مجموعة معينة من التحديات المتصلة ببناء السلام والأمن. ونعترف بأنه لا يزال هناك تناقض صارخ، على الرغم من إحراز بعض التقدم، بين الإعلانات والإجراءات الفعلية. والأدهى من ذلك أن عواقب جائحة فيروس كورونا تشكل تهديداً حقيقياً للتقدم المحرز.

وتبين الأدلة أن إدماج المرأة يزيد من جودة عمليات السلام واستدامتها. ومع ذلك، لا تزال المرأة غائبة إلى حد كبير عن المفاوضات. فمنذ عام 1992، لم تمثل النساء سوى نسبة 3 في المائة من وسطاء اتفاقات السلام. ويجب أن تظل الأمم المتحدة حازمة في جهودها الرامية إلى تعزيز المشاركة الفعالة للمرأة في جميع مراحل صنع السلام. إن الاعتراف بوجود النساء العاملات في مجال بناء السلام ومهاراتهن ونفوذهن وقيمتهم ونهجهم خطوة أولية ضرورية لضمان مكانتهن الحق والمنهجية على طاولات المفاوضات وفي صنع القرار وفي تعزيز السلام في المستقبل في جميع أنحاء العالم.

وعلياً أيضاً أن نعترف بأن النساء لسن فئة متجانسة وأن الحاجة تدعو إلى إشراك النساء اللائي يتعرضن للتهميش أكثر من غيرهن، مثل النساء ذوات الإعاقة أو النساء المنتميات إلى أقليات دينية أو إثنية، في عمليات السلام. نحن بحاجة للتأكد من أن صوت الجميع مسموع. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن القرار 2475 (2019)، الذي بادرت به بولندا واعتمده مجلس الأمن بالإجماع في العام الماضي، يدعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تمكين مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة وتمثيلهم بشكل مجد في العمل الإنساني ومنع نشوب النزاعات وحلها والمصالحة وإعادة الإعمار وبناء السلام.

وعلاوة على ذلك، فإن المشاركة المجدية للمرأة في عمليات السلام، فضلاً عن العمليات السياسية الأوسع نطاقاً، لا تتعلق بعدد النساء على الطاولة؛ بل تتعلق بالقيادة النسائية. فنحن بحاجة إلى تحديد ودعم السياسات التي لا تعزز أصوات النساء فحسب، بل تعزز أيضاً إمكانية وصول المرأة إلى المناصب القيادية في صنع القرار لبناء السلام. ويجب علينا أيضاً أن نكفل أن يكون للمرأة صوت قوي في صنع القرار من عمليات صنع السلام الأولية إلى إنشاء وتطوير المؤسسات الحكومية المحلية والوطنية. ونذكر أن المرأة مدربة تدريباً كافياً على هذه الأدوار وأنها مستعدة للتعيينات الرفيعة المستوى. ونعلم أيضاً أن النساء المؤهلات موجودات في كل مكان.

إننا نؤيد تأييداً تاماً المبادرات والبرامج التي تساهم في زيادة دور المرأة في بناء السلام والأمن الدائمين. وتحقيقاً لهذه الغاية، تنفذ بولندا أول خطة عمل وطنية بولندية بشأن المرأة والسلام والأمن. وقد اعتمدت خطة العمل الوطنية للفترة 2018-2021، وركزت في المقام الأول على مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات وحفظ السلام، وتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من خلال المعونة الإنسانية والإنمائية البولندية، وحماية ضحايا العنف الجنسي والجنساني المتصل بالنزاعات ودعمهم، وتعزيز وتطوير الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على الصعيدين الوطني والدولي.

ونذكر أن خطط العمل الوطنية لا تكون مفيدة إلا إذا وضعت فعلياً الالتزامات المحددة موضع التنفيذ. ولهذا السبب، التزمت بولندا في المحافل الدولية باتخاذ تدابير تكفل مساءلة مرتكبي العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، وتعزيز جهود الوقاية ومكافحة إفلات حفظة السلام الذين يرتكبون الاستغلال والانتهاك الجنسيين من العقاب.

لقد كانت بولندا، بصفقتها عضواً غير دائم في مجلس الأمن في الفترة 2018-2019، مدافعاً قوياً عن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وبالتالي، فإن حماية أضعف الفئات، مثل النساء والأطفال، تظل إحدى أولويات بولندا في الفترة من 2020 إلى 2022 كعضو في مجلس حقوق الإنسان.

إن مشاركة المجندات في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام هي أولويتنا. وتعمل بولندا بنشاط على تعزيز السياسات التي تتصدى للحوازر المحتملة التي تعترض سبيل المجندات في التجنيد والمشاركة ونطاق الانخراط في عمليات السلام. وبعد إعادة الانخراط في عمليات حفظ السلام في عام 2019، أولت بولندا اهتماماً خاصاً لتعيين جنديات بشكل مجد ومناسب في وحدتنا في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وفي عام 2020، بلغ مستوى مشاركة النساء البولنديات في القوة حوالي 10 في المائة، وهو ما يزيد كثيراً عن متوسط 5 في المائة.

إن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تشكل إحدى أولويات المعونة الإنسانية البولندية والمساعدة الإنمائية. وفي هذا المجال، تركز بولندا أساساً على حماية المرأة من العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. ونستهدف تحقيق هذه الأهداف بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، ومن خلال التعاون الثنائي الذي يهدف، في جملة أمور، إلى توفير الحماية والرعاية الصحية وتهيئة بيئة تفضي إلى تمكين المرأة.

ولكي يتسنى تفعيل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بفعالية، يتعين علينا أن نحدد الحواجز التي لا تزال تعترض مشاركة المرأة ونتصدى لها باستمرار. ويتطلب ذلك تقديم توصيات دقيقة، وتقييمات

منهجية ومنظمة، ووضع أهداف واضحة وقابلة للقياس وخرائط طريق ملموسة. ولهذا السبب، تؤيد بولندا جميع المبادرات الرامية إلى توفير التوجيه العملي لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وفي هذا السياق، نرحب بإطار حماية العاملات في مجال بناء السلام، الذي أنشأته الشبكة الدولية لعمل المجتمع المدني بدعم من المملكة المتحدة، والذي يقدم تقريره نظرة ثاقبة وذات قيمة في مجال حماية احتياجات العاملات في مجال بناء السلام، ويتبعه توجيه تنفيذي يقدم توصيات محددة. ونأمل أن تسهم هذه المبادرة في زيادة تفعيل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

و نعترف بما أحدثه القرار 1325 (2000) من أثر كبير على عمليات السلام ونقدته. فقد غير مفهوم حفظ السلام وبنائه. إن الخطة التي قد تتبع للوهلة الأولى من الحاجة إلى ضمان قدر أكبر من المساواة في الممارسة ينتهي بها الأمر إلى تقديم حلول أفضل وأطول أمدا وأكثر فعالية في ظروف السلام والأمن المعقدة. ونأمل أن تعطي الذكرى السنوية للقرار 1325 (2000) زخما حقيقيا لتحسين تنفيذ أحكام القرار. ونعرف ما يجب القيام به، وما نحتاج إليه الآن هو الإرادة السياسية والالتزام الفعلي الطويل الأمد.

## المرفق 69

## بيان البعثة الدائمة للبرتغال لدى الأمم المتحدة

تشكر البرتغال الاتحاد الروسي على تنظيمه مناقشة مفتوحة اليوم بمناسبة الذكرى السنوية العشرين للقرار 1325 (2000)، وترحب بفرصة متابعة الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ومناقشة الإنجازات التي تحققت حتى الآن، وإعادة تحديد الاستراتيجيات الرامية إلى زيادة تنفيذ جميع ركائزها. ونؤيد بيان الاتحاد الأوروبي (المرفق 38) وأصدقاء القرار 1325 (المرفق 27).

وتود البرتغال أن تشيد بجهود منظومة الأمم المتحدة فيما يخص هذا الموضوع وتقرير الأمين العام الذي نشر مؤخرا عن المرأة والسلام والأمن (S/2020/946)، الذي يمثل تقييما هاما للخطة بعد 20 عاما من وضعها، وهو أكثر أهمية من أي وقت مضى بالنظر إلى آثار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

ونحتفل هذا العام أيضا بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين، الذي يتيح لنا فرصة هامة لإعادة تأكيد جهودنا الرامية إلى معالجة أوجه التفاوت الهيكلي بين الجنسين، ودور المرأة في عمليات السلام، ومنع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

ويمكن أن يتعرض ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والناجين منه للتمييز والاعتداء الجنسي والاستعباد الجنسي والبقاء القسري والاتجار بالبشر والزواج القسري. وتعد تلك الجرائم انتهاكات وتجاوزات خطيرة لحقوق الإنسان وانتهاكا للقانون الدولي الإنساني. وعلاوة على ذلك، فإن الهجمات على المدارس في حالات النزاع تؤثر بشكل غير متناسب على الفتيات، مما يعرض للخطر المساواة بين الجنسين وحقوق الفتيات في التعليم، فضلا عن زيادة خطر زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري والحمل المبكر والعنف الجنسي والجنساني. ولذلك، يجب أن نكفل المساواة ونكافح الإفلات من العقاب، وأن نحافظ على نهج عدم التسامح مطلقا مع المعتدين، سواء تعلق الأمر بأعضاء الجماعات الإرهابية أو العناصر الفاعلة التابعة للدولة أو القوات التي تنتشر باسم الأمم المتحدة.

ومن الملح تنفيذ استراتيجيات محددة لمكافحة أعمال العنف في حالات النزاعات، لا سيما من خلال التعاون مع منظمات المجتمع المدني ومنظمات الشباب والمنظمات النسائية - بما في ذلك المنظمات التي تهدف إلى كفالة أمن بانيات السلام والنساء المدافعات عن حقوق الإنسان - والحصول على المعلومات واستخدام التكنولوجيا الجديدة. ويشمل هذا الالتزام أيضا حماية وتعزيز الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وتمكين الضحايا من الحصول على الرعاية الصحية العقلية والخدمات القانونية.

وتتبع البرتغال نهجا كليا إزاء الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن يقوم على تعزيز المساواة بين الجنسين وإشراك المرأة في منع نشوب النزاعات، وتدريب القوات المسلحة، فضلا عن مكافحة العنف الجنساني والجنسي. وهذا النهج جزء من السياسات والاستراتيجيات التي اعتمدتها البرتغال وأدرجتها في تخطيطنا التنفيذي في مجالات الدفاع والسياسة الخارجية والتعاون الإنمائي والأمن والعدالة.

لقد اعتمدت البرتغال خطة عملها الوطنية الثالثة لتنفيذ القرار 1325 (2000) في الفترة من 2019 إلى 2022. وخطة العمل الوطنية الثالثة هي أيضا جزء من الالتزامات التي تعهدت بها البرتغال في عدة محافل دولية، بما في ذلك مجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي. ونمتثل لاتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف المنزلي ومكافحتهما، المعروفة أيضا باتفاقية اسطنبول.

وتستند خطة العمل الوطنية الثالثة إلى أربعة أهداف استراتيجية هي: تعزيز إدماج الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ومنظور المساواة بين المرأة والرجل في تدخلات البرتغال على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية؛ وحماية حقوق الإنسان لجميع النساء والفتيات ومعاقبة جميع أشكال العنف ضدهن، بما في ذلك العنف الجنسي؛ وتشجيع مشاركة جميع النساء والشباب في منع نشوب النزاعات وفي عمليات بناء السلام؛ وإدماج الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في عمل منظمات المجتمع المدني. ونرى متابعة تنفيذ خطط عملنا الوطنية في زيادة عدد الدورات التدريبية المقدمة بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ولا سيما بالنسبة للقوات المسلحة المنتشرة في بعثات حفظ السلام الدولية.

وتشمل بعض الأمثلة على ممارسات للبرتغال الجيدة في تنفيذ القرار 1325 (2000) الموافقة على استراتيجية المساواة بين الجنسين للتعاون مع البلدان الشريكة - أنغولا، وتيمور - ليشتي، وسان تومي وبرينسيبي، وغينيا - بيساو، وموزامبيق - التي تنطوي على تدابير ترمي إلى القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات وتعزيز تمكينهن، لا سيما في الدول الهشة والدول التي تشهد نزاعات والتي تمر بمرحلة ما بعد النزاع؛ والموافقة - من قبل وزارة الدفاع الوطني في آذار/مارس 2019 - على خطة الدفاع الوطني القطاعية للمساواة للفترة 2019-2021، التي تقوم على ثلاثة محاور رئيسية: المساواة والمصالحة والتدريب؛ وإنشاء وزارة الدفاع الوطني، في آذار/مارس 2020، مكتب المساواة، وهو المكتب الأول على المستوى الوزاري في البرتغال، مبرهنة على التزامنا برصد ثقافة جنسانية شاملة وإضفاء الطابع المؤسسي عليها؛ وبذل جهود، في نطاق مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، لكفالة الموافقة على خطة عمل دفاعية لتنفيذ القرار 1325 (2000)، التي سبق أن قدمت البرتغال اقتراحاً بشأنها. وبالإضافة إلى ذلك، تلتزم البرتغال بمزيد من التعاون القانوني والقضائي في هذا المجال. وهي ملتزمة كذلك بتوسيع نطاق وجود النساء ومشاركتهن في الوحدات العسكرية وقوات الأمن وبعثات حفظ السلام الدولية، حيث تضطلع المجندات بدور رئيسي في الميدان.

وتعيد البرتغال تأكيد تأييدها لدعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي للاستجابة لكوفيد-19، مع مراعاة موجزه السياساتي الهام بشأن آثار الجائحة على المرأة كذلك. فكوفيد-19 يشكل تحدياً إضافياً أمام تنفيذ القرار 1325 (2000).

## بيان الممثلة الدائمة لقطر لدى الأمم المتحدة، علياء أحمد بن سيف آل ثاني

[الأصل: بالعربية]

بداية، أتقدم بالتهنئة للاتحاد الروسي على رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وأشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة وأشكر سعادة الأمين العام على تقريره القيم، كما أشكر المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على إحاطتها، والشكر موصول لجميع المتحدثين.

يأتي إحياء الذكرى العشرين لاعتماد القرار 1325 (2000) في ظل تفشي جائحة كوفيد-19 بما تحمله من آثار سلبية على النساء والفتيات، وهو ما يجعل هذه المناسبة فرصة هامة لتكثيف الجهود نحو تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ولا شك في أن السبيل الأمثل للخروج من هذه الأزمة الصحية العالمية يكمن في تكثيف جهودنا المشتركة بروح التعاون والتضامن الدولي لتجاوز هذه المرحلة العصبية.

وتماشيا مع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، نشدد على أهمية المشاركة الكاملة والهادفة للمرأة في منع نشوب النزاعات والأزمات وفي استراتيجيات تسوية النزاعات والتعافي، واستثمار عناصر القوة التي تمتلكها المرأة في التصدي للتحديات التي تجابه تحقيق السلام والأمن الدوليين بما فيها زيادة عدد النساء في عمليات السلام. لذا تدعم دولة قطر استراتيجية الأمين العام للتكافؤ بين الجنسين على نطاق المنظومة على جميع الأصعدة بما فيها مجال السلم والأمن.

لقد دأبت دولة قطر على دعم وتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن منذ اعتمادها، وذلك انطلاقاً من التزامها بمبدأ المساواة بين الجنسين وتعزيز وحماية حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة وصون السلم والأمن الدوليين، حيث ترأس دولة قطر، بالشراكة مع غانا، فريق الأصدقاء المعني بتحقيق التكافؤ بين الجنسين في الأمم المتحدة، كما دعمت الدراسة العالمية حول تنفيذ القرار 1325 (2005) بشأن المرأة والسلام.

وانطلاقاً من إدراك دولة قطر لضرورة تعزيز دور المرأة في صنع السلام، فإنها تحرص على إشراك المرأة في عمليات السلام التي تقوم دولة قطر بدور الوساطة فيها. وأشار في هذا الخصوص إلى محادثات السلام الأفغانية التي عُقدت في الدوحة في شهر أيلول/سبتمبر 2020، التي استمرت دولة قطر بالعمل في ضمان التمثيل الكامل للمرأة فيها، حيث شهدت هذه المفاوضات مشاركة ثلاث نساء أفغانيات أعضاء في الفريق المفاوض لجمهورية أفغانستان الإسلامية، وهو نفس النهج المتبع في المفاوضات التي جرت في الدوحة في شهر تموز/يوليه 2019، التي شهدت مشاركة متميزة من قبل النساء، وقد لعبت النساء الأفغانيات دوراً هاماً في المفاوضات، وكان لهن أثر كبير في تعزيز بيئة حوار مثمرة.

وإذ تواصل دولة قطر مساعيها لدعم مفاوضات السلام الأفغانية، فإننا على قناعة بأن إشراك المرأة يساهم في إنجاح عمليات الوساطة وضمان حقوق النساء والفتيات والنهوض بالمرأة وأن مشاركتها الفاعلة في المجتمع جزء أساسي من أي اتفاق يتم العمل عليه والتوصل إليه.

وفي إطار مواصلة مساهماتنا في العمل الدولي المتعدد الأطراف، وبمناسبة مرور خمس سنوات على الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، ستستضيف دولة قطر بالدوحة، في أيار/مايو 2021، المؤتمر العالمي الرفيع المستوى حول مسارات السلام الشاملة للشباب، الذي سيركز على مشاركة الشباب

في عمليات السلام. وقد حرصنا، في جميع مراحل الإعداد للمؤتمر وتنفيذه ومتابعة مخرجاته، على مراعاة المساواة بين الجنسين. ومن بالغ سرورنا التعاون لعقد هذا المؤتمر مع الشركاء من فنلندا وكولومبيا ومكتب مبعوثي الأمين العام المعنية بالشباب ومؤسسة التعليم فوق الجميع بدولة قطر.

وختاماً، تجدد دولة قطر التزامها بمواصلة التعاون مع جميع الجهات المعنية بالخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتقديم الدعم اللازم لضمان تنفيذها، بما يسهم في إحلال السلام والأمن المستدام في العالم.

## المرفق 71

## بيان الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة، تشو هيون

يؤيد وفد جمهورية كوريا البيان المشترك لبلدان مجموعة ميكتا - المكسيك وإندونيسيا وجمهورية كوريا وتركيا وأستراليا - تأييدا تاما، ويشرفه أن يقدم هذا البيان بصفته الوطنية.

يعيد بلدي التأكيد على أهمية مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة في جميع جوانب السلم والأمن. إننا نسلط الضوء بصفة خاصة على أهمية ترجمة القرارات والاستراتيجيات التوجيهية في هذا المجال إلى إجراءات ملموسة. لقد وضعت جمهورية كوريا خطة عملها الوطنية لتنفيذ القرار 1325 (2000) في عام 2014، واعتمدت في عام 2018 خطة عملها الوطنية الثانية للفترة 2018-2020.

وعلاوة على ذلك، تبذل جمهورية كوريا قصارى جهدها لزيادة عدد النساء العاملات كمراقبات عسكريات أو ضابطات أركان في عمليات الأمم المتحدة للسلام إلى 25 في المائة بحلول عام 2028، تمشيا مع استراتيجية إدارة عمليات السلام للتكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين للفترة 2018-2028. وقد حققنا بالفعل تقدما مطردا، حيث زاد تمثيل المرأة من 18 في المائة إلى 22 في المائة منذ أن تعهدت جمهورية كوريا بذلك العام الماضي. وستسعى جمهورية كوريا، بوصفها البلد المضيف للاجتماع الوزاري لحفظ السلام لعام 2021، إلى ضمان الاعتراف على النحو الواجب بأصوات النساء في عمليات السلام والسعي إلى زيادة الإسهام في تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

ويود وفد بلدي أن يسلط الضوء على أهمية منع العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات وحماية الضحايا. وبصفة خاصة، يكتسي النهج الذي يركز على الناجين أهمية بالغة في منع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والتصدي له. وبناء على ذلك، يشدد وفد بلدي على أهمية تنفيذ القرار 2467 (2019) الذي اتخذ العام الماضي. وينبغي تقديم المساعدة اللازمة لجميع الضحايا، بما في ذلك خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية. وتحقيقا لتلك الغاية تشارك جمهورية كوريا، بوصفها عضوا في مجلس إدارة الصندوق العالمي للناجين من آثار العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، في الصندوق وستواصل دعمه، بما في ذلك من خلال تقديم مساهمات مالية.

وبعد المؤتمر الدولي الأول بشأن العمل مع المرأة والسلام في العام الماضي، ستستضيف جمهورية كوريا في 24 تشرين الثاني/نوفمبر المؤتمر الدولي الثاني من هذا النوع، باستخدام منصة إلكترونية، يكون موضوعه النهج الذي يركز على الناجين. ونتطلع إلى مشاركة مجلس الأمن مشاركة نشطة.

ونود أن نشدد، في هذه اللحظة التاريخية التي نحتفل فيها بالذكرى السنوية العشرين للقرار 1325 (2000)، على أن للنجاح في تنفيذه معنى خاصا جدا بالنسبة لكوريا. وستواصل حكومة جمهورية كوريا السعي إلى استعادة شرف وكرامة الضحايا المعروفات باسم نساء المتعة وتحويل هذه التجربة المؤلمة إلى درس من التاريخ. وظلت جمهورية كوريا تبذل جهودا متواصلة في سبيل النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وستواصل بذل كل جهد في سبيل تحقيق هذه الغاية.



## بيان الممثل الدائم لرومانيا لدى الأمم المتحدة، أيون جينغا

تؤيد رومانيا البيان المقدم من الاتحاد الأوروبي (المرفق 38).

بينما نحتفل بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000)، بشأن المرأة والسلام والأمن، والذكرى السنوية العشرين لاعتماد منهاج عمل بيجين، نأسف لكون هذه المناسبات البالغة الأهمية تقوضها جائحة مرض فيروس كورونا، التي تؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات مما يؤثر بشدة على سلامتهن وسبل عيشهن، فضلا عن الإقصاء ونقص التمثيل. إن المشاركة الكاملة والمتساوية لجميع النساء والفتيات أمر أساسي وتؤثر تأثيرا مباشرا في إقامة مجتمعات سلمية ومستدامة. ويجب أن نمكّنهن وندرج أصواتهن، ومنظورهن، واهتماماتهن في جميع العمليات والنتائج.

إن رومانيا إذ تقر بأهمية القرار 1325 (2000)، وضعت خطط عمل وطنية متعددة لتنفيذ القرار. وقد أنشأت الخطة الأخيرة، التي اعتمدت في تموز/يوليه من هذا العام، فريقا وطنيا للتنفيذ يتولى المسؤولية عن توطيد التعاون والتشاور مع المنظمات الدولية والمجتمع المدني، وكذلك عن رصد المؤسسات الرومانية وزيادة كفاءتها فيما يتعلق بتنفيذ الأحكام المبينة في القرار.

إن الدعم المتجدد لزيادة تمثيل المرأة في أفرقة الوساطة، وعمليات الانتقال السياسية وعمليات السلام على جميع المستويات، وبالتشاور الوثيق مع الأوساط النسائية على الصعيدين المحلي والدولي، كلها كانت حاسمة في التنفيذ الكامل والشامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ولئن تحققت إنجازات ملحوظة في هذا المجال منذ عام 2000، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به، حيث أن النساء والفتيات غير ممثلات حتى الآن تمثيلا كافيا. وينبغي أن تستند إعادة بناء المجتمعات المتأثرة بالصراعات والأزمات بدرجة كبيرة إلى مساهمات النساء، باعتبارهن من بين أكثر الناس تضررا.

إن حفظ السلام وبناء السلام، المكرسين في تعددية الأطراف ورموز التضامن الدولي في تعزيز وصون السلم والأمن الدوليين، من أنجع الأدوات المتاحة لدينا. ورومانيا، بوصفها مشاركا نشطا في البعثات التي ترعاها منظمة حلف شمال الأطلسي، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تتفهم الأبعاد الجنسانية وتدمجها بالكامل في جميع جوانب الأمن والاستقرار على الصعيدين الوطني والدولي، ونتيجة لتنفيذ القرار 1325 (2000)، أصبحت النساء تشكل 25 في المائة في صفوف ضباط الشرطة الرومانيين و 15 في المائة من الأفراد العسكريين الرومانيين المشاركين في البعثات المنشورة في جميع أنحاء العالم.

ويُعترف لهن دائما بخبرتهن ودورهن المهم. وقد حازت ضابطات رومانيات على جائزة الأمم المتحدة لشرطة حفظ السلام النسائية الدولية، وقد تم تعيينهن لأداء أدوار قيادية في بعثات الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، نجحت رومانيا في نشر أول فريق لها من النساء في أفغانستان حيث يحظر على الجنود الذكور التفاعل مع السكان الإناث بسبب وضع المرأة في ذلك البلد. ونتيجة لذلك، تم سحب الموظفين من مهام أخرى، وطلب منهم العمل من أجل إقامة جهة اتصال مع 50 في المائة من السكان المحليين من الإناث لتفهم احتياجاتهن على نحو أفضل.

وقد أثبتت النساء العاملات في حفظ السلام أنهن قادرات على أداء نفس المهام التي يؤديها حفظة السلام من الرجال في ظل نفس الظروف الصعبة، وأن بوسعهن أيضا تحسين الكفاءة التشغيلية من خلال التعامل مع المجتمعات المحلية النسائية. وقد يشكل وجودهن في المناطق الحساسة نموذجا للمرأة المحلية وعاملا محددًا لها للمشاركة في جميع جوانب صنع القرار. وفي هذا الصدد، نرحب بالقرار 2538 (2020) الذي اتخذته المجلس مؤخرا بشأن مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام.

ويجب أن نسعى جاهدين لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تنفيذًا كاملاً في عمليات حفظ السلام من أجل زيادة الأداء والمساءلة، وتحسين سلامة وأمن حفظة السلام، وأخيراً وليس آخراً، ضمان وجود سياسة عدم التسامح مطلقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، تماشياً مع استراتيجية الأمين العام لمنع هذا النوع من سوء السلوك وإنهائه. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستعظم رومانيا في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 مؤتمراً دولياً بعنوان "المساواة بين الجنسين - بعد 20 عاماً من اتخاذ القرار 1325 (2000): الأثر على قطاع الأمن والدفاع". وهذا الحدث سيم برعاية العملية الوزارية للدفاع في جنوب شرق أوروبا.

من الأساسي المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات وإعمال جميع حقوق الإنسان الخاصة بهن للتغلب على الأزمات الحالية والمستقبلية وبناء مجتمعات أكثر مساواة وشمولاً ومرونة للجميع. وبوصفنا مجتمعاً دولياً علينا أن نكون طموحين وأن نواصل إحداث التغييرات اللازمة لبث نفس الروح من الحماس التي مكّنت من اتخاذ القرار 1325 (2000) ومنهاج عمل بيجين قبل أكثر من عقدين.

### بيان البعثة الدائمة للسنغال لدى الأمم المتحدة

أود في المستهل أن أهنيء الاتحاد الروسي على توليه رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أرحب بعقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000)، بشأن موضوع المرأة والسلام والأمن. وتتزامن هذه الذكرى السنوية مع الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لمؤتمر بيجين العالمي المعني بالمرأة، والذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

إن مجلس الأمن، باتخاذ القرار 1325 (2000)، لم يقر فقط بالأثر المتباين وغير المتناسب والمتعدد الأبعاد للنزاعات على النساء والفتيات، بل الأهم من ذلك أنه أقر أيضاً بأهمية مشاركتهن النشطة في عمليات السلام. وباتخاذ القرار 1325 (2000) أصبح منع العنف ضد المرأة وحماية حقوقها وتعزيز مشاركتها في صنع القرار، من الدلالات الأساسية في جميع سياسات واستراتيجيات السلام على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية. وبناء على ذلك، ومن خلال مبادرة العمل من أجل حفظ السلام وإعلانها اللاحق بالالتزامات المشتركة، الذي أيدته 151 دولة عضواً في الأمم المتحدة وأربع منظمات إقليمية، وهي مبادرة تهدف إلى تنشيط الجهود الرامية إلى جعل بعثات السلام أكثر شمولاً وفعالية، فقد جدد المجتمع الدولي التزامه بزيادة عدد النساء المدنيات واللواتي يرتدين الزي الرسمي في جميع مراحل عمليات السلام. ومما يكتسي نفس القدر من الأهمية الاستراتيجية الجنسانية التي وضعها الأمين العام ووفقاً لها أُسندت إلى النساء مسؤوليات مهمة في مجال حفظ السلام الدولي، بما في ذلك تولي مهام مستشارات في مجال المساواة بين الجنسين وحماية المرأة، وقد تم نشرهن في عدة بعثات لعمليات السلام.

على الرغم من هذا التقدم الكبير المحرز، فإن نتائج تنفيذ القرار 1325 (2000) بطيئة وهيكليّة، وما زالت التحديات الدورية والاقتصادية قائمة، بما في ذلك في مجال التمويل والإصلاح المؤسسي، وجرى إبرازها على نحو جيد في التقرير الأخير للأمين العام عن الموضوع، والمعروض علينا اليوم (S/2020/946). وفي مناطق النزاع، لا تزال النساء، فضلاً عن اعتبارهن من أسلحة الحرب، ضحايا لجميع أنواع الاعتداءات، بما في ذلك التحرش الجنسي والجنساني من جانب الجماعات المسلحة والقوات المسلحة النظامية. ويضاعف من ذلك انحسار تمثيلهن في قطاعي الدفاع والأمن، وكذلك في عمليات منع نشوب النزاعات وتسويتها وبناء السلام.

وما فتئت السنغال، إيماناً منها بأن بناء الدولة يقوم على أساس الحرية الفردية واحترام الإنسان، تكرر بثبات إيمانها بتعزيز سيادة القانون والعدالة في البلد والتزامها بهما، كما يتضح من التصديق على جميع الصكوك الدولية الرامية إلى تعزيز حقوق المرأة تقريباً.

وتمشياً مع أحكام القرار 1325 (2000)، وضعت السنغال إطاراً قانونياً بالإضافة إلى سياسات واستراتيجيات لتنفيذ التزاماتها، بهدف إنهاء العنف الجنساني وتعزيز حقوق النساء والفتيات، ولا سيما في مجال السلام والأمن.

وفيما يتعلق بالتدابير التي تدمج البعد الجنساني في قضايا السلام والأمن، فقد وضع بلدي خطة عمل وطنية للقضاء على العنف الجنساني، فضلاً عن استراتيجية قطاعية جنسانية للفترة 2012-2022، هدفها الرئيسي هو بلوغ هدف 10 في المائة من النساء في القوات المسلحة بحلول الموعد النهائي.

وقد أتاح هذا الإصلاح تتقيح جميع النصوص المتعلقة بالأفراد العسكريين بهدف تهيئة الظروف المواتية لإدماج المرأة وتقدمها وتطويرها المهني. كما أدى إلى إدخال منهج دراسي جنساني في المدارس ومراكز تدريب الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة. وكان تعيين مفوضة لرئاسة الشرطة الوطنية في عام 2013 من أقوى التعبيرات عن تلك السياسة، ووفر دافعاً إضافياً للشابات السنغاليات اللواتي يحملن بارتداء زي الشرطة.

وتجلى التزام بلدي القوي بزيادة عدد النساء في قوات الدفاع والأمن أيضاً في إسهاماته في عمليات حفظ السلام. ويوجد في السنغال حالياً 60 جنديّة، و 121 من أفراد الشرطة الإناث، وثلاث من موظفات السجون، أي أكثر من 2 في المائة و 9 في المائة و 14 في المائة من مجموع موظفي هذه العناصر على التوالي.

وبالإضافة إلى ذلك، وبعد إنشاء لجنة للرصد في عام 2011 لتنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن القرار 1325 (2000) في وزارة شؤون المرأة والأسرة والشؤون الجنسانية، جرى في عام 2017 إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات المعنية بالمرأة والسلام والأمن تحت رعاية وزارة الخارجية والمغتربين السنغاليين.

ووضعت السنغال أيضاً، مثل العديد من البلدان الأخرى، خطة عمل وطنية ثانية بشأن القرار 1325 (2000)، وهذه المرة للفترة 2020-2024، على أساس القرار 2122 (2013)، تدعو الدول الأعضاء إلى تقييم تنفيذ القرار 1325 (2000) وتحديد مواطن القوة والضعف في هذا التنفيذ، بغية اتباع نهج جديدة أكثر طموحاً.

ويتطلب تعزيز مشاركة المرأة في حفظ السلام أيضاً إزالة العقبات المادية التي تحول دون توظيف واستبقاء الموظفات في مسارح العمليات، وبالتالي إيلاء الاعتبار الكافي لاحتياجاتهن المحددة في إنشاء الهياكل الأساسية والخدمات المتصلة بتلك العمليات.

وبالمثل، تستحق مسألة الانتهاك والاستغلال الجنسيين أن تبرز مرة أخرى. وتتماشى السنغال، بتأييدها لإعلان منتدى القادة بشأن منع تلك الظاهرة، مع سياسة عدم التسامح إطلاقاً في ذلك المجال وتظل على اقتناع بأن زيادة وجود المرأة في عمليات السلام أمر له أهمية حيوية في تقديم المساعدة للضحايا.

ولذلك لا تزال السنغال مصممة على دعم جميع المبادرات الدولية الرامية إلى كفالة المساواة بين الجنسين في صون السلام وتوطيده. ومع ذلك، فإن بلدي يعتقد أن التنفيذ الفعال لهذه المبادرات يجب أن يشمل حواراً مستمراً بين الأمم المتحدة والبلدان المساهمة، التي يجب أن نُقر بأن سياساتها الجنسانية قد حققت تقدماً متقوئاً إلى حد ما.

وسيساعد هذا النهج المنظمة على دعم تلك البلدان مع وضع أهداف واقعية وقابلة للتحقيق من حيث تعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام.

### بيان الممثل الدائم لسيراليون لدى الأمم المتحدة، علي كابا

ترحب سيراليون بعقد هذه الجلسة المفتوحة عن طريق الفيديو بشأن "المرأة والسلام والأمن: الذكرى السنوية العشرون للقرار 1325 (2000) مع التركيز على تنفيذ أفضل". ونشكر الاتحاد الروسي على هذه المبادرة ونهنته على ترؤسه مجلس الأمن في شهر تشرين الأول/أكتوبر هذا على الرغم من التحديات غير العادية التي يفرضها مرض فيروس كورونا.

وتحيط سيراليون علماً مع التقدير بتقرير الأمين العام لعام 2020 (S/2020/946) وتقرير رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن مسألة المرأة والسلام والأمن، وكلاهما يؤكد ضرورة أن تضاعف جميع الجهات المعنية جهودها لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن مع التركيز المستمر على الالتزامات المتعلقة بإعادة البناء على نحو أفضل. كما نشكر جميع مقدمي الإحاطات على عروضهم الثاقبة.

إن جلسة اليوم هي وقت للتفكير العميق في حالة تنفيذ القرار التاريخي 1325 (2000) بعد مرور 20 عاماً. وهي في الواقع تتيح فرصة أخرى لنا جميعاً لتقديم توصيات ملموسة بشأن كيفية التصدي للتحديات التي ظهرت على مر السنين والتحديات المستمرة.

ولا تزال سيراليون تبدي حماسة شديدة لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وقد أدمجنا القرار 1325 (2000) في أدواتنا وبرامجنا الوطنية المتعلقة بالسياسات. وقد بدأنا باعتماد خطة عمل وطنية، تم رفعها الآن إلى مستوى خطة الجيل الثاني، وهي خطة تتماشى أيضاً مع خطتنا الإنمائية الوطنية المتوسطة الأجل 2019-2023، التي تركز على توفير التعليم للجميع، مع مجموعة مكرسة لتمكين النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة.

ونحن لا نعطي المرأة مساحة لتحقيق إمكاناتها فحسب، بل أيضاً صوتاً في الحكم. وقد أدى اتخاذ برلماننا في عام 2019 قراراً بشأن المرأة والسلام والأمن إلى إحداث قفزة في تعزيز مشاركة المرأة في القضايا المتعلقة بالسلام والأمن. ولدينا حالياً نائبة للمفتش العام للشرطة. كما حدثت زيادة في المشاركة الفعالة للنساء في وحدة سيراليون لعمليات السلام على الصعيد العالمي.

وفي عام 2019، جندت القوات المسلحة لجمهورية سيراليون 332 من الإناث في الجيش، من بينهم 62 طالبة عسكرية - 42 في المشاة و 20 أخصائية - و 270 مجنّدة. وسيساعد ذلك على تعزيز عمليات السلام، نظراً لكون سيراليون دولة تسهم في بعثات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم. وقد اتخذت شرطة سيراليون إجراءات إيجابية للتعبئة بترقية النساء في قوة الشرطة وزيادة مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام، ولا سيما في عنصر الشرطة.

وننتق اتفاقاً تاماً مع الأمين العام بشأن إمكانية أن يعكس مرض فيروس كورونا مسار التقدم المحدود المحرز بشأن المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. وفي هذا الصدد، وضعنا النساء والفتيات في قلب استراتيجيتنا الوطنية للتصدي لمرض فيروس كورونا واستراتيجية التعافي. وتجرى مكافحة العنف الجنسي والجنساني على أعلى المستويات السياسية. وفي عام 2019، أعلن فخامة الرئيس جوليوس مادا بايو نفسه رجلاً نصيراً للمرأة. ومنذ ذلك الحين، لم يدخر جهداً في مكافحة العنف الجنسي والجنساني في مجتمعاتنا. وقاد عملية فتح مراكز الخدمات المتعددة بشأن العنف الجنسي والجنساني وأول محكمة نموذجية

للجرائم الجنسية لإجراءات قضايا الاغتصاب - وهي طريقة عملية للتصدي لآفة الاغتصاب من خلال معالجة القضايا المتراكمة بكفاءة.

وستواصل سيراليون تعزيز المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في المبادرات الوطنية والمجتمعية بشأن مسألتها السلام والأمن في جميع أنحاء البلد. وننتشارك مع المنظمات الدولية والمحلية في تنظيم برامج تدريبية على المهارات القيادية ودورات للتوعية المجتمعية بالحقوق الإنسانية للمرأة في جميع أنحاء البلد. ونعمل على تحسين العمليات القانونية، دعماً للمتمكين السياسي للمرأة، فضلاً عن إشراك النساء في عمليات تسوية النزاعات. ونستفيد من غرفة عمليات المرأة المنشأة حديثاً، وهي منبر أنشئ لمعالجة مسألة العنف والتخويف ضد المرأة، ولا سيما أثناء العمليات الانتخابية. وننطق تماماً مع دعوة الأمين العام إلى زيادة الدعم والحماية للنساء بانيات السلام في مواجهة جميع أشكال العنف والإيذاء، جسدياً كان أو عبر الإنترنت.

لا يزال تمويل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن يشكل تحدياً رئيسياً للعديد من بلداننا. وهناك حاجة ملحة إلى المزيد من الاستثمار في ذلك المجال وليس في التدابير الأمنية ذات الطابع العسكري للدول، والتي تقاوم العنف، بما في ذلك العنف الجنسي والجسدي. ونحث الدول التي لديها خطط عمل وطنية على اعتماد استراتيجيات أكثر واقعية لتعبئة الموارد، مثل تحديد كامل تكلفة كل خطة وبناء شراكات بين القطاعين العام والخاص ووضع مبادئ توجيهية بشأن إضفاء الطابع المحلي لضمان إدراج خطط التنمية المحلية في الأنشطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وحصر منظمات بناء السلام النسائية وتلك التي تقودها نساء والتعاون مع الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف لأغراض التمويل والشراكات.

إننا ندرك القيود التي تواجهنا وسنواصل معالجتها بسياسات قوية مستتيرة واستناداً إلى أدلة ملموسة. ونرحب ترحيباً حاراً بإبرام منتدى جيل المساواة للاتفاق بشأن المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني. وسنظل نشعر دوماً بالامتنان للفريق الأساسي لجيل المساواة لاختيارنا لعضوية مجلس الاتفاق المبرم حديثاً. ونكرر تأكيد التزامنا بالمبادئ التوجيهية للاتفاق. ونرحب أيضاً بجهود الاتحاد الأفريقي لاعتماد إطار النتائج القاري، وهو آلية ستتولى رصد تنفيذ خطة السلام والأمن في أفريقيا وتقديم تقارير بهذا الخصوص.

اسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد على أن تحسين تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن يتطلب تصميمات متجددة لضمان تطبيق كل التزام على الورق في الممارسة العملية. ويعني أيضاً إيلاء اهتمام وثيق للثغرات الرئيسية في التنفيذ الفعال، مثل الاستثمارات ذات الصبغة العسكرية والتمييز ضد المرأة في قيادة السلام والتركيز بقوة على النساء بوصفهن ضحايا للنزاعات من دون إجراء أي تحليل محدد السياق أو مراعاة للاعتبارات الجنسانية. وسنظل سباقين في الاضطلاع بمسؤولياتنا عن جمع الأموال. وسنستكشف كل مصدر يمكن الوصول إليه للتمويل لأنه لا مثيل "للمبالغ الصغيرة"، وخاصة من منظور الملكية من خلال المساهمات المحلية.

## بيان الممثل الدائم لسلوفاكيا لدى الأمم المتحدة، ميشال ملينار

تؤيد سلوفاكيا البيان المقدم باسم الاتحاد الأوروبي (المرفق 38).

أود لي أن أعرب عن امتناني على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000)، مع التركيز على تنفيذه بشكل أفضل. وفي رأينا، من الضروري أن يواصل مجلس الأمن النهوض بخطة كلية للمرأة والسلام والأمن والدعوة والترويج لها بصورة منهجية ومتسقة، وذلك في أعماله وفي سياق اتخاذ قراراته.

ومن المهم أن نتدبر في أنه خلال السنوات الخمس الأولى التي تلت اتخاذ القرار 1325 (2000)، لم تتضمن سوى نسبة 15 في المائة من قرارات مجلس الأمن إشارات صريحة إلى مسائل تتعلق بالمرأة والسلام والأمن. ولكن بين عامي 2017 و 2019، ارتفعت هذه النسبة إلى حوالي 70 في المائة.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره لعام 2020 (S/2020/946) عن المرأة والسلام والأمن وأن أثنى على قيادته والتزامه بهذه الخطة الهامة.

ويتشاطر وفد بلدي ويؤيد رأي الأمين العام بشأن ضرورة أن تكون حقوق المرأة، بما في ذلك احترام حقها في التحكم في جسدها، ومشاركتها بصورة كاملة ومتساوية وهادفة في صميم جميع النهج المتبعة في منع نشوب النزاعات وحلها وجهود التعافي. غير أن هذا يتطلب أكثر من مجرد التصدي للتمييز. ويجب أن ينطوي جعل المرأة في صميم جهود بناء السلام على ضمان وجود أساس متين يمكن البناء عليه من أجل كفالة المشاركة الشاملة للمرأة.

ويسرني أن أبلغكم بأن حكومة بلدي وافقت على خطة العمل الوطنية الأولى لتنفيذ القرار 1325 (2000) للفترة 2021-2025. وعليه، فقد انضمنا إلى 86 دولة أخرى من أعضاء في الأمم المتحدة لديها خطط عمل وطنية بشأن القرار 1325 (2000). وهذا مثال ملموس آخر على التزامنا بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وكما ذكرت في العام الماضي، فإن زيادة عدد النساء في قواتنا المسلحة كانت ولا تزال سياسة طويلة الأجل من جانب سلوفاكيا، التي لا تزال نشطة في حفظ السلام في جميع أنحاء العالم على الرغم من التحديات العديدة المرتبطة بالجائحة العالمية الحالية. وعلى سبيل المثال، تضم قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص 241 فردا من القوات المسلحة السلوفاكية، من بينهم 25 امرأة. وأود أيضا أن أوجه انتباه المجلس إلى ترتيب سلوفاكيا في مؤشر السلام العالمي. فحتى عام 2020، حافظ بلدي على مركزه في قائمة البلدان الـ 25 الأوائل بحصوله على درجة 1.57.

واسمحوا لي أيضا أن أؤكد مجددا أهمية وضع استراتيجيات لإصلاح القطاع الأمني تراعي الفوارق بين الجنسين في جميع مراحل التخطيط والتصميم والتنفيذ والرصد والتقييم. ونعتقد أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تضاعف جهودها في هذا الصدد ليس من أجل التصدي للعنف الجنسي والجنساني فحسب، بل أيضا لمنعه. ويجب مواصلة تعزيز دور المرأة في القيادة على قدم المساواة ويجب التنديد بشدة وعلنا بالتمييز ضد المرأة والصور النمطية عنها. إن النساء قادرات على الكثير إذا أُتيحت لهن الفرصة. وتقع على عاتقنا مسؤولية جماعية عن توفير تلك الفرص وحمايتها.

ويجب أن يركز إصلاح قطاع الأمن على عمليات التوظيف وتحسين تقديم الخدمات الأمنية لمعالجة ومنع العنف الجنسي والجنساني. وأكدت المناقشات أيضاً وجوب النهوض بالنساء كقادة استراتيجيين على قدم المساواة مع الرجال، كما يجب كسر الحواجز والقضاء على القوالب النمطية المتعلقة بأدوار المرأة في المجتمعات، بما في ذلك مشاركتها في عمليات السلام.

ويتجسد دعمنا للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مشاريع التعاون الإنمائي السلوفاكية. وتدعم سلوفاكيا ماليا تنفيذ المشروع الإقليمي لمركز تبادل المعلومات في جنوب شرق وشرق أوروبا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذي يهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في وزارات الدفاع والقوات المسلحة لبلدان مختارة من غرب البلقان.

وتعكف سلوفاكيا حالياً على وضع ثلاث وثائق استراتيجية رئيسية بشأن تعزيز دور المرأة في المجتمع: الاستراتيجية الوطنية للمساواة بين المرأة والرجل وتكافؤ الفرص للفترة 2020-2025 وخطة عملها وخطة العمل الوطنية لمنع العنف ضد المرأة والقضاء عليه للفترة 2020-2025.

إن العالم بأسره يواجه حالياً موجة من الأزمات غير المسبوقة الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا العالمية، والتي أثرت ولا تزال تؤثر بلا شك على أعمال حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، فإن التحديات التي واجهناها قبل الجائحة ولكن لم ننجح في حلها لا تزال قائمة. ويحدونا أمل صادق في أن نركز نهجنا كمنظمة على التضامن وحماية الفئات الأكثر ضعفاً، بما في ذلك النساء والفتيات على وجه الخصوص.

في الختام، يعتقد وفد بلدي أن الأمم المتحدة يجب أن تكون ممثلة بنفس القدر لجميع البلدان، وكذلك للبشر كافة، وأن تستجيب لاحتياجاتهم. ولكي ننجح في معالجة الأزمات الصحية والاجتماعية والاقتصادية الحالية، فإن القيادة المسؤولة والحازمة والشاملة للجميع تكتسي أهمية. علينا أن نتحد ونعمل معاً وأن نتضامن، ليس لحماية النساء والفتيات في عالمنا اليوم فحسب، بل أيضاً لضمان تمتع الأجيال المقبلة بصورة كاملة بجميع حقوق الإنسان.



## بيان البعثة الدائمة لسلوفينيا لدى الأمم المتحدة

تؤيد سلوفينيا البيانين اللذين قدمهما الاتحاد الأوروبي (المرفق 38) ومجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن (المرفق 27).

يصادف عام 2020 معالم هامة للمساواة بين الجنسين والمرأة والسلام والأمن. ويجب أن تكون المشاركة المجدية للمرأة في صميم جميع الأنشطة المتصلة بالسلام. فبدون المرأة كشريك أساسي وعلى قدم المساواة في عمليات صنع القرار لا يمكن أن يكون هناك مجتمع مساواة وشمول، وبدون القدرة على الصمود - وهي ما لا يمكن أن توفره إلا مجتمعات المساواة والشمول - لا يمكن أن يكون هناك سلام مستدام.

وبالنظر إلى تقرير الأمين العام (S/2020/946)، نقر بأن بعض التقدم قد أحرز ولكنه كان بطيئاً للغاية. فبعد مرور 25 عاماً على التزام المجتمع الدولي بتحقيق المساواة بين الجنسين وبعد 20 عاماً من الاعتراف بالدور الأساسي للمرأة في تأمين السلام وصونه، لا يزال وجود مكان متساو وهادف على الطاولة بعيد المنال بالنسبة للعديد من النساء. فيجب علينا أن نفعل المزيد، ويجب أن نفعل ذلك بشكل أسرع.

وفي الوقت الذي نحتفل فيه بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000)، كشفت جائحة مرض فيروس كورونا عن أوجه عدم مساواة هيكلية وعواقب مدمرة للوعود التي لم يوف بها والأهداف التي لم تتحقق. وقد اتضح أن الدور المركزي لقيادة المرأة وقوتها أساسي في الاستجابة والإنعاش الفعالين والقائمين على حقوق الإنسان. غير أن تزايد جميع أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف السياسي الذي يستهدف المرأة، لا يزال يثير القلق. وتؤدي المنظمات النسائية في الميدان دوراً حاسماً في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وندين جميع التهديدات والعنف ضد العاملات في مجال بناء السلام والقيادات السياسية من النساء والناشطات والمدافعات عن حقوق الإنسان. ونعيد تأكيد دعمنا لدعوات الأمين العام إلى إنهاء العنف في كل مكان وفي مناطق الحرب وفي المنازل.

وقد شملت جهودنا وإنجازاتنا الوطنية في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، على مدى السنوات العشرين الماضية، ما يلي:

شغلت المرأة منصب وزيرة الدفاع السلوفينية مرتين، وعُينت نساء رئيسات لهيئة الأركان العامة للقوات المسلحة والشرطة السلوفينيتين. كما قدمت سلوفينيا أول امرأة تقود وحدة في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

وتشكل النساء حالياً 33 في المائة من العاملين في الشرطة السلوفينية؛ وتمثل المجندات 17 في المائة داخل القوات المسلحة السلوفينية؛ وتشكل النساء 61 في المائة من موظفي وزارة الخارجية السلوفينية. وعلاوة على ذلك، فإن النساء يشكلن 41 في المائة من موظفي وزارة الخارجية السلوفينية بدرجة سفير.

وقد أُمجبت سلوفينيا المنظور الجنساني في عدد من الاستراتيجيات الوطنية، مثل الاستراتيجيات المتعلقة بالأمن الوطني ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وقد اعتمدنا خطة عملنا الوطنية الثانية بشأن المرأة والسلام والأمن للفترة 2018-2020، وأنشأنا مركزاً للتعليم والتدريب للمشاركة في عمليات وبعثات حفظ السلام توفر تدريباً في مجال المرأة والسلام والأمن.

وستستضيف وزارة الدفاع السلوفينية في تشرين الثاني/نوفمبر، بالتعاون مع المركز السلوفيني للتدريب على عمليات حفظ السلام، مؤتمرا على الإنترنت للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000). وستستضيف، مع النرويج، اجتماعا للخبراء بشأن المرأة والسلام والأمن في كانون الثاني/يناير 2021.

وقد أتاحت لنا الفرصة لإعادة البناء بشكل أفضل، ومن مسؤوليتنا أن نغتتم تلك الفرصة. ويتعين علينا أن نعمل معا - وعلينا أن نعمل الآن - من أجل الحفاظ على المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في السنوات العشرين الماضية والتعجيل بالتقدم في تحقيق التزاماتنا وأهدافنا. وسلوفينيا مستعدة للقيام بدورها.

## بيان البعثة الدائمة لإسبانيا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: الإسبانية]

ما زلنا، بعد عشرين عاما من اتخاذ القرار 1325 (2000)، نواجه تحديات هائلة في ضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة في جميع مجالات المجتمع على قدم المساواة. وقد شهدنا تحولاً أساسياً خلال تلك السنوات العشرين، من اعتبار النساء ضحايا للنزاع المسلح، ولا سيما العنف الجنسي في حالات النزاع، إلى اعتبارهن عناصر فاعلة أساسية في منع نشوب النزاعات وحلها وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. وينبغي للطريق الذي سلكناه بالفعل أن يشجعنا، ولكن لا يزال هناك عمل يتعين الاضطلاع به في السنوات المقبلة.

وإسبانيا مصممة على الوفاء بالتزاماتها تجاه المساواة بين الجنسين والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، على الصعيد الوطني وفي سياق المبادرات الدولية المتعددة الأطراف على السواء. إننا ندرك الصعوبات الكثيرة التي تعترض تنفيذ القرارات والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من حيث الأمن ومشاركة المرأة في جميع مراحل النزاع وبناء السلام. ولكن لا يمكننا أن ننسى أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام مستدام بدون مشاركة المرأة بكل تنوعها وبلا تمييز من أي نوع، في تعريفه واتفاقه وتنفيذه على السواء.

ومن الواضح أن عدد النساء المشاركات في عمليات السلام والتزام الأطراف المتفاوضة بمشاركة المرأة لا يزالان غير كافيين. ونحن نعلم يقيناً أن النساء يبذلن جهوداً كبيرة في العديد من بلدان العالم لقيادة مجتمعاتهن نحو السلام. وثّبين لنا أصواتهن أن عملنا ودعمنا أكثر إلحاحاً. فيجب أن يكون وضع المنظمات النسائية وصانعات السلام والوسيطات في مركز صنع القرار أولوية حقيقية وشاملة. وهذا ما يشير إليه تقرير الأمين العام (S/2020/946) بشأن هذه المسألة، إذ يرى أن ذلك يشكل إحدى العقبات التي تحول دون التنفيذ الفعال للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وهذا هو السبب وراء عضوية إسبانيا في ميثاق المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني لمنتدى جيل المساواة. وهو كذلك السبب في أن إسبانيا أطلقت في عام 2015 عدة مبادرات دولية، بما في ذلك شبكة منسقي شؤون المرأة والسلام والأمن. وقد أطلقنا، مع فنلندا، مبادرة التزام عام 2025 في عام 2019، لكفالة أن يصبح شمول المرأة ومشاركتها الهادفة في عمليات السلام حقيقة واقعة بحلول عام 2025. وترتبط الالتزامات السياسية والتنفيذية والمالية ارتباطاً مباشراً بمشاركة المرأة مشاركة فعالة في عمليات السلام. فيجب أن نتابع تلك الالتزامات الطموحة إذا أردنا أن نكفل حدوث تغيير تحويلي وحقيقي في عمليات بناء السلام والتفاوض.

وبهذا الاقتناع قدمت إسبانيا، إلى جانب أستراليا، وفنلندا، وأذربيجان، والأرجنتين، والعراق، في قرار مجلس حقوق الإنسان A/HRC/45/28، المعنون "تعزيز وحماية حقوق الإنسان للنساء والفتيات في حالات النزاع وما بعد النزاع بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لقرار مجلس الأمن 1325 (2000)"، الذي اعتمد بتوافق الآراء في الدورة الخامسة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان.

وأخيراً، نعتقد اعتقاداً راسخاً أن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والمدارس الآمنة مترابطتان ارتباطاً وثيقاً. ولهذا السبب نظمت إسبانيا، في عام 2019، المؤتمر الدولي الثالث المعني بالمدارس الآمنة،

الذي تناول الأثر الجنساني للهجمات على الحصول على التعليم، إذ أن الفتيات والنساء معرضات بشكل خاص لمثل هذه الهجمات وآثارها قاسية وواسعة الانتشار بصفة خاصة مع مرور الوقت.

وقد بذلنا جهداً مشتركاً لضمان مشاركة المرأة في مجال تسوية النزاعات. ونسعى جاهدين لإدراج تلك الخطة في كل بلد حتى تتمكن كل امرأة من الإسهام بصوتها وأفكارها في بناء السلام وإعادة بناء مجتمعاتها أينما كانت.

## بيان البعثة الدائمة لسويسرا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أستهل بيانا بتهنئتك. قبل عشرين عاما، سجلّ مجلس الأمن حدثا تاريخيا باعترافه أن من الجوهرى زيادة تمثيل المرأة على جميع مستويات صنع القرار، منع الصراعات، وإدارتها وحلها. وبتخاذ المجلس للقرار 1325 (2000)، فقد استجاب لنداءات المدافعين عن حقوق المرأة، الذين ما زالوا يمثلون عناصر فاعلة مهمة جدا في أي تقدم في مجال حقوق المرأة.

خلال العقدین الماضیین، أحرز تقدم كبير في مجال تمكين المرأة وحماية حقوقها. وترحب سويسرا بهذه التطورات، وتلاحظ التدابير المشجعة المتخذة في جميع أنحاء العالم. وفي كولومبيا، اشتركت بنجاح المقاتلات السابقة مع السلطات في إدراج الالتزامات الجنسانية وإعادة الإدماج في خطط التنمية. وفي مالي، وعلى الرغم من أن القيادات النسائية من جميع الاتجاهات السياسية ممثلة تمثيلا ناقصا للغاية في الحكومة الانتقالية، غير أنها تؤدي دورا رئيسيا في السعي إلى إيجاد حلول شاملة. وأخيرا، في السودان، اضطلعت المرأة بدور مركزي وعملت بلا كلل من أجل السلام في عملية الانتقال السياسي الجارية حاليا.

ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. وكشفت جائحة مرض فيروس كورونا عن هشاشة التقدم المحرز طوال العقدین الماضیین. وكما ذكر الأمين العام في التقرير الذي يشكل الأساس لمناقشة اليوم (S/2020/946)، فإن المساواة بين الجنسين معرضة لخطر التراجع. ويمكن للمجلس، بل يجب عليه، أن يفعل المزيد للحفاظ على الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في مختلف بنود جدول أعماله. وهذه الخطة محرك رئيسي للتغيير على أرض الواقع، والمجلس أكثر العناصر الإيجابية التي تمكن من تحقيقها. وعلينا القيام بعمل حازم لزيادة مشاركة المرأة وقيادتها الهادفة في صنع القرار، ومكافحة العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، وتشجيع بانبات السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان. ومن بين أولويات عملنا الجماعي في السنوات المقبلة، ستشدد سويسرا على ما يلي:

أولا، ينبغي للمجلس أن يتطرق بانتظام إلى مسألة مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وذات مغزى في السلم والأمن، ليس في عمله المواضيعي فحسب، بل أيضا في جميع البنود المتعلقة بالحالة القطرية المدرجة في جدول أعماله. ويجب أن يتخذ مجلس الأمن موقفا قويا بشأن أهمية الاعتراف بدور المرأة ودعمها وحمايتها في عملها في مجال منع نشوب الصراعات، وحفظ السلام، وتعزيز احترام حقوق الإنسان. إن إشراك المجتمع المدني أمر أساسي في المجلس وفي التنفيذ على أرض الواقع. في عام 2007، كانت سويسرا من أوائل البلدان التي اعتمدت خطة عمل وطنية لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وقد تعلمنا بمرور الوقت أهمية العمليات الشاملة والتشاركية في تعزيز هذه الخطة. وقد أدت الجماعات النسائية والمجتمع المدني دورا هاما في تحسين خطة عملنا الوطنية. بل إن لدينا مجموعة من البرلمانيين السويسريين الذين يعملون كسفراء للخطة. وهم شركاء منخرطون جميعهم في تنفيذ خطة العمل الوطنية.

ثانيا، ينبغي للمجلس أن يستخدم الأدوات المتاحة له لتعزيز التدابير الرامية إلى مكافحة العنف الجنسي. ولإنهاء الإفلات من العقاب، ينبغي للمجلس أن يعزز ثقافة الردع. وكثيرا ما يستخدم العنف الجنسي كسلاح من أسلحة الحرب. وقرار المجلس بتحديد معايير قائمة بذاتها بشأن العنف الجنسي في نظامي الجزاءات المفروضين على جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان أحدث تحولاً نموذجياً. ويجب على

المجلس أن يستخدم جميع التدابير المحددة الأهداف المتاحة له ضد مرتكبي أعمال العنف الجنسي من أصحاب السوابق، وأن يكفل حماية جميع الناجين.

ثالثاً، نحن بحاجة إلى إشراك مزيد من النساء في عمليات السلام. وتشجع سويسرا، على سبيل المثال، مشاركة ضابطات الشرطة في بعثات الأمم المتحدة وتدعمهن أثناء توظيفهن وتدريبهن ونشرهن وعودتهن. ونحن نعلم أن التنوع يزيد من فعالية حفظ السلام من خلال التدابير المدنية والعسكرية، مما يمكن من الوصول إلى المجتمعات المحلية بشكل أفضل. ونرحب باعتماد المجلس بالإجماع، في آب/أغسطس، القرار 2538 (2020) بشأن دور المرأة في حفظ السلام. ونرحب أيضاً بجهود الأمم المتحدة لزيادة عدد النساء في بعثات حفظ السلام، ولا سيما في المناصب القيادية.

في العام المقبل، ستواصل سويسرا تعزيز التزامها بتوليها الرئاسة المشتركة لشبكة مراكز التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن. وستظل سويسرا ملتزمة التزاماً راسخاً بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ومن مسؤوليتنا الجماعية أن نبقي دائماً رؤيتنا المشتركة حية، وأن نضاعف من جهودنا، وأن نقوم بأعمال ملموسة لتنفيذ الخطة الطموحة التي لا غنى عنها.

### بيان البعثة الدائمة لتايلند لدى الأمم المتحدة

إن هذا عام هام بالنسبة للمرأة، وتتضمن تايلند إلى المجتمع الدولي في الاحتفال بمحطتين لا واحدة فقط من المحطات التاريخية، وهما الذكرى السنوية الخامسة والعشرون لمنهاج عمل بيجين والذكرى السنوية العشرون للقرار 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن. وترحب تايلند بتركيز المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن في الوقت المناسب هذا العام على التفكير في الإنجازات والتحديات في تنفيذ القرار 1325 (2000) والقرارات اللاحقة ذات الصلة على مدى السنوات العشرين الماضية.

وفي حين يدرك المجتمع الدولي أن المرأة عامل فعال للتغيير في المجتمع ويمكن أن تسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق السلام الدائم، فإن أعداد ممثليها في عمليات الأمم المتحدة للسلام وفي عمليات السلام في جميع أنحاء العالم لا تزال منخفضة على جميع المستويات.

إن التحديات في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن لا تقتأ تتضاعف بتأثير جائحة فيروس كورونا العالمية، حيث تتأثر النساء والفتيات بشكل غير متناسب. ويكرر التقرير السنوي للأمن العام (S/2020/946) عن المرأة والسلام والأمن هذا العام التأكيد على الروابط بين عناصر الخطة وبين السلام والأمن الدوليين ويركز، في جملة أمور، على الانتكاسات الحالية والمتوقعة فيما يتعلق بالخطة، التي تعزى جزئياً إلى آثار الجائحة.

ولذلك يجب أن يشكل التصدي لمرض فيروس كورونا والانتعاش من بعده المراعيان للمنظور الجنساني جزءاً من التنفيذ الكامل والفعال للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ما بعد الذكرى السنوية العشرين للقرار 1325 (2000). وينبغي أن يعزز هذا الجهد كل عناصر المساواة بين الجنسين من أهداف التنمية المستدامة ومن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على السواء.

فلا يمكن تحقيق السلام المستدام إلا عندما يُتبع نهج شامل وجامع ينطوي على التنمية وحقوق الإنسان للجميع، بمن في ذلك النساء. إن تمكين المرأة والفتاة والمساواة بين الجنسين عنصران أساسيان لمنع نشوب النزاعات وتعزيز السلام والأمن الدوليين.

ومن جانبنا، تواصل تايلند زيادة مشاركة المرأة في السلم والأمن. وما زالت المرأة التايلندية تساهم بشكل إيجابي في بعثاتنا لحفظ السلام. وتجسد قدرتها على الوصول إلى المجتمعات المحلية وبناء الثقة مهاراتها القيمة. ويسرنا أن نكون قد وصلنا إلى نسبة عالية من النساء بين حفظة السلام مقارنة بحفظة السلام من الذكور. وسنواصل عملنا لزيادة تعزيز مشاركتهن على المستويات العليا.

ونعتقد اعتقاداً راسخاً أنه يمكننا - بل يجب علينا - تضيق هذه الفجوة من خلال تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بطريقة كلية شاملة.

### بيان البعثة الدائمة لتيمور - ليشتي لدى الأمم المتحدة

تود تيمور - ليشتي أن تهنيئ الاتحاد الروسي على قيادته لمجلس الأمن في شهر تشرين الأول/أكتوبر وأن تشيد بكل جهوده في عقد هذه المناقشة السنوية المفتوحة الهامة. وتشكر تيمور - ليشتي أيضا الأمين العام وغيره من مقدمي الإحاطات الإعلامية على كل ما طرحوه من أفكار.

وترى تيمور - ليشتي أن المرأة تؤدي دورا في غاية الأهمية في السلام والأمن، وفي مشاركتها في صنع القرار على جميع المستويات، ومنع الصراعات وإدارتها وحلها. بينما نحتفل بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000)، من المهم أن نتأمل في الشوط الذي قطعناه في تنفيذ ذلك القرار وأثره على حياتنا اليومية، لا سيما في النهوض بالمرأة ودورها المهم في مجال السلام والأمن.

إن تيمور - ليشتي ملتزمة بجهودها في تمكين المرأة والنهوض بها. ويكفل دستور تيمور - ليشتي الحماية من التمييز القائم على نوع الجنس، ويكفل المساواة في الحقوق والالتزامات، كما يكفل المساواة في المعاملة بين الرجل والمرأة في جميع جوانب الحياة. تؤمن أيضا تيمور - ليشتي إيماننا راسخا بالأمم المتحدة بوصفها منظمة رئيسية متعددة الأطراف، وبالدور الأساسي الذي يضطلع به مجلس الأمن في دعم السلام والأمن الدوليين.

ومنذ استعادة استقلالنا في 20 أيار/مايو 2002، أحرزت تيمور - ليشتي تقدما ملحوظا في تمكين المرأة والنهوض بها. من الجدير بالذكر أن تيمور - ليشتي لديها أعلى نسبة من النساء في البرلمان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وقد حدد قانون انتخابات البرلمان الوطني في تيمور - ليشتي، بصيغته المعدلة في عام 2011، حصة للنساء تقتضي بأن تشغل امرأة مقعدا في كل مجموعة مؤلفة من ثلاثة مرشحين في قوائم الأحزاب السياسية. وفي عام 2016، وافقت حكومة تيمور - ليشتي على خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار 1325 (2000)، بشأن المرأة والسلام والأمن، لإشراك المرأة في مناصب صنع القرار. وقد وضعت هذه التطورات الإيجابية المرأة في صميم عمليات صنع السياسات واتخاذ القرارات.

وافقت حكومة تيمور - ليشتي مؤخرا على مشروع لمكافحة العنف القائم على نوع الجنس يهدف إلى المساهمة في منع العنف القائم على نوع الجنس وفي تنفيذ ورصد التشريعات والسياسات المتعلقة بالعنف القائم على نوع الجنس في الأماكن العامة، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء اللواتي في أشد الحالات ضعفا. وتتماشى هذه السياسة أيضا مع روح المادة 7 من اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وفي حين أن مسألة المرأة والسلام والأمن ظلت على جدول أعمال مجلس الأمن على مدى السنوات العشرين الماضية، فإننا ما زلنا نشهد تفاوتات وفجوات متزايدة بين الكلام والواقع من حيث تنفيذ القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وذلك على الرغم من عدد القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، فضلا عن الأطر المعيارية مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومنهاج عمل بيجين، التي توجّهنا نحو النهوض بالمساواة بين الجنسين. ومن المؤسف أن الحرب والعنف وعدم الاستقرار لا تزال قائمة، على الرغم من التزامات لا تحصى تعهدنا بها كدول أعضاء على مدى السنوات العشرين الماضية، وهي تعصف بالبشرية في أجزاء كثيرة من العالم، وما زالت النساء والأطفال والمسنون والفئات الأكثر ضعفاً تتأثر بشكل غير متناسب.



ينبغي أن يكون ذلك بمثابة لفت نظر لنا جميعاً، كدول أعضاء، للعمل معاً لضمان أن يتمكن مجلس الأمن من ممارسة دوره الأساسي بفعالية في دعم السلم والأمن الدوليين، ولا سيما في تعزيز وحماية حقوق المرأة والفئات الأكثر ضعفاً.

وقد علمتنا تجاربنا أيضاً أن الاستبعاد يسهم إلى حد كبير في النزاعات، وأن انتهاك حقوق الإنسان الأساسية ينبغي أن يكون إنذاراً مبكراً. وبالتالي، تود تيمور - ليشتي أن تعلن تأييدها لإعلان المدارس الآمنة لكفالة التعليم الآمن للنساء والفتيات. إن تيمور - ليشتي ملتزمة بكفالة تعزيز مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة للجميع، حيث تستطيع المرأة أن تحقق كامل إمكاناتها من خلال إسماع صوتها والمشاركة في صنع القرار على جميع المستويات، فضلاً عن عيش حياة منتجة خالية من العنف.

## المرفق 81

## بيان النائبة الأولى لوزير خارجية أوكرانيا، أمينة جبار

نشيد بمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة الهامة ونشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش (المرفق 1) ووكيلة الأمين العام فومزيلي ملامبو - نغوكا والمتكلمين الآخرين على إحاطاتهم.

تؤيد أوكرانيا البيانين المقدمين من الاتحاد الأوروبي (المرفق 38) ومجموعة أصدقاء القرار 1325 (2000) (المرفق 27).

لقد التزمت أوكرانيا، بوصفها دولة شاركت في صياغة واتخاذ القرار 1325 (2000) خلال عضويتها في مجلس الأمن للفترة 2000-2001، بتعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وقد اكتسبت هذه المسألة أهمية جديدة بالنسبة لنا بعد عام 2014 مع بداية العدوان المسلح على بلدي.

تتيح لنا الذكرى السنوية اليوم فرصة جيدة للنظر في الخطوات المقبلة لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على نحو أفضل. وسيكون الحفاظ على سبل تعزيز التزاماتنا، المنصوص عليها في القرار 1325 (2000) والوثائق الأخرى ذات الصلة، والسعي إلى ذلك محور جهودنا لتحقيق تلك الغاية.

وفي ضوء الجرائم التي ارتكبتها قوات الاحتلال الروسية ووكلائها في الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتاً، تكتسب أحكام القرار 1325 (2000) ذات الصلة بالنزاعات أهمية خاصة لبلدنا.

إننا على اقتناع بضرورة أن تتحول إعادة الالتزام التذكارية بجميع مناحي الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إلى متابعة عملية المنحى، لا سيما فيما يتعلق بمناشدة جميع أطراف النزاع المسلح احترام القانون الدولي المنطبق على حقوق النساء والفتيات وحمايتهن واتخاذ تدابير خاصة لحماية النساء والفتيات من العنف الجنساني، وكذلك ضرورة استبعاد جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب من أحكام العفو العام.

لا تزال النساء والفتيات من بين أكثر الفئات ضعفاً في دونباس المحتلة. وتواجه أولئك اللاتي تشتهن قوات الاحتلال في دعمهن لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية التهريب والاحتجاز وسوء المعاملة، فضلاً عن العنف البدني والجنسي. وقد أصبحت الأراضي المحتلة موطناً للممارسات الثقافية التمييزية، ما يحافظ على عدم المساواة بين الجنسين.

وتشكل السياسات القمعية ضد نساء تثار القرم، ولا سيما الناشطات والمحاميات وأولئك اللاتي احتُجز أقاربهن بصورة غير قانونية، نتيجة وخيمة أخرى للعدوان الروسي على أوكرانيا.

ومع ذلك، تظل أوكرانيا ملتزمة بالركائز الأربعة للقرار 1325 (2000)، التي تهدف إلى كفالة المشاركة المتساوية للمرأة في صون وتعزيز السلام والأمن، وتوفير الحماية للمرأة أثناء النزاعات وبعدها، وإعطائها دوراً هاماً في منع نشوب النزاعات، فضلاً عن تلبية الاحتياجات الخاصة بنوع الجنس عند تقديم المعونة الإنسانية والإغاثة.

ونواصل تنفيذ القرار 1325 (2000) وفقاً لخطة العمل الوطنية للفترة من 2021 إلى 2025، التي اعتمدت عشية هذه الجلسة. تهدف خطة العمل الوطنية، في جملة أمور، إلى تحقيق مشاركة أكبر للمرأة في

صنع القرار، ولا سيما في مجالات الأمن الوطني والدفاع وصنع السلام، وكذلك كفالة حماية النساء والفتيات، بما في ذلك منع نشوب النزاعات ومنع حدوث عنف جنساني والتصدي لهما.

وتواصل أوكرانيا العمل على كفالة اتباع نهج جنساني متكافئ وضمان الظروف المناسبة لجميع النساء اللاتي يخدمن بلدهن في القوات المسلحة. وقد عزز الإدماج النشط للمساواة بين الجنسين في أنشطة قوات أوكرانيا المسلحة إدخال تغييرات على قائمة التخصصات والمناصب العسكرية المتاحة للنساء شغلها. وينبئ بالكثير أن عدد النساء اللواتي يخدمن في الجيش الأوكراني قد زاد بأكثر من 15 مرة منذ عام 2008، من 1 800 إلى 29 760 امرأة، 900 منهن من كبار الضباط. كما أن النساء من بين حفظة السلام الذين يمثلون أوكرانيا في ست عمليات لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم.

وتكرر أوكرانيا، في إطار الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للقرار 1325 (2000)، التزامها بمواصلة الجهود الرامية إلى النهوض بالخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتعزيز تنفيذها، على الصعيدين الوطني والدولي بما في ذلك داخل الأمم المتحدة.

## بيان الممثلة الدائمة للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة، لانا نسبية

تتقدم الإمارات العربية المتحدة بالشكر إلى الاتحاد الروسي على عقد المناقشة السنوية المفتوحة لهذا العام بشأن المرأة والسلام والأمن، والتي لا تزال أحد المواضيع ذات الأولوية لدينا. ونشكر الأمين العام على تقريره الأخير (S/2020/946) عن تنفيذ القرار 1325 (2000).

إننا نحتفل اليوم بالذكرى السنوية العشرين للقرار التاريخي 1325 (2000) في ظل ظروف استثنائية، حيث أن العالم متحد حالياً لوقف انتشار جائحة فيروس كورونا العالمية والتغلب على عواقبها. وقد أظهرت هذه الأشهر الماضية مرة أخرى الآثار الضارة للآزمات على النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم، مع تسليط الضوء في الوقت نفسه على مدى أهمية مساهماتهن الإيجابية في هذه السياقات، حيث يشكلن غالبية العاملين في الخطوط الأمامية.

كانت الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، على مدى العقدين الماضيين، محورية في الاعتراف بالآثار غير المتناسبة للنزاعات على النساء والفتيات، ولكنها أسهمت بشكل خاص في الاعتراف بهن بوصفهن عناصر فاعلة وبدورهن المجدي عندما يتعلق الأمر بمنع نشوب النزاعات وحلها وعمليات التعافي بعد انتهاء النزاع.

وفي حين أن من واجبنا حماية التقدم المحرز وضمان عدم فقدان المكاسب وتعميق أوجه عدم المساواة، فإن النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أولوية رئيسية للإمارات العربية المتحدة وستظل كذلك خلال ترشحها الذي أعلن عنه مؤخراً لمقعد عضو منتخب في مجلس الأمن للفترة 2022-2023 مع تركيزها على التنفيذ الكامل والفعال للقرار 1325 (2000) والقرارات التسعة اللاحقة له.

وتؤمن الإمارات العربية المتحدة إيماناً راسخاً بأن المشاركة النشطة للمرأة ضرورية للسلام والأمن، وبعد مرور 20 عاماً على ولادة الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، لم يعد بوسعنا أن نسمح بتهميش المرأة وقضاياها. وإذ نؤمن إيماناً قوياً بأن الجهود المتعددة الأطراف ضرورية لتحقيق هذا الهدف، ستطلق الإمارات العربية المتحدة ومعهد جورجيتاون للمرأة والسلام والأمن، نتيجة لسلسلة حلقات النقاش التي عقدناها على مدى العام الماضي بشأن دور المرأة في إعادة الإعمار وبناء السلام بعد انتهاء النزاعات، خطة عمل للأمم المتحدة تحدد إجراءات وإصلاحات ملموسة ذات أولوية، وتشجع الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة على اعتماد وتوسيع تدابير تكفل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أنشطة ما بعد انتهاء النزاعات.

ويمثل عدد النساء من الأفراد النظاميين ونفوذهن جزءاً أساسياً من عملية بناء السلام المستدام، ومع ذلك يظل عدد النساء من حفظة السلام منخفضاً باستمرار. ومن خلال مبادرة الشبيخة فاطمة بنت مبارك للمرأة والسلام والأمن، مكنت دولة الإمارات العربية المتحدة، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، من تخرج أكثر من 300 امرأة من آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط بنجاح لتيسير إسهامهن الفعال في حفظ السلام وتسوية النزاعات وجميع جوانب بناء السلام. وستبدأ الجولة الثالثة من الدورات التدريبية في العام المقبل. ومن خلال ذلك، تتوقع الإمارات العربية المتحدة الإسهام في سد الثغرات في إصلاح قطاع الأمن على نحو يراعي المنظور الجنساني، ولذلك تدعو جميع الدول الأعضاء إلى تحديد العقوبات التي تواجهها النساء في مجال حفظ السلام والتصدي لها.

وفي حين أن التركيز على تعزيز مشاركة المرأة أمر أساسي، لا يمكننا أن نغفل حقيقة أن عدد حالات العنف الجنسي والجنساني لا يزال مرتفعاً بثبات ولا يزال في تزايد. إن دولة الإمارات العربية المتحدة تدين بشدة هذه الجرائم، لأنها تشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن، وتشكل مسائلة مرتكبيها عنصراً حاسماً في منع وقوع هذه الجرائم وردعها. ولا يزال التمويل المخصص لمكافحة العنف الجنسي والجنساني بعيداً عن تغطية الاحتياجات الفعلية، وتواصل الإمارات العربية المتحدة الإسهام في الجهود الدولية المبذولة في هذا الصدد. وفي الشهر الماضي فقط، وكمتابعة لمؤتمر أوصلو المعقود في العام الماضي، كررت الإمارات العربية المتحدة دعمها من خلال مساهمات مالية إضافية في مشروع القدرة الاحتياطية المعنية بالمسائل الجنسانية ومشروع تطوير قدرة الحماية الاحتياطية، وكذلك في مبادرة نادية. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى كفالة أن تستهدف مساعداتها الخارجية تحديداً هذه البرامج التي لا غنى عنها، وأن تعمل عن كثب مع كيانات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات بغية إنهاء العنف الجنسي والجنساني.

ولا شك في أنه، من أجل تحقيق طموحنا المشترك في منع نشوب النزاعات وتحقيق مجتمعات أكثر أمناً وسلاماً، يجب أن ننفذ الالتزامات التي جرى التعهد بها منذ اتخاذ القرار 1325 (2000). وستظل دولة الإمارات العربية المتحدة شريكة ملتزمة، إلى جانب الدول الأعضاء الأخرى ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني، لتيسير تهيئة بيئة مواتية للنساء والفتيات في جميع أنحاء العالم، حتى يتسنى لهن تحقيق مشاركتهن الكاملة والمتساوية والهادفة.

## المرفق 83

## بيان البعثة الدائمة لأوروغواي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

تشكر أوروغواي الاتحاد الروسي على عقد هذه المناقشة المفتوحة خلال هذه السنة البالغة الأهمية، احتفالاً بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000) والذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين.

ولاحراز التقدم في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، يجب علينا أولاً أن نعزز حقوق النساء والفتيات، وأن نزيل العقبات الهيكلية التي تعوق مشاركتهن على قدم المساواة في المجتمع. والمرأة إذا تم تمكينها فستكون عاملاً جباراً للتغيير، وستقوم بدور أساسي في تحقيق السلام والتنمية المستدامين.

ويؤدي التعليم دوراً حاسماً في تمكين المرأة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، حيث يمكنها من التغلب على التمييز والعنف والدفاع عن حقوقها واتخاذ القرارات بحرية، ويجعل مصيرها بيدها، ويجعلها نصيرة للسلام. وتؤكد أوروغواي أهمية إعلان المدارس الآمنة في حماية تعليم النساء والفتيات، لا سيما في حالات النزاع، وتشجع المزيد من الدول الأعضاء على الانضمام إليه.

وتقع على عاتق الدول مسؤولية كفالة حماية حقوق المرأة، وتيسير مشاركتها في صنع القرار والوساطة في النزاعات، وفي عمليات منع نشوب النزاعات وتسويتها، وفي أنشطة حفظ السلام، على النحو المبين في القرار 1325 (2000). وقد برهنت النساء بصورة وافية على مهارتهن في مجالات التقارب والتفاوض والتفهم والتعاطف.

وتؤيد أوروغواي مشاركة المرأة في عمليات السلام، وقد دأبت على تحسين هذه المشاركة كما وكيفا، فنشرت في هذا الصدد مراقبين عسكريين لرصد عمليات وقف إطلاق النار ونزع السلاح وإتاحة المساعدة الإنسانية. وشاركت الوحدات النسائية لأوروغواي في الوحدات التنفيذية للتفاوض مع الجماعات المسلحة، وقامت بمنع العنف الجنسي وانتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالنزاعات والتصدي لها. وقد أكدت هذه الأنشطة القدرات الفريدة للمرأة في التفاعل مع المجتمعات المحلية وتعزيز الثقة، لا سيما في التعامل مع الحالات التي تشمل أضعف الفئات.

وعلى الصعيد المحلي، نفذت حكومة أوروغواي سياسات وطنية لإفساح المجال أمام النساء للالتحاق بالقوات المسلحة والشرطة، وتيسير إدماجهن في عمليات حفظ السلام. وعلى الرغم من التحديات الناجمة عن مكافحة الجائحة، تمكنت أوروغواي من استكمال خطة عملها الوطنية التي ستشمل أهدافاً تتعلق بتدريب النساء ونشرهن في هذه العمليات، وإسهامهن في حماية المدنيين.

وفي الوقت نفسه، تدعم أوروغواي وتطور استراتيجيات، بالتنسيق مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء الأخرى، مثل مبادرة إلسي، التي تروج لها كندا، والتي أجرت أوروغواي في إطارها دراسة عن الحواجز التي تحول دون نشر النساء وتنمية قدراتهن من أجل هذه العمليات.

وواضح أنه من المهم أكثر من أي وقت مضى تضافر جهود الدول والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع المدني من أجل التعجيل بالتنفيذ الذي طال انتظاره والضروري للخطة

المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وخاصة في الظروف الراهنة، التي تكتنفها تحديات جديدة من جراء وباء فيروس كورونا، الذي يهدد بتقويض التقدم المحرز حتى الآن.

وتشكل شبكة منسقي شؤون المرأة والسلام والأمن مثالا آخر على التعاون الفعال. وتشارك أوروغواي في رئاسة الشبكة، إلى جانب كندا. وقد بدأت الرئاسة المشتركة في كانون الأول/ديسمبر الماضي بحلقة عمل عقدت في مونتيفيديو بشأن الفرص المتاحة أمام الخطة في الأمريكتين، جمعت ممثلين عن 17 بلدا من بلدان المنطقة. وأتاحت حلقة العمل تلك تطبيقا أعمق للخطة في السياق الإقليمي وفيما يتعلق بالمسائل الأمنية المحددة التي تؤثر على الأمريكتين. ونُظمت أنشطة أخرى على مدار العام، ركزت على تنفيذ الخطة خلال الجائحة، ودعم النساء من بناء السلام وحمايتهن، وتعزيز خطط العمل الوطنية، وأهمية الحوار بين الأجيال، وتوفير القيادة، واتخاذ الإجراءات الهادفة لتحقيق الخطة.

وفي الختام، تعترف أوروغواي بإسهام المجتمع المدني الذي لا يقدر بثمن في مجال النهوض بحقوق المرأة، وتدعو بالتالي إلى حماية المدافعات عن حقوق الإنسان وبانيات السلام ووضع حد لاضطهادهن وللتحديات التي تطالهن.

ومنذ اتخاذ القرار 1325 (2000)، اكتسبت الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن قوة معيارية كبيرة. وقد حان الوقت لتنفيذها. وتؤكد أوروغواي من جديد التزامها بهذه الخطة وستواصل العمل بلا كلل، مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء الأخرى والمجتمع المدني، من أجل تنفيذها بشكل كامل وفعال.